آراء حول الخليج

العدد 131
مايو 2018

أحمد أبو الغيط يكتب لـ (آراء حول الخليج): طريق الخروج من الأزمات العربية

ليبيا: مخاوف من عودة المقاتلين الأجانب بغطاء قطري

ملف العدد:

مستقبل النظام العربي الجماعي والعمل العربي المشترك

- نجاح التحولات المستقبلية يعتمد على النمو والتعليم والمساواة واللامركزية والأمن
- مصير العرب يحتاج استراتيجية ترتكز على الشعوب لإعادة النظام العربي لدوره
- دول الخليج إحدى ركائز العمل العربي وهي القادرة على ملء فراغ مغادرة أمريكا
- النظام الجديد إصلاح الجامعة أو مشروع الفاعلين أو الاندماج في الشرق أوسطية
- القوة العربية المشتركة ستكون نموذجًا لعمل عربي مشترك يتبعه تحالفات أخرى
- عدم تحديد مفهوم الإرهاب وغياب مواجهته جماعيًا سمح للتدخلات الخارجية
- لا توجد أخوة أو صداقة دائمة بل علاقات متحولة تحكمها المواقف لا المصالح
- ٥ تحديات و٣ لحظات أفلتت لتطوير النظام العربي و"الجامعة" ابنة عقبة انقضت
- لن ينجح النظام العربي في مواجهة الإرهاب إلا بتمكين المرأة وتكافؤ الفرص

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد
4

النظام العربي في مواجهة التحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية
6

طريق الخروج من الأزمات العربية
أحمد أبو الغيط

دراسة العدد
8

سؤالُ اللحظة المُلِح: تطوير ميثاق الجامعة أم البحث عن نظام عربي جديد؟
د. سليمان عبد المنعم

قضية العدد
15

مشروعية المستقبل العربي.. الرؤية الواقعية والأولويات الأكثر إلحاحًا
د. الصادق الفقيه

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد غانم الرميحي 21
لواء د. محمد علام سيد 25
د. أيمن سلامة 32
د. مصطفى صايج 38
د. طلال صالح بنّان 42
د. احمد سليم البرصان 44
د. عبد الله بن علي آل خليفة 49
د. معتز سلامة 53
د. محمد البنا 58
د. عبد الواحد مشعل 62
د. آمال قرامي 67
د. نواف المطيري 72
د. إبراهيم ابراش 74
د. كريستيان كوخ 76
د. صدقة يحيى فاضل 80
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 85

رأي

بوتين بعقليته الأمنية وثرائه يتحرك لملء الفراغ الدولي بعد التخبط الأمريكي 88
محمد زاهد جول

الأزمة الخليجية أدت لانكماش دور قطر وحلفائها في ليبيا 93
العيناني مراد

إصدارات

سعود الفيصل حياته وشخصيته .. رؤاه وأفكاره .. أعماله وإنجازاته 95
آراء حول الخليج ـ جدة

وقفة

النظام العربي الجديد على مفترق طرق 96
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل الرقم ١٣١ من سلسلة إصدارات المجلة، تناول في ملفه الرئيسي قضية مستقبل النظام الجماعي العربي،

والعمل العربي المشترك على ضوء المتغيرات والتحولات التي شهدتها الساحة العربية ومحيطها الإقليمي والدولي، وعلى ضوء تقييم تجربة العمل العربي الجماعي منذ قيام جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن العشرين.

دراسات ومقالات العدد تناولت مسيرة العمل العربي المشترك الطويلة تاريخيًا، والتي شهدت أحداثًا مهمة وأثرت على تحولات تاريخية وغيرت شكل الخريطة العربية، بل خريطة منطقة الشرق الأوسط.

من حيث التجربة التاريخية، هناك اختلاف حول دور وأهمية العمل العربي المشترك، وكذلك أسباب تعثره أحيانًا وفشله أحيانًا أخرى، ونجاحه مرات قليلة، من وجهة نظر أكثرية المتابعين، في حين هناك من هو متفائل، ويرى أن العمل العربي المشترك في طريقه للنضج بعد زوال المؤثرات الخارجية، ودراسة التجربة السابقة وتجنب الأخطاء والبناء على النجاحات، وقراءة تجارب التكتلات أو المنظمات الإقليمية في العالم خاصة الناجحة منها والاقتداء بها، لا سيما أن التجربة العربية لديها مقومات ومرتكزات لم تتوفر لكثير من المنظمات والتكتلات الإقليمية الأخرى ومنها: اللغة، الدين، العادات، التقاليد، الرقعة الجغرافية الملتحمة ووحدة المخاطر والمهددات، ووحدة المصير المشترك، وغير ذلك من عوامل التقارب، بل التلاحم.

يرى الكثير من باحثي ومراقبي الشأن العربي العام، أن العديد من الدول العربية نفسها لا تريد تفعيل العمل العربي أكثر مما هو عليه، بل ومنذ تأسيس الجامعة العربية، ويستندون إلى أن ميثاق التأسيس نفسه الذي تم وضعه عامي ١٩٤٤، و١٩٤٥م، الذي أراد أن تكون الجامعة على ما هي عليه، فهي منظمة إقليمية دون الدولة وليس فوقها، أي لا تستطيع إلزام الدول الأعضاء بما يتمخض عنها من قرارات، كما أنها تعكس صورة واضحة للخلافات العربية ـ العربية، كونها في النهاية هي محصلة للإرادة العربية ولا تستطيع الجامعة تنفيذ رؤيتها أو قراراتها دون إرادة الدول الأعضاء، وغالبًا ما تكون مصالح الأعضاء متناقضة، أو متقاطعة طبقًا لما هو معروف في العلاقات الدولية، حيث لا توجد مصالح متطابقة بالكلية بين أي دول في العالم.

ويرى فريق آخر أن جامعة الدول العربية وهي تمثل رمزية العمل العربي المشترك وأهم أدواته، تعاني من نقص التمويل بصفة مستمرة، حيث يتم تمويلها عن طريق حصص مالية من الدول الأعضاء، وتتدخل عوامل عديدة في عدم الوفاء بهذه الحصص، أو تأخير دفعها على أقل تقدير، كما أن الجامعة لم تستطع تشكيل مؤسساتها وأذرعها المختلفة التي نص عليها ميثاق تأسيسها، أو ما تمخض من قرارات عن القمم العربية التي عقدها الزعماء العرب ومنها السوق العربية المشتركة، محكمة العدل العربية، أو آلية فض المنازعات العربية، أو القوات العربية المشتركة، أو غير ذلك من الآليات التي من شأنها تمثل أدوات تنفيذية على الأرض بما يحقق حل النزاعات العربية بأيدي عربية، ومن ثم إغلاق الأبواب أمام التدخلات الأجنبية التي أنهكت الجسد العربي كثيرًا وحالت دون حل قضاياه، بل عقدتها وساهمت في تشتيت الجهد العربي وباعدت بينه وبين حل قضاياه وساهمت أيضا في شرذمة القرار العربي.

العرب، حاولوا كثيرًا، على مستوى النخب الفكرية والمثقفين، البحث عن حلول لتعثر العمل العربي المشترك، ونظروا في الحلول المتاحة أو الممكنة، لكن يظل ذلك جهد نظري من غيري ذوي متخذي القرار، لذلك كل الجهود المقترحة تراوح مكانها وتنتظر متخذي القرار لتفعيلها وترجمتها على أرض الواقع، فالأمر يتوقف على إرادة الدول العربية وحكوماتها وكيف تنظر إلى العمل العربي المشترك، والأولويات التي يجب البدء بها أو الانطلاق منها.

في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي الأخير الذي استضافته دبي في أبريل الماضي (٢٠١٨م) تحدث مسؤولون عرب بينهم الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، ومساعد الأمين العام السفير حسام زكي، عن مشاكل الجامعة العربية وعرضا هذه المشاكل بوضوح ودون مواربة، وعلى الجانب الرسمي طرح وزير الدولة الإماراتي أنور قرقاش رؤية لمستقبل النظام العربي تتمثل في قيام نظام عربي جديد يعتمد على الدول الفاعلة فيما يسمى (اتحاد الراغبين الفاعلين) وأسماهم وهم السعودية ومصر والإمارات وعدة دول أخرى، بينما طرح وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي فكرة تطوير وتعزيز وتمكين جامعة الدول العربية من خلال إنشاء المؤسسات المؤجلة ودعمها بما يجعلها قادرة على القيام بدورها.

هذه الآراء تعكس عدم وجود تصور عربي واضح لمستقبل النظام العربي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة بناء مشروع عربي واضح المعالم والأهداف وأن يتم طرحه في مؤتمر بجامعة الدول العربية، أو يتبناه البرلمان العربي أو غير ذلك حتى لا يترك العرب المنطقة لدول الجوار الإقليمي غير العربية التي تغلغلت بالفعل في الدول العربية.

النظام العربي في مواجهة التحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

العمل العربي المشترك دون المأمول بالنسبة للشعوب العربية، وأقل من المطلوب في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية القائمة بالنسبة للحكومات ومتخذي القرار في الدول العربية، حيث لم يكتمل مشروع العمل العربي الجماعي رغم أنه بدأ منذ ما يزيد عن ٧٠ عامًا هي عمر تأسيس جامعة الدول العربية، فلم تكتمل مؤسسات المنظومة العربية الجماعية طيلة هذه المدة الزمنية الطويلة، كما أن مسيرته شهدت الكثير من المنعطفات والعثرات، ثم أتت أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي لتعطل ما كنا نأمل فيه، ولتقضي على ما كان يمكن أن يتحقق من إنجازات، حيث كان يظن البعض قبل تلك الأحداث التي بدأت مع نهاية ٢٠١٠م، وبداية ٢٠١١م، أن حالة من النضج بدأت تلوح بالأفق في تجربة العمل العربي المشترك، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتلاشي إلى حد كبير موجات الاستقطاب وتأثير الأيدولوجيات الدولية المتصارعة التي واكبت الحرب الباردة، والتي انعكست على المنطقة العربية منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين وأوجدت نعرات سياسية وأيدولوجية وفكرية متعارضة أو متباينة على أقل تقدير ما حاصر دور جامعة الدول العربية أو قلل من مجهودها ومن ثم أضعف العمل العربي المشترك ومع ذلك شهدت تلك المرحلة توفر الحد الأدنى من التنسيق والتشاور، خاصة في أوقات الأزمات أو عند الضرورة.

إلا أن أحداث ما يسمى ثورات الربيع العربي كانت أشد وطأة على إضعاف النظام العربي وتشتته، بل تعطيل العمل العربي المشترك بصورة كبيرة أكثر إيلامًا من المعضلات التي سبقتها من خلافات عربية ـ عربية، فترتب على الأحداث الأخيرة خروج عدة دول هامة ومؤثرة من المنظومة العربية الجماعية، واستبدلت النعرات الأيدولوجية بحروب أهلية وطائفية وغذت الصراعات المذهبية، والدينية والعرقية ذات الولاءات الخارجية، إضافة إلى تزايد موجات الإرهاب العابر للحدود، وانتشار الجماعات المسلحة غير الحكومة التي اختطفت دولاً بكاملها كما حدث مع الحوثيين

في اليمن، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، أو اختطاف القرار السياسي ودور الدولة كما هو حال حزب الله في لبنان. كما أن جماعات أخرى أثرت على إضعاف الدولة المركزية، واستقطاع أراض من تحت سيادتها كما هو الحال مع داعش وبقية التنظيمات الأخرى في العراق وسوريا.

أما الخطر الخارجي الداهم الذي ترتب على هذه الأحداث، فكان هو تدخل الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولعل الظاهرة الأبرز تتجسد في التدخل الإيراني السافر في أربع دول عربية بلغ حد التدخل المسلح كما هو الحال في سوريا، ومن قبل في العراق وحركت أذرع لها للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح كما حدث في اليمن، وبقوة التنظيمات الإرهابية ذات الغطاءات السياسية المذهبية كما هو وضع حزب الله في لبنان، كما فتحت هذه الأحداث الباب لتدخل تركيا وإسرائيل وتمددهم في المنطقة حيث تواجدت تركيا بقوات مسلحة في المنطقة العربية لأول مرة منذ سقوط الدولة العثمانية، وكذلك تمارس إسرائيل درجات عنف وبطش ضد الفلسطينيين وانتهى ذلك بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس أي اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل.

من المؤكد، ورغم الجهود التي تبذلها الدول العربية الفاعلة، أن النظام العربي بصورته الحالية يواجه أصعب الاختبارات منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م، ونكسة عام ١٩٦٧م، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير بروية لاتخاذ قرارات جريئة من الدول التي نجت أو تعافت من أحداث الربيع العربي لصياغة رؤية واضحة وناجعة لمستقبل النظام العربي وانتشاله من مستنقع التشرذم والخلافات والرؤى الضيقة والخروج به إلى آفاق جديدة على أسس واضحة ومرتكزات دقيقة، وتوجهات واضحة، تعتمد نظام الأغلبية في التصويت على القرارات، مع إحياء مؤسسات العمل العربي المشترك المنبثقة عن جامعة الدول العربية ليكون للجامعة أذرع تستطيع ترجمة قرارات القمم العربية في إطار آلية ثابتة تخضع لها كافة الدول الأعضاء، وعليه يجب أن تظهر السوق العربية المشتركة، ومحكمة العدل العربية، والقوة العربية المشتركة، وغير ذلك من المؤسسات التي صدرت بشأنها قرارات عربية منذ أكثر من نصف قرن وللأسف لم تر النور بعد.

ومن الضروري أن تقوم الدول العربية في إطار جهد جماعي بإعادة ترتيب المخاطر والتحديات، وتضع أولويات المواجهة بما يحافظ على سيادة واستقلال الأمة وحماية شعوبها، وصيانة مصالحها ومكتسباتها. كما يجب البناء على نقاط الالتقاء، والتغاضي عن نقاط الاختلاف بين مجموعة الدول الفاعلة، على أن يتم وضع رؤية عربية لفرز وتصنيف القضايا المحيطة بالمنطقة والأكثر تأثيرًا على الدول العربية وأمنها ومن ثم تحديد طرق التعامل مع الدول الإقليمية التي لها أجندات وتخطط لإشاعة عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط، خاصة دول مثل إيران، وإسرائيل، وتركيا، وإثيوبيا، أي قراءة مهددات الأمن القومي العربي مع الأخذ في الاعتبار منطقة القرن الإفريقي، والتمسك بحل القضية الفلسطينية على أسس المبادرة العربية للسلام ، القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ومن الضروري أن تكون قضايا مكافحة الإرهاب، وملء الفراغ الاستراتيجي والتوازن العسكري لها أهمية قصوى في النظام العربي، حيث لا تنمية أو تقدم بدون حماية المكتسبات وفرض الأمن ودرء المهددات والمخاطر وتحصين المجتمعات ووجود توازن في موازين القوى الإقليمية.

كما يجب أن يكون التكامل الاقتصادي أحد أهداف النظام العربي الجديد، أي تكون الاقتصادات العربية قائمة على التكامل لا التنافس، وفقًا لأسس المزايا النسبية لكل دولة أو إقليم عربي على أن يكون توطين اقتصادات المعرفة من الأولويات مع إيجاد تكتل عربي اقتصادي قوي يستطيع المنافسة في ظل وجود التكتلات الاقتصادية القوية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومن الأهمية بمكان أن يكون للثقافة التنويرية والتسامح والحوار مع الآخر وقبوله مكان مهم في العمل العربي المشترك حتى نستطيع التعامل مع محيطنا الدولي في إطار من التعاون الفعال، وأن تكون الدول العربية منتجة ومشاركة في تقدم العالم وليست مستهلكة فقط، وبدون ذلك سوف يستمر التشرذم الحالي مخيمًا على المنطقة العربية لسنوات.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

طـريـق الـخـروج مـن الأزمـات الـعـربـيـة

بقلم: أحمد أبو الغيط

تتابعت الأزمات على المنطقة العربية منذ استقلال دولها في النصف الثاني من القرن العشرين. لم يمر عقد من دون أزمات خطيرة تلم بالعالم العربي، أو ببعض دوله. على أن الأزمات المركبة التي واجهتها بعض دول المنطقة منذ ٢٠١١م، وحتى اليوم تختلف في شدتها ومداها وقوة تأثيرها عن أي أزمة سبق وأن تعرضت لها المنطقة العربية في تاريخها الحديث.

وأول ما يلفت الانتباه في الأزمات الحالية أنها لا تمثل تحديات أو مشكلات تعاني منها هذه الدولة أو تلك، ولا تعكس مجرد صراعات تتورط فيها دولة أو مجموعة من الدول.. وإنما تُعد تهديدات وجودية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. إن بعض الدول العربية صارت، وربما للمرة الأولى منذ استقلالها، مهددة في بقائها واستمرارها ككيانات سياسية موحدة وذات استقلالية، ذلك أن الأزمات الكبرى التي ضربت المنطقة خلال السنوات الماضية قوضت تماسك ووحدة المؤسسات، بل وهددت السلم الأهلي في المجتمعات.

والحال أن هذه الأزمات شهدت تداخلاً غير مسبوق لعوامل سياسية واقتصادية، وعناصر داخلية وإقليمية ودولية، وأسباب قديمة وأخرى طارئة ومستجدة. وقد كان من شأن هذا التداخل والتركيب أن زاد من حدة الأزمات، ووسع من نطاقها، وجعل احتواءها أو الخروج منها أمراً في غاية الصعوبة.

ولم تقف آثار هذه الأزمات عند حدود الدول المتضررة، وإنما امتدت لتشمل دول الجوار لتلك التي تحتدم فيها الصراعات. ولعل تدفق اللاجئين والنازحين -الذين صار العرب يشكلون نصفهم على الصعيد العالمي- هو الأثر الإنساني الأبرز، وإن لم يكن الوحيد، للأزمات الخطيرة التي أدت إلى تفكك بعض الدول وانتشار العنف والإرهاب في ربوعها، كما هو الحال مع النزاع السوري الذي يعد واحداً من أكثر الحروب الأهلية دموية منذ الحرب العالمية الثانية.

ولا يخفى أن الأثر الانساني، على كلفته الفادحة، لا يمثل سوى واحد من جملة التبعات الخطيرة على مستقبل المنطقة العربية؛ إذ أن انتشار النزاعات واحتمالات التفكك التي تواجه بعض الدول قد جعلت من تحقيق النهضة الاقتصادية والاصلاح الشامل مهمة أصعب كثيراً، حيث تضطر الدول العربية حتى تلك التي لا

تترصد بصورة مباشرة لخطر النزاعات -إلى تركيز جهدها وإيلاء اهتمامها إلى كل ما يخص النواحي الأمنية والعسكرية، وبما يخصم بالطبع من إمكاناتها التنموية والاجتماعية.

والحق أن المتأمل في أوضاع تلك الأزمات يدرك على الفور أنها ليست من النوع الذي يتوفر له حل سريع، أو تسوية شاملة ناجزة. وعلينا، والحال هذه، أن نوطن أنفسنا في المنطقة العربية -كقيادات ونخب وشعوب- على التعايش مع هذه الأزمات لفترة ممتدة، والسعي إلى احتوائها قدر الإمكان، والعمل المستمر على حصار تبعاتها السلبية في أضيق نطاق ممكن، دون أن ينعكس ذلك على مسيرة التنمية أو جهود الاصلاح.

إن بعض أوجه هذه الأزمات يتطلب عملاً عاجلاً، ومن ذلك ما يتعلق بالنواحي الانسانية واستقبال اللاجئين والتخطيط لإعادة إعمار الدول التي هدمت والحواجز التي تم تخريبها. وبعض الأوجه يحتاج -من ناحية أخرى- إلى استراتيجيات طويلة الأجل تواجه الأسباب الأصلية للأزمات؛ سواءً كانت في داخل الدول أو في محيطها.. علماً بأن التدخل الدولي والإقليمي في الأزمات العربية قد أدى في الغالبية الكاسحة من الأزمات إلى تفاقمها وتعقيد سبل الوصول إلى حل بشأنها.

ويقيني، أن طريق الخروج من هذه الأزمات ليس فردياً تسير فيه كل دولة عربية وحدها، وإنما هو طريق ينبغي أن يتحرك فيه النظام الإقليمي بكافة مكوناته، بل أن مسئولية الدول التي لم تصبها الأزمات أكبر وأخطر، فهذه الدول بإمكانها أن تتحرك وتبادر... وعليها -من وجهة نظري- أن تشترك معاً في وضع خطة ذات أولويات واضحة وواقعية، لا تركز فقط على تسوية الصراعات، وإنما على شكل "اليوم التالي" بعد سكوت المدافع، وأيضاً على كيفية دفع العمل التنموي ومشروعات التكامل الاقتصادي على الصعيد العربي، بما يجعل روح الإصلاح والنمو والأمل، وليس الصراع والعنف واليأس، هي المعبرة حقاً عن واقع العالم العربي.

إن الأزمات الخطيرة التي تواجهها دولنا تمثل، من زاوية معينة، فرصة حقيقة لبث الحيوية من جديد في النظام الإقليمي العربي، إذ لن يكون ممكناً الخروج من هذه الأزمات إلا بعمل جماعي متضافر يوظف الامكانيات الاجمالية للدولة العربية. ولا يخامرني أي شك في أن المنظمة الإقليمية المعنية بالعمل الجماعي على الصعيد العربي -أي الجامعة العربية- لديها من القدرات والكوادر والخبرات ما يمكن حشده لصالح مشروع تكاملي عربي على أساس علمي معاصر. إن مشروع التكامل هذا يظل البديل الحقيقي لمشروع اليأس والإرهاب والفوضى الذي يسعى أنصاره لفرض أجندتهم... ولن يفلحوا أبداً بإذن الله.

*الأمين العام لجامعة الدول العربية

٥ تحديات تواجه المشهد العربي و٣ لحظات أفلتت لتطوير النظام العربي

سؤالُ اللحظة المُلِح: تطوير ميثاق الجامعة أم البحث عن نظام عربي جديد؟

كان وما زال السؤال الذي تتفرع عنه عشرات الأسئلة الأخرى في الحاضر العربي هو هل كان إخفاق جامعة الدول العربية انعكاساً للواقع العربي ذاته ومحصّلة طبيعية لمعطياته، أم أن الميثاق المنشئ لها هو الذي قيّد حركتها وحدَّ من فاعليتها وحجّم طموحاتها؟ ذاك واحدٌ من أسئلة أخرى كثيرة لا يكُف الحاضر العربي عن إثارتها، وكلها أسئلة تتباين الإجابات المطروحة عليها منذ أكثر من سبعين عاماً لكنها تلتقي اليوم عند سؤال عصيّ ومحيّر هو لماذا يشكو العرب ويعانون من تمدد الآخرين في فضائهم من الإيراني إلى التركي استمرارًا لتمدد سابق من الإسرائيلي والأمريكي إذا كانوا لم يستطيعوا على مدى سبعة عقود إقامة نظام عربي متماسك وبراجماتي ومتدرّج ولو بالحد الأدنى مما يملكونه من مقوّمات؟

د. سليمان عبد المنعم

السؤال السابق كاشف ومنشئ بلغة القانون. فهو كاشف أولاً لواقع التراجع المتواصل للتطلعات العربية والذي أوصلنا اليوم إلى محاولة التشبث بسقف الدولة الوطنية غير المفكّكة وغير المهدّدة كأقصى طموح عربي بعد أن كان السقف بالأمس القريب هو التطلع إلى نموذج وحدوي أو تكاملي أو تضامني، وإلى شبه اندثار لمصطلحات مثل الوطن العربي أو الأمة العربية لنقنع بمصطلح "الإقليم" العربي. وهو سؤال منشئ ثانياً بقدر ما يضعنا وجهاً لوجه أمام أسباب غياب الإرادة السياسية العربية ولو في مواجهة الدفاع عن ذاتها أمام مخاطر وأهوال لم يتعرّض لها العرب في تاريخهم الحديث من قبل.

يقود السؤال السابق ذاته إلى قراءة لا غنى عنها لميثاق جامعة الدول العربية للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة إذا ما كان لهذه الأخيرة حقاً من وجود ما في الميثاق، صحيحٌ أن القراءة تجيء بعد اثنين وسبعين عاماً من تأسيس الجامعة في عام ١٩٤٥م، وقد سبقها بالتأكيد دراسات، بل أطروحات أخرى مهمة ومستفيضة، لكنها تظل قراءة ضرورية لا سيّما في معرض مقارنتها بالاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي برغم ما هنالك من فوارق بين الحالتين العربية والأوربية. ولا تكتمل إجابة السؤال بدون التطرق إلى تحديات المشهد العربي الراهن، أو أبرزها على الأقل في حدود ما تتيحه هذه المساحة. فلنستعرض هذه التحديات أولاً قبل الشروع في قراءة ميثاق جامعة الدول العربية ثانياً، لعلنا بتقصي المسألتين معاً نستطيع الإجابة على سؤال اللحظة المُلِح الذي اتخذناه عنواناً لهذه الدراسة.

أولاً- التحديات.. حقائق الواقع وطرائق التفكير

حين يحاول المرء أن يبحث عن تفسير لاستمرار الحالة العربية -لاسيّما في تقاطعها مع الظاهرة الإرهابية- التي جعلت من العرب رجل العالم البغيض برغم إسهامهم القوي في دفع عجلة الاقتصاد العالمي بما يضخونه من مصادر الطاقة، وما يمتلكونه من أسواق واسعة، وما يتحكمون فيه من شرايين الملاحة العالمية، فضلاً عن إسهامهم الحضاري الذي لا ينكره منصف في التاريخ الإنساني الوسيط تبرز مجموعة تحديات/تفسيرات لهذا المشهد العربي الذي لم يكف يوماً عن التعقيد والتراجع والانحدار إلى درجة أن كل يوم مضى كان يعتبر "سيئاً" أصبح يقود إلى يوم جديد "أسوأ". هذه التحديات/التفسيرات تبدو في الواقع خلاصة (حقائق) على الأرض بقدر ما تعكس (طرائق) التفكير العربي.

التحدي الأول- أن جامعة الدول العربية كأول نموذج للعمل العربي المشترك قد أُنشئت في ظرف تاريخي تم تجاوزه الآن. وكان يعكس أولويات الاستقلال الوطني في مرحلة زوال الحقبة

الاستعمارية، وكانت الحكومات العربية الموقّعة على الميثاق المنشئ للجامعة تستمد الجزء الأكبر من شرعيتها من تجسيدها لهذه الأولوية، وبالتالي كانت الجامعة نفسها تعكس ذهنية وروحية عربية تتشدان الاستقلال وحماية سيادة التراب الوطني للدول المنتمية إليها. أما اليوم، وبالأحرى منذ عدة عقود فقد ظهرت أولويات جديدة لدول التنمية والرفاه والحقوق والحريات الفردية كتطلعات وتحديات في آن معاً. باختصار كانت جامعة الدول العربية ابنة حقبة زمنية ولت وانقضت بما لها وما عليها ليواجه العرب اليوم حقبة جديدة لا يكاد يوجد في ميثاق الجامعة ما يُعبّر عنها.

في الوقت الذي أُنشئت فيه جامعة الدول العربية كان الحديث عن (الوطن) يطغى على الحديث عن (المواطن)، كانت تلك هي سمة المرحلة آنذاك في العالم العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم الثالث وحركات التحرر الوطني، ولهذا جاء ميثاق جامعة الدول العربية خلواً من أية إشارة لكلمة المواطن أو الشعب بينما تكرّرت كلمة المواطن والمواطنية (Citizen-Citizenship) في الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوربي تسع وستين مرة، وكلمة الشعب (people) أربعة عشر مرة! كانت أدبيات كل من الميثاق والاتفاقية الأوروبية معبرتين عن لحظتين مختلفتين في الأولوية التاريخية والثقافة السياسية. وبرغم العولمة وسقوط الحواجز وثورة الاتصالات ظل ميثاق جامعة الدول العربية يحمل إرث سبعة عقود، وهو إرث أثقل من حركة الأنظمة العربية لأن تجاوزه أو تطويره بالأقل كان يتطلب الكثير، وهو ما كشفت عنه، جزئياً على الأقل الانتفاضات العربية التي اُصطلح على تسميتها بالربيع العربي في العام ٢٠١١م، بصرف النظر عن أي تقويم آخر يتجاوز نطاق هذه الدراسة.

التحدي الثاني- أن المأزق العربي الراهن كان أحد المآلات التي أفرزها الاستهداف/ التآمر الغربي دون أن يعني هذا بالضرورة تبني نظرية المؤامرة كمنهج تاريخي وحيد لفهم الأحداث أو نفي مسؤولية العرب أنفسهم عما آلت إليه الأمور. يكفي التذكير بأنه بعد اتفاقية "سايكس بيكو" ١٩١٧م، كان العام ٢٠١٧ م، (أي بعد مائة عام بالتمام والكمال) يكاد يشهد "سايكس بيكو" ثانية مدمرة وذات أطراف فاعلة مختلفة. كان الاستهداف الغربي على الدوام متسقاً مع نفسه في مواجهة العرب. فليس من المصلحة الغربية بأي مقياس قيام تكتل عربي متقدم وقوي تحت أي نموذج وحدوي أو تكاملي، وهو أمر ليس فيه ما يُدهش. ربما الجديد هو أن الظاهرة الإرهابية بتجلياتها وامتداداتها في الألفية الثانية قد أسهمت في إيقاظ المخاوف الغربية القديمة من المد الإسلامي المتقاطع شئنا أم أبينا مع الحالة العربية. فما زال العقل الباطن الغربي يتذكّر أن الحضارة العرب/ إسلامية قد استطاعت خلال سبعة أو ثمانية عقود فقط أن تتمدّد في العالم من الهند شرقاً حتى أسبانيا غرباً، ومن القوقاز شمالاً حتى

جامعة الدول العربية ابنة حقبة زمنية ولت وانقضت بما لها وما عليها

ويواجه العرب اليوم حقبة جديدة لا يوجد في ميثاق الجامعة ما يُعبّر عنها

أواسط وغرب إفريقيا جنوباً في الوقت الذي احتاجت فيه الحضارة الغربية إلى عدة قرون حتى تتمدّد مؤقتاً في الحواضر العربية. كان مفهومًا إذن أن يسعى الغرب بشكل خشن تارةً وناعم تارةً أخرى إلى الحول دون قيام تكتل عربي ناهض ومتقدم. وعلى العكس من ذلك لم يجد الغرب غضاضةً في أن يسمح بل يساعد على النهوض الاقتصادي والتكنولوجي لعديد من دول شرق آسيا ولو من خلال قاطرة القطاع الخاص العابر للحدود لأن القوى الآسيوية الجديدة لا تضاهي العرب في مخزونهم الاستراتيجي من الطاقة، أو تحكمه في شرايين الملاحة العالمية، والأهم أنها لا تثير مخاوفه بشأن خصوصيتها الدينية. ليس معنى هذا بالطبع أن الاستهداف الغربي هو التفسير/ التحدي الوحيد للحالة العربية لكنه يمثل جانباً منه، لا يجوز التهوين منه، بقدر ما لا يسوغ التهويل فيه.

وبرغم ما أثاره كتاب المفكر السياسي صمويل هانتينجتون "صدام الحضارات" من ضجة ما زالت أصداؤها تتردّد وتداعياتها تترتّب حتى الآن فإن أخطر ما تضمنه هذا الكتاب (ولعله كان يمثل خلاصة الورقة البحثية التي قدمها لجهاز الاستخبارات الأمريكي والتي بُني عليها كتابه الأشهر فيما بعد) هو الجداول الإحصائية الثلاثة التي بدت لأجهزة التفكير الأمريكية كرسوم أنشطة المخ التي تظهر على شاشة ضوئية. فأحد هذه الجداول يرصد نموًا ديموجرافياً هائلاً ومتسارعًا للسكان في الدول المنتمية للحضارة الإسلامية في مقابل انخفاض حاد ومتواصل للسكان المنتمين إلى الحضارة الغربية (كان المسلمون يشكلون ٤,٢٪ من عدد سكان العالم في عام ١٩٠٠م، ويتوقع أن يصلوا إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥م، بينما كان السكان تحت سيطرة الحضارة الغربية يمثلون ٤٤٪ من عدد سكان العالم في عام ١٩٠٠م، وتضاءل العدد إلى ١٣,١٪ في عام ١٩٩٥م). هذا يعني أن استمرار المعدلات الحالية للنمو الديموجرافي لن يكف عن طرح الكثير علامات الاستفهام المؤرقة للعالم الغربي، وليست المخاوف المتزايدة من ظاهرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال سوى أحد تجليات هذه المخاوف.

التحدي الثالث- يتعلق بالعالم العربي نفسه الذي عرف حقبة مدٍ قومي عروبي بلغ ذروته (العاطفية على الأقل) في خمسينات وستينات القرن الماضي، ثم سرعان ما تجلت الحقائق التي غيّرت من طرائق تفكيره. أهم هذه الحقائق هي اكتشاف أن العالم العربي وبرغم ما يجمعه من قواسم اللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة ينطوي في حقيقته على (عوالم) عربية ثلاثة متفاوتة في واقعها وظروفها. ولعل من يتأمل المؤشرات الأربعة المتعلقة بمتوسط الدخل الفردي من الناتج الإجمالي المحلي، والإنفاق على التعليم، وحركة التأليف والنشر، والبحث العلمي يكتشف أن هناك ثلاثة مستويات عربية متفاوتة إلى حد بعيد، ولم تكن هذه هي سمات الحالة الأوربية عند انطلاق قطار الاتحاد الأوروبي، صحيح أنه كان ثمة تفاوت بين ثلاثي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبين دول أخرى مثل اليونان أو البرتغال لكن التفاوت لم يكن بحدة الحالة العربية.

هناك أولاً دول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد من إجمالي الناتج المحلي ٣٠ ألف دولار وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٦م، ثم تأتي مجموعة دول لبنان والعراق والأردن والجزائر بمتوسط دخل فردي يبلغ نحو ٤٠٠٠ دولار سنوياً، ثم يهبط متوسط هذا الدخل الفردي إلى ٢٥٠٠ دولار سنوياً في مجموعة بلدان تونس ومصر والمغرب والضفة الغربية وغزة، ثم السودان واليمن وموريتانيا. ويكاد يكون هذا الترتيب هو نفسه على صعيد معدل الإنفاق الحكومي على الطالب الجامعي سنوياً.

التحدي الرابع- يواجه مسعى البحث عن نظام عربي جديد أو تطوير النظام الحالي لجامعة الدول العربية/ ويتمثل في واقع الفوضى الضاربة بجذورها في أكثر من بلد عربي وما ترتّب عليها من تداعيات يبدو معها مستقبل النظام السياسي في هذه البلدان غامضاً ومنذرًا بمزيد من التعقيدات. فالحاصل اليوم، وبصرف النظر عن أي نقاش حول أسباب الفوضى وأنصبة المسؤولية عنها، هو تباين مواقف الحكومات العربية مما يجري في هذه البلدان التي تتصدّع جغرافيتها السياسية، وهو تباين يبدو صريحًا تارةً ومضمرًا تارةً أخرى. لكن في الأحوال كافة ثمة غياب لرؤية عربية مشتركة في هذا الشأن. كان أخطر ما ترتّب على ذلك هو التنافس غير العربي واقتراح آليات ومبادرات للبحث عن حل لنهاية الصراع الأهلي كان أطرافها جميعاً من غير العرب، وهذا ما كان على الأقل في الحالة السورية، وفي غيرها من الحالات الأخرى لم يكن الدور غير العربي أقل تأثيرًا حتى ولو بدا تأثيره من خارج الأطر العلنية.

هكذا أصبح المأزق العربي مأزقين أولهما مواجهة الفوضى والصراعات الداخلية بتقاطعاتها الإقليمية والعالمية المريبة التي تهدّد الجغرافيا السياسية ليس فقط لدول الفوضى والصراع ولكن أيضاً لدول الجوار، وربما لدول أبعد بتداعيات "لعبة الدينامو". وثانيهما استمرار الأزمات العربية المزمنة مثل قضية صحراء البوليساريو بين الجزائر والمغرب، والقضايا الحدودية التي تثار بين الحين والآخر بين بعض الدول العربية. وإذا أُضيف إلى هذا المشهد ما استجد مؤخرًا من خلاف داخل مجلس التعاون الخليجي فيما عُرف بالأزمة القطرية لتبيّن كم التحديات التي يواجهها العرب في سعيهم المرهق (بفتح الهاء وكسرها) للبحث عن نظام عربي.

من أسباب إخفاق العمل العربي المشترك غياب دور المجتمعات والقطاع الخاص والتكنوقراط

وبرغم ما يموج به المشهد العربي الراهن من صعاب وتحديات يكشفان عن قدر لا تخطئه العين من الشعور بأزمة ثقة في الذات فإن هذا المشهد قد يمثل بذاته دافعاً للعمل العربي المشترك، أو هكذا يُفترض، فيما لو استنفرت الهمم وتلاقت الإرادات.

التحدي الخامس- يكمن في الظاهرة الإرهابية المتدثرة بالدين في جميع تجلياتها وبكل ما يرتبط بها من أزمات وقضايا أخرى. فالإرهاب الذي تفاقم واجترأ على إعلان نفسه دولةً في حالة تنظيم "داعش" لا يمثل فقط تحدّياً أمنياً واجتماعياً وسياسياً في بلاد العرب، لكنه يثير أيضاً تحديات جانبية وعميقة من نوع آخر تضع المجتمعات التي تكتوي به، وكل المنظومة العربية بأسرها أمام اختبار عسير لم يعد ممكناً ولا مجدياً تجاهله أو التهوين منه. فهو يثير من ناحية أولى المستوى الإشكالي المعقّد الذي بلغته قضية التطرف الديني لدى البعض في إطار من قضية أعم وأشمل هي قضية التأويل الديني والحداثة التي لا تنفصل عن مجمل الثقافة العربية. وهي تطرح من ناحية ثانية مسألة إخفاق النظم التعليمية العربية -بدرجات متفاوتة- في خلق وتحفيز التفكير النقدي، وتكريس قيم المواطنة وقبول التنوع والمساواة والتسامح. وهي تثير من ناحية ثالثة مدى قدرة المنظومات التشريعية العربية على الارتقاء بقيم المواطنة وقبول التنوع والمساواة والتسامح من مجرد كونها قيماً تربوية وثقافية إلى صيرورتها حقوقاً وانساقاً قانونية. وهي تشتبك من ناحية رابعة مع قضايا الحقوق والحريات الفردية التي كان يمكن لإتاحتها وتعزيزها أن تكون هي المعادل الموضوعي لظواهر التعصب والعنف والإرهاب انطلاقاً من قاعدة أنه لا يفل الفكر إلا الفكر. وهي تكشف من ناحية خامسة وأخيرة عن حضور لا يمكن تجاهله لوطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية في العديد من المجتمعات العربية.

مثل هذه التحديات، وغيرها لا تخلو من دلالة مزدوجة إذ تبدو باعثة على الإحباط في ظل عدم وجود رؤية لتغييرها، وقد تصبح دافعاً لنظام عربي جديد قوي وحداثي حين يدرك العرب أن تغيير هذا الواقع الثقافي، والتعليمي، والاجتماعي، والسياسي، هو المشروع الأكثر نجاعةً، والأقل كلفةً الذي يمكن أن يكون حاضنةً وعامل أمان على المدى المتوسط والبعيد لأي نظام عربي جديد. فالتطوير المؤسسي الفوقي سيبقى برغم أهميته التي لا يمكن إنكارها تطويرًا محدودًا وربما سطحياً ما لم يقترن به تغيير جسور وذكي وبراجماتي ومدروس لبنية المجتمعات العربية ذاتها. هذا هو مشروع المستقبل العربي، وإلا فإنه المجهول. والمجهول المقبل هذه المرة قد لا يمكن التنبؤ بمتغيراته ومفاجآته.

ثانياً- قراءة في بعض نصوص ميثاق جامعة الدول العربية على ضوء اتفاقية الاتحاد الأوروبي

للوهلة الأولى قد تبدو مسألة المقارنة بين ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي وكأنها تقفز على ما هنالك من اختلافات واقعية ومعطيات سياسية بين الحالتين العربية والأوربية. ومع ذلك فإن مثل هذه المقارنة تتيح اكتشاف ما يتجاوز حقائق الواقع إلى طرائق التفكير، لا سيّما وقد ثبت أن الميثاق قد تجاوزه العصر بحيث أصبحت الحاجة ضرورية وملحّة ليس فقط إلى تعديله ولكن إلى تطويره جذرياً، وربما البحث عن ابتناء نظام عربي جديد. ثم إن هذه المقارنة تكشف بذاتها عن نقاط الضعف التي لا يخلو منها الميثاق على أكثر من صعيد. ربما يرى البعض أن الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى حد "الأنموذج" الأفضل لا سيّما مع خروج المملكة المتحدة منه، وما يتنبأ البعض من احتمال حدوثه مع بلدان أخرى إثر إعلان بعض أحزابها اليمينية بنية الخروج حال وصولها إلى الحكم، لكن ما زال الاتحاد الأوروبي نموذجاً يصلح للقياس عليه استطاع أن يحقق وحدته النقدية ويحافظ عليها برغم الأزمات المالية، وأن يبقى على تماسكه برغم عثرات بعض دوله، وأن يحول دون حدوث سابقة انفصال إقليمي لإحدى دوله في محاولة انفصال إقليم "كتالونيا" عن الحكومة المركزية في مدريد.

لدواعي الإيجاز فيما تتيحه هذه الورقة يمكن التوقف عند بعض نقاط الضعف في ميثاق جامعة الدول العربية يقابلها العدد ذاته من نقاط القوة في اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

أولاً- ترهل الميثاق وجموده في مقابل التطور المتدرج والمدروس للاتفاقيات المنشئة للاتحاد الأوروبي

منذ ظهرت إلى الوجود فكرة تأسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م، لم يلحق الميثاق المنشئ لها أي تعديل جوهري ومؤثر باستثناء إضافة الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في أكتوبر سنة ٢٠٠٠م، وهو ملحق ذو طابع تنظيمي يجعل انعقاد اجتماع المجلس بصفة منتظمة في شهر مارس من كل عام. وعلى امتداد ثلاثة وسبعين عامًا وبرغم الأحداث والتطورات التي عرفها العالم والمخاطر والأهوال التي ارتجّت لها المنطقة بقي الميثاق على سكونه الرتيب. لم تحاول جامعة الدول العربية، وهي الأسبق في النشأة التاريخية باثنتي عشر عامًا من الاتحاد الأوروبي، تطوير منظومة عملها وآليات حركتها وتحديث مؤسساتها ولو بشكل متدرج كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي التي أخذت تنتقل بدأب ومنهج مدروس من مرحلة تطور إلى أخرى اتسمت بالتوسع المتواصل لعدد دول أعضائه. وقد تزامن هذا التوسع في بنية الاتحاد الأوروبي مع تطور مرحلي في مرجعياته المؤسسية التي مرت باتفاقية الفحم والصلب في باريس ١٩٥١م، ثم اتفاقية روما الأولى سنة ١٩٥٧ المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة، ومعاهدة شنجن في ١٩٨٥م، التي أقرّت حرية التنقل عبر حدود دول الاتحاد، ثم معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢م، التي دشّنت الوحدة النقدية الأوروبية (يورو)، ومعاهدة روما الثانية سنة ٢٠٠٤م، المؤسسة للدستور الأوروبي.

ولعلَ قراءة المسيرة التي قطعتها جامعة الدول العربية حتى الآن تكشف ليس فقط عن تواضع حركة عملها ومستويات إنجازها، وهو أمر يُعزى إلى غياب الإرادة السياسية لدولها، ولكن أيضًا لأن الميثاق المنشئ لها لم يكن منذ التوقيع عليه مرجعيةً تؤذن بمنظمة إقليمية فاعلة قادرة على التصدي لأزمات المنطقة وتحدياتها والتي كان منحنى تفاقمها في تصاعد دائم لم يعرف الانخفاض يومًا ولا حتى الثبات. بدا الميثاق بوريقاته المعدودة ونصوصه العشرين بعمومياتها وجمودها الذي لم يعرف التعديل أو مواكبة التطورات أشبه بإعلان النوايا والمبادئ، وأحد تجليات النفق المسدود للعمل العربي المشترك، وهو واقع لا تتحمل الجامعة نفسها ككيان مسؤوليةً عنه. هنا تفرض المقارنة مع المرجعيات المنشئة للاتحاد الأوروبي نفسها حيث تتبلور اليوم في أربع اتفاقيات أساسية نافذة هي الاتفاقية الموحّدة للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦م، التي تعج ب ١٥٤ بندًا بخلاف الديباجة ما بين مواد وملاحق وتصريحات، والاتفاقية الموحّدة لتسيير عمل الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦م، المحتشدة ب ٤٦٠ بندًا، والاتفاقية الأوروبية للطاقة النووية المتضمنة ٢٥ بندًا بخلاف الديباجة إضافة إلى ستة ملاحق، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي يشتمل على ٥٤ مادة بخلاف الديباجة.

بالطبع، ليست العبرة بكم المواثيق وكثرة النصوص ولكن بما استطاعت هذه الاتفاقيات أن تنشئه من منظومة مؤسسات تتوزع

ميثاق الجامعة العربية لم يذكر كلمة الشعوب أو المواطنين مرة واحدة بينما تكررت في اتفاقية الاتحاد الأوروبي ثلاث وثمانين مرة

بينها الاختصاصات على نحو يتسم بالتكامل والانسجام من ناحية أولى، وتتحدّد هذه الاختصاصات بشكل محكم ودقيق بما لا يتداخل أو يشكل افتئاتًا على اختصاصات السلطات المحلية في الدول الأعضاء من ناحية أخرى. وهو الأمر الذي أضفى -كما سنرى لاحقًا- نزعة براجماتية على مجمل الفكرة الأوروبية فجعل منها طموحًا عاقلاً لا يقفز على الخصوصيات الوطنية ولا يحرق مراحل ناموس التدرج والارتقاء. على الجانب الآخر لا يمكن النظر إلى جامعة الدول العربية بمعزل عن التفاوت الملحوظ بين الدول الأعضاء فيها على صُعد شتى تاريخية ومعيشية وتعليمية واجتماعية وثقافية وسياسية.

ولعلّ الإخفاق الذي مُنيت به فكرة العمل العربي المشترك كان مرده -ضمن عوامل أخرى- غياب دور المجتمعات، والقطاع الخاص، والتكنوقراط في صياغة الفكرة فبقيت الأخيرة محصورةً في مبادرات البيروقراطية السياسية الرسمية. ولهذا افتقدت الظهير الذي كان يمكن أن يكفل لها قوة الدفع والاستمرار. والأهم أنها لم تقدم فكرتها ومشروعاتها الوحدوية أو التكاملية على قاعدة من المصالح المشتركة كما لو أن (المصلحة) تنتقص من نقاء المبدأ القومي. وفي هذا السياق يبدو لافتًا أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يرد كما سبق الإيضاح على ذكر كلمة الشعوب أو المواطنين ولو مرة واحدة بينما تكرّرت الإشارة في اتفاقية الاتحاد الأوروبي إلى كلمات المواطن والمواطنية والشعوب ثلاث وثمانين مرة (!) وهي مقارنة لا تخلو من دلالة على أكثر من صعيد.

كان طبيعيًا ومتوقعًا أن ينعكس هذا الواقع على مجمل العمل العربي المشترك فظهرت التجمعات الإقليمية العربية، بديلاً عن إقامة نظام عربي فاعل، مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي. قطع مجلس التعاون الخليجي شوطًا لا بأس به بحكم ما تحظى به دوله من تقارب وانسجام حتى جاءت الأزمة القطرية لتحوّله إلى صيغة ٣+١+٢ حيث اتخذت السعودية والإمارات والبحرين موقفًا مشتركًا وحازمًا، فيما بقيت قطر وحدها، لتمارس الكويت وبدرجة أقل عُمان محاولات رأب الصدع. أما الاتحاد المغاربي فقد بدا كحلم ليلة صيف. ولم يكن مجلس التعاون العربي الذي أطلق فكرته الرئيس العراقي السابق صدّام حسين أحسن حالاً فانفرط قبل أن يبدأ. ولو أُضيف إلى ما سبق المحاولات المتسرعة العاطفية لإقامة اتحادات عربية بلغت ذروتها في تأسيس الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨م، والتي لم يقدّر لها أن تستمر لأكثر من عامين، وما لحقها من اتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا ومصر وليبيا والذي انتهى مرة أخرى ربما قبل أن يبدأ، ثم محاولات وحدوية تكاملية متشابهة لم تلق سوى المصير نفسه لكان لنا أن ندرك أن أزمة العمل العربي المشترك كانت تكمن مرة تلو الأخرى في طرائق التفكير ربما قبل حقائق الواقع.

ثانيًا- الاختصاصات المنوطة بجامعة الدول العربية

لا نكاد نتبين من الميثاق المنشئ لجامعة الدول العربية اختصاصات محدّدة بقدر ما يتعلق الأمر بمجموعة أهداف تتمثل في توثيق الصلات، وتنسيق الخطط السياسية، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، والتعاون بحسب نظام كل دولة في المجالات الاقتصادية والمالية، والمواصلات، والثقافة، والجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، والشؤون الاجتماعية والصحية (المادة ٢ من الميثاق). ويلاحظ على هذه الأهداف من ناحية أولى أنها تفتقر إلى التحديد، وآليات التنفيذ، والحد الأدنى من الإلزام بما يجعلها أقرب كما سلفت الإشارة إلى إعلانات النوايا والمبادئ. كما يكشف الواقع من ناحية ثانية أن ما وُرد النص عليه بشأن الجمارك والعملة والتأشيرات وغيرها لم يحرز الجامعة بشأنه تقدماً يُذكر، إن لم ينعدم على الإطلاق. وعلى الرغم من أن المادة الرابعة من الميثاق تنص على أن تؤلف لكل من الشؤون المبيّنة في المادة الثانية لجنة خاصة تُمثّل فيها الدول المشتركة في الجامعة، تتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تُعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدًا لعرضها على الدول المذكورة، إلا أن الاتفاقيات التي أبرمتها دول الجامعة مثل اتفاقية الدفاع العربي المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية التعريفة الجمركية الموحّدة وغيرها لم يتم تقنينها على النحو الواجب ولم يرقى تطبيقها بحال من الأحوال إلى مستوى التطلعات العربية. وبدا إنجاز الجامعة العربية حتى على صعيد التعاون والتكامل الاقتصاديين أدنى من سقف الإمكانات العربية إذ ما زال إجمالي الاستثمارات البينية العربية وكذلك التجارة البينية العربية هزيلاً مقارنة بحجم الاستثمارات والتجارة العربية خارج الفضاء العربي، مع الأخذ في الاعتبار ضعف البنية

الأساسية للاستثمار في البلدان المستقبلة له، وغياب الاستقرار التشريعي، وافتقاد الشفافية. ومع الوعي بالاختلافات بين البنى الاقتصادية والسياسية في العالم العربي ودول الاتحاد الأوروبي فإن المقارنة بين اختصاصات/أهداف الجامعة العربية والاتحاد الأوربي تغني عن الكثير من التعليق.

على عكس ميثاق الجامعة العربية تتسم اتفاقية الاتحاد الأوروبي بتنظيم دقيق لاختصاصات الاتحاد من خلال آليات محدّدة وفقاً لأطر إجرائية لا تثير التباسًا أو غموضًا لا سيّما فيما يتعلق بتوزيع هذه الاختصاصات سواء بين أجهزة الاتحاد ومؤسساته أو بين الاتحاد ككيان مؤسسي والدول الأعضاء فيه. يتجلى ذلك على وجه الخصوص في مسائل السياسة الخارجية والأمن الجماعي (المواد ٢٣ وما بعدها من الاتفاقية). والواقع أن الفارق الكبير بين الاختصاصات المقررة في حالتي الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية إنما يعكس الفارق ذاته بين اللحظة التاريخية التي تأسس فيها كل من الكيانين. فقد انطلق الاتحاد الأوروبي عبر مراحله المتدرجة التي سبق الإشارة إليها من خلال دول مستقلة ومستقرة ذات مستويات اقتصادية ومعيشية متقاربة، وبنى ثقافية واجتماعية متشابهة، وقيم سياسية وديموقراطية واحدة، وأولويات تنموية متجانسة. وعلى خلاف ذلك فإن جامعة الدول العربية قد تأسست في البداية على يد سبع دول عربية مستقلة فقط آنذاك في عام ١٩٤٥م. وبالتالي كان الهاجس الأساسي للدول المؤسسة للجامعة هو الحفاظ على استقلالها الحديث والتطلع لنيل استقلال الدول الأخرى التي لم تكن قد نالت استقلالها بعد.

ما لم يكن مفهومًا ولم يزل حتى اللحظة هو غياب الإرادة السياسية العربية في دفع وتعميق العمل العربي المشترك في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الضاغطة والمتسارعة. وبرغم أنه ومنذ الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩١م، ظهرت الحاجة ملحةً بأكثر من أي وقت مضى إلى تطوير جذري لجامعة لدول العربية وابتناء نظام عربي جديد فقد أبدى العرب تقاعسًا في اقتناص تلك اللحظة. ثم أفلتت منهم لحظة ثانية بعد اثنتي عشر عامًا حين دخلت القوات الأمريكية العراق لإزاحة صدام حسين وتحضير عفريت الأصولية الدينية، ثم جاءت اللحظة الثالثة بفعل الفوضى والصراع الأهلي في سوريا وليبيا واليمن دون أن تستنفر الإرادة السياسية العربية. كانت هذه اللحظة الثالثة وما زالت هي الأخطر بحكم اقترانها بتمدد ثلاثة مشروعات إقليمية دخيلة إيرانية وتركية وإسرائيلية، الجزء الظاهر من كل مشروع هو توسيع منطقة نفوذه أما الجزء الغاطس فلربما يتجاوز ذلك بكثير إذ يتلمظ اشتهاء لإعادة ترتيب الجغرافيا السياسية العربية.

ثالثا- مدى فاعلية ميثاق جامعة الدول العربية

إذا كان تعريف القانون بأبسط وأعمق معانيه هو القواعد الملزمة المطبقة تحت طائلة جزاء ما فإن إخضاع كل من ميثاق الجامعة واتفاقية الاتحاد الأوروبي لهذا التعريف يصلح مقياسًا لدرجة فاعلية كل منهما. ففي ميثاق الجامعة العربية لا يترتب على الإخلال بأحد نصوصه أي جزاء، ولا يغيّر من ذلك أن يستخدم الميثاق كلمة الإلزام أو القرارات الملزمة في المادتين الخامسة والسابعة منه لأنها لا تقترن بالجزاء المحدد لهذا الإخلال. وفي الحالات التي يحيل فيها الميثاق إلى قرارات ملزمة صادرة عن مجلس الجامعة في مواجهة دولة عضو متنازعة بشأن خلاف لا يتعلق باستقلالها (م ٥-١ من الميثاق) فإن عدم تحديد الجزاء المقترن والمترتب بالضرورة على عنصر الإلزام، وكذلك غياب آلية التنفيذ اللازمة والأطر الإجرائية لعملية التنفيذ، كل هذا يجعل من فاعلية الميثاق أمرًا مشكوكًا فيه إلى حد بعيد. وبالعموم فإن تاريخ المنازعات العربية يفتقر إلى سوابق أثبت فيها الميثاق فاعليته باستثناء الغزو العراقي للكويت والموافقة على التواجد العسكري السوري في لبنان وكان لكل سابقة سياقها الخاص.

ولا يمكن فصل هذا الواقع عن حقيقة عدم وجود جهة قضائية عربية تضطلع بالتصدي للمنازعات العربية، وما زال الحديث الجديد القديم عن محكمة عدل عربية في طور المتمنيات برغم الحاجة الملحة إلى وجود مثل هذه المحكمة. وبرغم النماذج العديدة على الصعيدين الإقليمي الأوربي والعالمي لجهات قضائية أدركت قدرًا من الفاعلية فما زال السعي إلى إنشاء مثل الجهة على الصعيد يمضي بطيئًا ومترددًا.

ولأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يتضمن ذكرًا للإجراءات الواجبة الاتباع حالة مخالفة إحدى الدول الأعضاء لما ينص عليه فإن اتفاقية الاتحاد الأوروبي تنص بوضوح في المادة ٧-١ منها على مثل هذه الإجراءات، وتضيف الفقرات اللاحقة الجزاءات التي يمكن توقيعها على الدولة العضو المخالفة، وصور هذه الجزاءات، وطريقة إقرارها، والأغلبية المطلوبة لإصدارها.

في نهاية المطاف فإن ما سبق ذكره يبقى مجرد أمثلة لنقاط الضعف التي يتسم بها ميثاق جامعة الدول العربية، أو بالحد الأدنى ما يثيره من إشكاليات، وهي ما زالت تحتاج إلى نقاش وتعميق. وثمة نقاط أخرى جديرة بدورها لعل أهمها ما يتعلق بوسائل فض المنازعات، وهو ما يتطلب حديثًا آخر.

* أستاذ القانون بجامعة الإسكندرية

فشل تحسين الظروف المادية سيؤدي إلى خطر ماحق يهدد الاستقرار السياسي

مشروعية المستقبل العربي.. الرؤية الواقعية والأولويات الأكثر إلحاحًا

واقع الحال: شهدت الدول العربية سنوات قلقة ومضطربة، منذ عام ٢٠١١م، أو ما عُرِفَ بثورات "الربيع العربي"، التي لا تزال بعض آثارها تتبدى في المشهد العام، وتواجه بعض الدول أزمة التكيف السياسي، مع تباين أوضاعها، وتعقيدات عمليات الانتقال فيها. فبينما تُصِرُّ هذه الدول على أنها تكافح لإنشاء أنظمة حكم أكثر استيعابًا واستجابةً لما نادت به الجماهير الثائرة، وتسعى إلى التمكين للاستقرار من جديد، تَعْزُو العواصم العربية، التي نجت من الثورات، تفاقم الأزمات الإقليمية الحالية إلى فوضى هذه الثورات، والتي بدأ فيها نظام الدولة القُطْرِيَّة، الذي أنشأته القوى الاستعمارية قبل مائة عام، فيما عُرِفَ باتفاقية سايكس-بيكو، وبعد عقود من الهدوء النسبي، في التصدع والانهيار. إذ تتعرض السلطة المركزية لهزات وضغوط شديدة في ظل تحديات وتهديدات وصراعات متفاقمة لا تستطيع مقاومة خاضتها الأطر المؤسسية الهشة وغير المستقرة. وبالتالي، فإن عمليات الانتقال السياسي في هذه البلدان تتطلب مراجعات بعيدة المدى، وربما تستغرق وقتًا أطول مما قد نتصور الآن.

د. الصادق الفقيه

إن هذه المراجعات تتسق مع ما تتطلع إليه دول المنطقة من بدء عصر جديد تتطهر فيها الأنظمة الحاكمة مما ران عليها من مقعدات الحاضر، فضلاً عن أن مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، تصارعها حول ما ينبغي أن يبدو عليه المستقبل. وغالبًا ما يكون هذا الصراع تنافسيًا صحيًا، وقد يُشْبِه فُصول المعركة العنيفة، إذ يتم خوضه بكل الوسائل المتاحة، خاصة وأن ثورة المعلومات قد خلقت عقلية قائمة على الحقوق ونظرة عابرة للخصوصيات. لذا، فالنظر إلى المستقبل، لا يستدعي بالضرورة ما جرى من ثورات، ولا يجسدها على أنها حوادث منعزلة، لكنها أشبه بالأحداث، التي أحاطت بالثورة الفرنسية، أو حرب الثلاثين سنة، وشكلت عملية مد وجذر طويلة، ميزتها عدة موجات ثورية متتالية، وقادت إلى تنظيم أوروبا بما هي عليه الآن. فقد بدأنا نشهد تراجعًا للحالة الثورية، التي اجتاحت العالم العربي في السنوات السبع الماضية، ولا يُنْتَظَرُ أن تتجدد بذات النسق في وقت قريب، ولكن إذا تعطلت عمليات الإصلاح، سوف تأتي الموجة القادمة، عاجلاً، أو آجلاً، ومن المرجح أن تكون أكثر عدوانية وراديكالية مما حدث في الماضي.

وتُعزى بعض أسباب التراجع إلى تصاعد وتيرة العنف، في ليبيا وسوريا واليمن وأماكن أخرى، وأصبح دور الإرهاب أكثر بروزًا، وصارت الصورة المباشرة للانتفاضات الثورية مشوشة ومقلقة. فقد أجبرت هذه الانتفاضات، وما تمخض عنها من نتائج، الحكومات والمجتمعات العربية على التعبير عن مخاوفهم بشأن حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وبينما شاهد الجميع أحداث الانتفاضات الجريئة، التي غالبًا ما كانت مرعبة، فإن أسئلة الحد الأدنى قد اعتملت في جميع أذهاننا، وفيها غير قليل من التوتر، واجترحت غير قليل من الأسئلة؛ هل يمكن لهذه الفوضى أن تقود إلى خير؟ وهل للديمقراطية أن تترسخ في العالم العربي؟ وكم من الوقت سوف يستغرق ذلك؟ وهل هناك سبب للتفاؤل؟ وماذا يحمل المستقبل؟ وفي حين أننا لا نستطيع أن نضع إجابات صريحة الآن، ولا نقطع بتوقعات محددة، إلا أنه يمكننا أن نقول بقدر كبير من الثقة إن النجاح النهائي لأية تحولات مستقبلية حقيقية في الدول العربية سيعتمد على تطوير المجالات الحيوية الأساسية، وعلى أساس ركائز تشكل المعايير، التي يمكننا من خلالها قياس التقدم في المنطقة في الأعوام

تحديات التنمية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تختلف من بلد لآخر وإذا فشل الاقتصاد تكون بقية المجالات قاتمة

القادمة، والتي تشمل النمو الاقتصادي، والمساواة، والتعليم، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة، واللامركزية الإدارية، وتطوير القواعد المحلية حول الديمقراطية؛ ومن ثم العمل على ازدهار سياسة أكثر تعددية.

لقد دفع السعي إلى الاستقرار، ورد الفعل ضد الفوضى، في العراق وسوريا وليبيا واليمن، شرائح كبيرة من المواطنين العرب إلى الوقوف إلى جانب الأنظمة القائمة ضد مطالب التغيير، التي تهدم المؤسسات القائمة، ولا تراعي التدرج في الإصلاح. كما أقنع رعب الأحداث، وفظاعة الحرب في تلك البلدان، غالبيتهم بالحاجة الملحة إلى المناداة بهذا الإصلاح المتدرج للوضع القائم باعتباره السبيل الوحيد لتجنب الفوضى. وعلى الرغم من أن أزمات اليوم تترك للناس خيارات محدودة، غير أنه لا ينبغي التقليل من إمكانية النظر إلى فرص الإصلاح السلمي. إذ أن هناك حاجة إلى عقود اجتماعية جديدة بناءً على التوافق بين الحاكمين والمحكومين، وإعمال سيادة القانون، وكفالة العدالة والمساواة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وحفظ كرامة الإنسان. كما أن هناك حاجة ماسة لتسليط الضوء على الاتجاهات الأعمق في السياسة والاجتماع والاقتصاد، التي تقود إلى إصلاح بعيد المدى لتمكين الناس من شؤونهم، حتى يكون غدهم أكثر إشراقاً.

منطق التكامل:

إن المستقبل العربي لا يمكن أن يتحقق بتمام قوته إلا بالتكامل، وتُواجه الأنظمة العربية، في جميع أنحاء المنطقة، لغزًا حقيقيًا حول الكيفية، التي يمكن أن يحققوا بها مطلوبات هذا التكامل. فهناك حاجة ملحة لتحولات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية نظامية تكبح الإنفاق الكبير على الأمن؛ بما في ذلك شراء الأسلحة والتجهيزات الأمنية

الأخرى، التي تستدعيها التحديات الداخلية والإقليمية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات نفسها يمكن أن تزيد من إمكانية حدوث اضطرابات داخلية. ومن المحتمل أن يضيف تذبذب أسعار النفط إلى اختلالات التوازن في المنطقة العربية، مما قد يخلق فرصًا جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية للمشاركة. وهناك مؤشرات مشجعة على أن بعض القادة بدأوا، على الأقل، يدركون تعقيدات المعضلة الماثلة أمامهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا لم يكن هناك أي شيء آخر يبرز كنقطة مضيئة، فإن برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى وضع حد لاعتماد السعودية على النفط، خلال خمسة عشر عامًا، يمثل اعترافًا عامًا مهمًا بأن التحديث والتنويع الاقتصادي ضروريان لرخاء المملكة وجوارها العربي؛ مصر والأردن، وربما فلسطين، على المدى الطويل. ولكن حتى تتمكن المجتمعات العربية مجتمعة من التعبير بوضوح عن مستقبلها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، من غير المرجح أن تكون الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الشامل ناجحة بالقدر المطلوب.

نعم، فالحقيقة المؤكدة أن تحديات التنمية في هذه المجالات الأربعة؛ الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تختلف من بلد عربي إلى آخر. وإذا فشلت الدول، التي تمر بمرحلة انتقالية في إعادة تنظيم الاقتصاد؛ مثلاً، فإن احتمالات الإصلاح في المجالات الأخرى قد تكون قاتمة. وباستثناء دول الخليج الغنية بالنفط، والتي تسجل أرقامًا اقتصادية مبهرة لأسباب واضحة ومعلومة، فإن بقية بلدان المنطقة تعيش وضعًا اقتصاديًا صعبًا للغاية. وتتزايد مؤشرات التراجع الاقتصادي بسبب ضعف التنمية والاختلال الديموغرافي، إذ يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين عامًا ما يربو على الستين في المائة من سكان المنطقة. ووفقًا للبنك الدولي، تشهد المنطقة أعلى مستويات بطالة بين الشباب على مستوى العالم. لذا، فإن مثل هذه الأوضاع تعني أن المسائل الاقتصادية الأساسية، إذا لم تُعالج، سيصبح مرة أخرى سمة من سمات الخطاب السياسي المفتوح، الذي تعلو فيه الشعارات والأقوال على الأفعال، خاصة في الدول، التي تمر بمرحلة انتقالية.

لقد كان هذا الخطاب يدور في المنطقة لفترة طويلة الأمد حول مفاهيم العدالة الاجتماعية المتأصلة في أدبيات القرن العشرين، عندما كانت القومية العربية مقترنة بنموذج اقتصادي تهيمن عليه الدولة. الأمر الذي يستحث الاقتصاديات الإقليمية على تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي والاستثمار، التي تُركِّز على القطاعات ذات النمو المرتفع والأيدي العاملة الكثيفة. لأن هذا النوع من التنويع يمكن أن يُسهم في معدلات نمو أكثر استقرارًا، وأعلى عائدًا للمواطنين المستوعبين فيه. رغم أن هذا التنويع، بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط، سيتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن التوقعات الخاصة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي تبدو عالية بشكل مذهل، ومتاخمة للتطلعات المتفائلة، وسيكون أمر إدارتها جماعيًا ضروريًا لقادة المنطقة. إذ أن عدم إحراز تقدم في وجهة التكامل الاقتصادي، والفشل في تحسين الظروف المادية للمواطنين؛ كوجهة اجتماعية، سيؤدي إلى خطر ماحق، يتمثل في إثارة ردود فعل شعبية غاضبة، تهدد استقرار الأنظمة السياسي.

لهذا، يجب أن تكون الأولوية الأكثر إلحاحًا هي تحسين برامج التأهيل، التي تلبي احتياجات العمل، فضلاً عن إصلاح نظام التعليم، الذي يبدأ في التحول نحو التفكير والابتكار والإبداع والتحليل النقدي، والابتعاد عن التلقين وأشكال التعلم التقليدية، والتي عفا عليها الزمن. كما سيتطلب الإصلاح أيضًا أن تمتد إجراءات الإدارة المؤسسية إلى الأحكام والرقابة المدنية. ففي العديد من البلدان، يتطلب هذا بالضرورة عملية تدريجية لتطبيع العلاقات بين المؤسستين المدنية والعسكرية، حتى تكون المراحل المبكرة من الانتقال حاسمة من حيث تحديد الأطر القانونية، التي تحكم العلاقات في نظام دستوري، أو قانوني، ذاتي التنفيذ. إذ أن الأحكام، التي تخول إعمال الشفافية القانونية، تمثل ضرورة قصوى، حتى وإن بدأ سجل الامتثال لها غير كاف بالنسبة للأنظمة الناشئة في المنطقة. وبهذا المعنى، فإنه يجب أن تُعنى المؤسسة المدنية بإعادة تصميم وتنفيذ برامج التدريب لزيادة الكفاءة المهنية وإحياء ثقافة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء هياكل ترويجية للجدارة الوطنية في المؤسسة العسكرية سوف يساعد على الوقاية من تسييس قطاع الأمن في المستقبل، وفصله عن التركيز فقط على حماية النظام، إلى الاهتمام الأوسع بشأن الدولة والمجتمع.

إن سؤالاً بديهيًا قد يُثار حول؛ كيف يمكن للأنظمة عالية الثقل الجغرافي والديموغرافي أن تحقق اللامركزية؟ إذ لدى الحكومات العربية مجموعة واسعة من الأساليب المحتملة لعمليات التحول، مما ينشئ مساءلة سياسية أكبر عن التخطيط الإداري المركزي، ويساعد على كسر أنماط الإهمال الظاهرة في الهوامش. إذ ستعتمد هذه المساءلة بدورها على كفاءة توفير الخدمات، وسيكون تفويض السلطة ضروريًا لإنشاء الأساس لهذا التخطيط. ومن هنا، ينبغي النظر إلى اللامركزية على أنها فرصة لاستكشاف وصقل استراتيجيات التنمية، لأن الحكومات المحلية غالبًا ما يكون لديها فهم أوضح

للقضايا، التي تؤثر على حياضها، بما في ذلك النقل والخدمات الاجتماعية. كما أن الإدارة المحلية أيضًا تقلل من التكاليف الإدارية وتخفف المتطلبات الإجرائية. ومثلما تتأكد فاعلية هذه الإجراءات اللامركزية على مستوى الدولة الواحدة، فإنها تصلح للتطبيق على المستوى القومي الأوسع، في حالة التكامل الموضوعي العضوي بين الدول العربية.

المعايير الإقليمية:

تُشَكِّل حالات الاضطراب والصراعات العسكرية والأزمات الإنسانية؛ بين الدول العربية وداخلها، وتَغَيُّر المناخ، والتقلبات الاقتصادية العالمية، وثورة الاتصالات المذهلة، تهديدات خطيرة للاستقرار والأمن البشري في جميع المجتمعات. وبالتالي، فإن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والخبرات، التي باستطاعتها تحويل بعض هذه التهديدات إلى فرص، ضرورية لإرساء قواعد العمل العربي الجماعي بشكل صحيح. وذلك بوضع سياسة ذات صلة بمشروعية التكامل العربي، وتنفيذها بفعالية، لتعظيم الفرص، وتقييم النتائج بدقة، والاستجابة المُثْلَى للتحديات والتخفيف من حدتها. ويؤدي توفير الموارد التنموية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية من الصناديق العربية والصناديق السيادية المتجانسة، ومجموعة كبيرة من الصناديق المتداولة في البورصة، وكذلك مصادر التمويل الجديدة؛ مثل الضرائب على الكربون والانبعاثات والمعاملات المالية، وما إلى ذلك، إلى خلق مناخ عمل عربي أكثر تكاملًا وتفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنويع في المصادر المالية للمساعدات الإنمائية يؤدي إلى تسريع مهمة تطبيق إطار عربي مشترك، يستند إلى الاحتياجات الفعلية للدول، ويتجه صوب تعزيز المصالح المشتركة.

وبطبيعة الحال، سيظل التعبير عن التغيير نحو الأفضل في أي دولة بمفردها، مهما كانت مستقرة، محفوف بالمخاطر دون وجود مؤسسات تَسَانُد وتَعَاضُد إقليمية قوية، تدفع الدول لتبني معايير سلوك متشابهة بشكل عام، وتشريعات مُلْزِمَة وضابطة لممارسات العمل الجماعي. وهذا يستوجب على الدول الأقدر اقتصاديًا، إلى جانب المنظمات الإقليمية المستقرة، أن تشجع الإصلاحات وتطوير معايير الحكومة الرشيدة. فقد كان من الواضح، طوال فترة ما سُمي بـ"ثورات الربيع العربي"، أن المفاهيم المتجددة للهوية الجماعية، والعلاقات عبر الوطنية، قد عمقت على نطاق واسع الاتجاهات والحوارات العابرة للحدود القُطْرِيَّة. وشجعت المساحة الإعلامية المشتركة، بما في ذلك القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، هذه الاتجاهات والحوارات، وساعدت على إضفاء الطابع الإقليمي على السياسة العربية. كما جعلت من سلوك الأنظمة القُطْرِيَّة السياسي موضوع اهتمام كبير لكل المواطنين العرب، مما يمثل خروجًا عن اهتمامات الماضي الموغلة في المحلية.

والأهم من ذلك، أن السنوات المقبلة ستكشف ما إذا كانت المؤسسات السياسية القومية؛ بما فيها الجامعة العربية، يمكن أن تعمل بفعالية، وما إذا كان نهجها في العمل سَيَحْتَرِم دور وحقوق غير العرب في العالم العربي. ففي النظر إلى حالة النظام العربي، والدور الكبير، الذي تلعبه السيادة والنضالات الإنسانية الدائمة من أجل المشاركة في السلطة والمساواة في تشكيل العلاقات الدولية والحكم، نؤكد أن التمكين الفردي، وزيادة الوعي بالأمن العربي الجماعي، والتعقيد المؤسسي، وتحولات السلطة المحلية، والنموذج السياسي الإقليمي المرجو، سيحدد مستقبل مشروعية الحكم في العالم العربي. وعلى هذا النحو، سيرتبط مفهوم الحكم بتفاعل عدد لا يحصى من الكيانات الفردية، والمكونات الجماعية، المنبثقة عن مختلف التوجهات الاجتماعية والمهنية، التي تشكل الشبكات، التي تتعامل مع القضايا، التي تهدد المجتمعات المحلية والإقليمية. على أن تهتم المؤسسات التكاملية بالقضايا، التي أصبحت معقدة للغاية بمستوى لا يمكن لدولة واحدة أن تعالجه بمفردها.

الأولوية الأكثر إلحاحًا: تحسين برامج التأهيل لتلبية احتياجات العمل وإصلاح التعليم بالتحول للإبداع

إن زيادة مشاركة الجهات الفاعلة، من غير الدول في الشؤون الإقليمية، تمثل تحولًا جذريًا في علاقات السلطة، ويُنتظر أن تساعد في تسريع نمو الاقتصاديات الوطنية، والمساهمة في التقارب بين السياسات في مجالات ومسائل التكامل المختلفة. ويمكن أن يُنْظَرَ إلى هذه المشاركة، في حالة الوطن العربي، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من ترتيبات الحكومة الرشيدة، لمعالجة التحديات الرئيسة، التي تواجه عمليات التبادل، في سياق مستقبلي يتزايد عولمة. وتفضل ترتيبات الإدارة الحالية المرونة، وتتوخى التدابير الطوعية، وتضع قواعد ملزمة، وتميز الشراكات على الإجراءات الفردية. فإذا كانت الاستدامة هي الهدف النهائي، فيجب أن تكون هناك مؤسسات إقليمية مؤلفة من قطاعات قوية تضمن مبادئ المشاركة الأساسية للمواطنين. وتُعتبر الشفافية الحكومية أساسية لنظام أكثر انفتاحًا، حيث أنه يخلق فرصًا لإجراء إصلاحات إضافية. وخطوة خطوة، وبطريقة تدريجية،

دفع السعي للاستقرار شرائح عربية كبيرة للوقوف إلى جانب الأنظمة ضد مطالب التغيير التي تهدم المؤسسات ولا تراعي الإصلاح المتدرج

ستُصبح الحكومة الرشيدة بالنسبة للشعوب العربية، في نهاية المطاف، حُكْمًا بيد هذه الشعوب، وحَكَمًا عليها.

سؤال المستقبل:

إن السؤال يبقى عن؛ كيف نَعْبُر هذه المرحلة الحرجة إلى المستقبل المأمول؟ وهل حان الوقت للقراءة المتأنية لما يحدث الآن في العالم العربي؟ وبماذا يُعِينُنَا وعينا الجمعي الحالي، وتخبرنا تطلعاتنا الحاضرة بما يجب أن يكون عليه هذا المستقبل؟ وكيف ينبغي لنا أن نتصرف متضامنين لِتَعْيِين مشروعيته ووُجْهَتِه، وترتيب مؤسساته، وتحقيق مطلوباته؟ فأحيانًا قد نشعر وكأن الوقت قصير لتضمين كل ما نحلم به؛ وسط حالة الاحباط الماثلة، التي تُوجب علينا أن نبذل أقصى ما نستطيع لنخرج منها ونحقق أفضل استخدام لهذا الوقت القليل المتاح لنا، وذلك من خلال التخطيط والآليات والإجراءات والتصويب والاستشراف. إذ كانت الأيام الأولى من انتشار الاضطرابات والاحتجاجات والانتفاضات غير معقدة بسبب سرعة سقوط الأنظمة القائمة؛ في تونس ومصر، التي سرعان ما جذبت أوجه التشابه التاريخية فيها مع الأحداث الانتقالية لعام ١٩٨٩م، والتي شهدت سقوط حائط برلين والدكتاتوريات الشيوعية في أوروبا الشرقية، وأدت إلى زوال الاتحاد السوفيتي.

إن الإصلاح من الناحية العضوية يجب أن يبدأ، وبما يتفق مع المصالح المتصورة للجهات الفاعلة المحلية، بلا استثناء، ولا تهميش، أو إقصاء. إذ لا تستطيع أية جهة خارجية أن

تملي هذا الإصلاح، ولكن يمكنها دعمه وتشجيعه، أو حَرْفُهُ وتوجيهه. إن المستقبل المرغوب يستلزم التفاوض والتراضي الداخلي، والاتفاق مع الآخرين من أصحاب المصلحة على مسار مشترك نحو الهدف، فنحن هنا لا نفكر في مجتمع، أو دولة، معينة فحسب، وإنما نعمل على اختيار مستقبل واحد ممكن للنظام العربي الجماعي، يتسع للطموحات الكلية، وفق خطط وآليات وإجراءات محكمة وممكنة، تُفضي بنا إلى نتائج تفيض خيراً على الجميع. وفي هذا الإطار، فإن المستقبل هو المكان الذي نتوقع أن نُدرك فيه رغباتنا الجمعية، ونحقق فيه تطلعاتنا وغاياتنا الكلية. ومن خلال هذا التصور، فإن المستقبل دائمًا ما يكون مأمولًا، لأن ما هو حقيقي هو الحاضر، وتأثير الماضي المستمر على ذلك يظل رافعة مهمة؛ علينا إحسان استخدامها.

إن هذا الموقف الجماعي في النظر للمستقبل ينبغي أن ينعكس في علمية التنبؤات العلمية، ويتجلى في الممارسة العملية، والقدرة على التخطيط والاختيار والعمل وفق التقنيات الجديدة. فالعلم الحديث وتطور التكنولوجيا يقللان من القيود المفروضة على وضع الإجراءات في الحاضر لتتناسب بشكل مباشر مع الاحتمالات المقدمة لنا عن المستقبل. ويبدو أنه كلما زادت الإمكانيات المحسّنة تقنيًا، ازداد انفتاحنا على هذا المستقبل. ونتيجة لذلك، نشعر أكثر بأننا يمكن أن نُقَرِّر نحن ما نُريده اليوم، وما نراه مناسباً لحياتنا غدًا. إن شعورنا بأننا نمتلك حقًا مستقبلنا المنشود يتوسع كلما زادت معارفنا وتطورت تقنياتنا للسيطرة والتحكم في مسارات توجهاتنا.

لهذا، فإن هذا الفهم المتقدم للحاضر والمستقبل يميز النظرة الواقعية عن الراهن، الذي تعوره الصعوبات والتحديات. وهذا التمييز يؤثر على تقديراتنا واختياراتنا وتحول ما يجب علينا القيام به تجاه تصويب وإصحاح ما اعْوَجَّ من مساراتنا. ولبلوغ هذا، ينبغي أن نعزز الحس المشترك، الذي يستوعب كل أنواع التضامن والتكامل النوعي، وسد كل ثغرات التشظي وذرائع الانقسام، التي تمثل سمة فاضحة وجارحة لراهن العمل السياسي العربي المشترك. وبالتالي، فإن فهم الزمن الوجودي والأخلاقي، على حد سواء، لمسارات عمل مؤسساتنا الجمعية، لن يكون مطلوبًا فحسب، بل هو ضرورة حياة وضمانة مستقبل. وهذا يجعل الفائدة من قراءتنا للراهن العربي أكثر وضوحًا، إذ سنستبطن العديد من النظريات والتصورات، لنسأل: ما إذا كان لدينا الافتراضات اليومية حول الفرق بين التحديات الحالية والمستقبلية، وسنسأل أيضًا ما إذا كان الفارق الموضوعي بين نظرتنا المجردة لمهمة وميزات تجربتنا المشتركة كعرب، فيما يتعلق بفهمنا اليومي للحاضر، وتوقعاتنا للغد المنتظر، ستساعدنا على فَهْم أفضل للدور، الذي لعبته تصوراتنا الماضية في حياتنا، وما يمكن أن نأخذه منها ترياقًا للمستقبل.

إن عددًا لا يُستهان به من المثقفين والمفكرين العرب يشاركون هيدجر، وجوناس، وديلوز، في رؤيتهم أن المستقبل أكثر من مجرد "ليس بعد"، ويقترحون، بدلًا من ذلك، فكرة "الحاضر المستمر". لذا، فنحن نريد أن نأخذ تجاربنا التكاملية الماضية والحاضرة؛ تجربة تجربة، لنطور بها، وندفع ما صَلُحَ منها، نحو المستقبل بفعل جماعي حقيقي، لا يستثني أحدًا. ولكن بمنهجية قويمة، وبطريقة أكثر تجويدًا وإتقانًا، تنتزع كل عثرات التجارب الماضية، وتستبدلها بتصويبات موضوعية، وإجراءات علمية عملية، تبلغ بها مراقي النجاح. لأننا إذا أردنا الاستمرار كأمة تفخر بذاتها، وتتطلع إلى أن يحترمها الآخرون، فعلينا أن نتميز في الحاضر، كما كُنَّا في الماضي، ونُفَسِّر بعض قصور حاضرنا من خلال توقعنا لما سنصبح عليه في المستقبل، من خلال تبني الشعور الإيجابي بأننا كتلة حيوية، ولا نركن أبدًا لركود قد تفرضه علينا عمليات التحول القسرية. وهذا يستوجب تنمية القدرة على أن يصبح التطور الحضاري المحتمل متوقع ومُدْرَك، حتى تكون العمليات المستقبلية،، التي سنتحرك من خلالها جاهزة بالفعل لإعطاء النتائج المحسوبة والمحسوسة.

إذن، فالرؤية الواقعية للمستقبل ليست واقعًا افتراضيًا نتمناه، بمعنى أن نضع في أذهاننا تصورات غير حقيقية لما نظن أنه محاكاة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعنا المستقبلية؛ إنها، بدلًا من ذلك، تمثل البُعد الكامن لتلك التقديرات الموضوعية والمنطقية الموجودة لدينا بالفعل، والتي هي دائمًا تعمل، وتخلق أنماط التوجهات المستقبلية. وعلى هذا النحو، قد تبدو غير محسوسة احيانًا، ولكن مع ذلك كله فهي محسوبة وفعالة، وهي في طريقها إلى أن تصبح حقيقية. هذا هو المستقبل كما ينبغي أن نعيشه بالفعل، على اعتبار أنه دائماً معنا في حاضرنا، حتى ولو كان في مستواه الشعوري الافتراضي. إذ لا يجب أن يساء فهم علاقتنا بهذا المستقبل عند السؤال عن كيفية ارتباطنا به، خاصة إذا فكرنا في أنفسنا أننا لسنا مجرد مستعمرين لفضاء فارغ جاهز للاحتلال، وإنما بُنَاة لمستقبل يستمد مشروعيته من حاضر ينهض، ماض حضاري تليد.

* دبلوماسي، والأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

تعاون القادرين ضرورة لإنقاذ الأمة من التدهور وحماية العمل العربي المشترك

تفعيل العمل العربي المشترك: بناء تحالف الراغبين وتجديد شباب الجامعة العتيدة

الإقليم العربي في هذه المرحلة التاريخية التي نعيش فيها، يشهد مجموعة من الظواهر لا تشهدها أقاليم أخرى في العالم، والإقليم العربي، إقليم له ثقافة و تاريخ وتراث وآمال مشتركة (الدول العربية)، ولكن في الوقت نفسه هو إقليم متعدد الكيانات تفرز بين بعضها سياسات و خيارات مختلفة، وفي بعضها مصالح متضاربة إلى درجة الصراع المباشر وغير المباشر، من جهة أخرى هو الإقليم الوحيد تقريبًا اليوم الذي تتدخل في شؤونه العديد من القوى، ليس من خلال كلامًا مرسلاً أو دبلوماسيًا، ولكن من خلال واقع ملموس على الأرض، فالجوار الجغرافي يتدخل، مثل تدخل إيران وهو النموذج الظاهر على السطح في كل من العراق و سوريا و لبنان واليمن، وفي مناطق أخرى بشكل غير ظاهر، كما تتدخل تركيا في كل من العراق و سوريا، وتمد نفوذها إلى أماكن أبعد في الإقليم العربي، كتدخلها غير المباشر في كل من مصر وقطر.

د. محمد غانم الرميحي

كما تشترك دول عظمى في التدخل في شؤون الإقليم، مثل تدخل روسيا الاتحادية في سوريا، وأمتد نفوذها إلى مناطق أخرى، وتتدخل الولايات المتحدة على الأرض في أكثر من دولة عربية، كما يجري صراع ساخن من جانب آخر بين (مكونات عربية) على أرض عربية، كما يحدث في ليبيا على وجه العموم لا الحصر، وتبرز الحساسيات كي يشتت المشهد العربي كما في الصراع على الصحراء في المغرب، أو الصراع على مياه النيل، بل وحتى الخلاف المعلن على مسلسلات تلفزيونية! امام هذا المشهد المعقد تواجه فرضية العمل العربي المشترك في هذا المنعطف التاريخي الكثير من الصعاب وهي حزمة معقدة من الصعاب في هذه المرحلة التاريخية لم تواجه العمل العربي المشترك منذ قبل الاستقلال لكثير من دوله بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية من الاستعمار المباشر ولا بعدها.

بدأ العرب يعوا أهمية تنظيم أنفسهم فأنشأوا الجامعة العربية، في مسيرتها الطويلة شهدت الجامعة العربية تغيرًا في دورها ومهماتها، فأصبح الدور والمهمة من احاجي السياسة العربية المعاصرة، الجامعة العربية ولدت قبل خمس وسبعون عامًا تقريبًا، حيث أعلنت في ٢٢ مارس ١٩٤٥م، في قصر الزعفران بالقاهرة، بعد تمهيد ومفاوضات استمرت قبل ذلك لبضع سنين، ميثاقها الذي اتفق عليه الموقعون، يتكون من عشرين مادة، وثلاث ملاحق، غير الديباجة. وعقدت القمة العربية التاسعة والعشرون، وهي إحدى مؤسسات الجامعة وأهمها، في جو سياسي غير مسبوق، قمة الدمام، أبريل ٢٠١٨، فهو أي العدد، كمعظم أعمال الجامعة، ليس هناك توثيق دقيق لها. من يقرأ اليوم ميثاق الجامعة يشعر بانها (نظام يريد ولا يريد)! حيث أن تفسير مواد ذلك الميثاق مطاطي وقريب إلى الغموض كمثل القول (إقامة وطن عربي مع احترام سيادة الاعضاء) ذلك أحد نصوص الميثاق!، كما نص أيضًا (لا يجوز استخدام القوة لفض المنازعات البينية) كما نص (لا يجوز اتباع سياسية خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية)! من المهم أن نلحظ ان البروتكولات (التي سميت بروتكولات الاسكندرية) ومهدت للميثاق العتيد، أي القواعد العامة التي نبع منها ميثاق الجامعة، أفردت قرارين خاصين، واحد لفلسطين، وآخر للبنان، وهما البلدان، بعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن، لا زالا يشكلان (مشكلة) عربية حتى اليوم، الأولى نضال مستمر دون نجاح كبير، أو اختراق سياسي له معنى على الأرض، يقود إلى إنصاف الفلسطينيين، على الرغم من ملاحظة حضارية تضمنها الميثاق تجاه اليهود، حيث نص الميثاق (نتألم لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام) في

إشارة واضحة لإدانة التصفيات و الملاحقات والتطهير العرقي التي حدثت لبشر في أوروبا بسبب ديانتهم، أما القرار الملحق حول لبنان، فهو يؤكد الأهمية القصوى لاستقلال لبنان، ومع الأسف اليوم قرار لبنان السيادي، هو قرار مختطف، ويُسير في الغالب من طهران. كان من المفروض أن تكون (الجامعة العربية) نظام إقليمي متماسك، فيه منافع لكل أعضائه، عسير اختراقه، ويطيع الأنظمة إليه، إلا أن الواقع اليوم وبعد مسيرة ثلاثة أرباع القرن نرى أن هذا التنظيم الإقليمي لم يستطع أن يحقق الحد الأدنى من (عمل عربي مشترك وفعال)، و الآن، أمامنا خياران، إما أن نسير سيرتنا الأولى في عقد الاجتماعات في إطار هذا المنتدى، وإصدار القرارات، ثم ينسى الجميع أن ينفذ منها ما اتفق عليه، أو نعترف بأن الوضع العربي الحالي لا يمكن له أن يسير سيرته الأولى، فهو أكثر من حرج، بل خطر، وعلينا أن نغير جذريًا من المسيرة السابقة/فنبني تحالفات يمكن أن تسمى (تحالف الراغبين) في مواجهة الأخطار الرئيسية المحددة، أي يكون هناك محور عربي يواجه مشكلات (الأمة التي في خطر) بجدية يستحقها الوضع المخيف الذي نعيش، و بطريقة مدروسة وممنهجة. وقد حدث في السنوات الأخيرة (أكثر من ربع قرن الآن) أن قامت تجمعات حاولت أن تسد القصور الذي نشأ من الخلافات العربية – العربية في إطار التجمع الأكبر (الجامعة العربية) كمثل (مجلس التعاون الخليجي) الذي يصادف اليوم عقبات بعد مسيرة ناجحة في فترة سابقة، أو مثل (مجلس التعاون العربي) قصير الزمن أو التجمع المغاربي، قليل الفعالية.

أسباب القصور العربي في تفعيل العمل المشترك

معظم سنوات التكوين، أي في العقدين أو الثلاثة التي لحقت بإنشاء الجامعة العربية، كانت دولها المستقلة تواجه (الآخر المستعمر) الذي يهيمن على بقية أجزاء الوطن العربي، بريطانيا في الشرق وفرنسا في الغرب، وكانت الدول المستقلة عام ١٩٤٥م، هي سبع دول، تساند تلك الدول أو بعضها، بشكل أو بآخر، فيما سمي بعصر التحرر العربي ، ساندت الدول الحاصلة على استقلالها تلك الخاضعة للاستعمار للتخلص منه، حتى تراجع المُهيمن الغربي وأنحسر نفوذه، ونما عدد اعضاء الجامعة، ليصبح أكثر ثلاث مرات من عدد المؤسسين. اليوم الأمة في خطر ، لا لأنها تواجه (هجمة غربية استعمارية) كما كانت في معظم سنوات التكوين، كانت تلك المواجهة (الأسهل) نسبيًا رغم ما شابها من دم وتضحيات كبرى، كما استمرت المواجهة مع إسرائيل لعقود طويلة، حتى قررت بعض الدول العربية أن تنهي تلك المواجهة الساخنة ووقعت اتفاقات مع إسرائيل (مصر والأردن) فأصبح العمل من أجل القضية الفلسطينية هو عمل دبلوماسي وسياسي، في يومنا المواجهة اختلفت هي في الأساس مع دول إقليمية تريد الهيمنة على أمة العرب البالغ عددهم اليوم ثلاث مائة وخمسين مليون نسمة، وتضم أراضيهم ثروات طبيعية، كما أن جغرافيتهم تتوسط الغرب والشرق، وفي نفس الوقت فإن عددًا من الدول العربية إما يمكن تصنيفها بأنها (فاشلة)، أو(مهددة بالفشل)، وتخوض حروبًا أهلية، ولا يتأخر متخذ القرار فيها أن يتجاهل رغبة أغلبية شعبه، ويستدعي (الخارجي)، بل ويبيد شعبه مستخدمًا السلاح الكيماوي المحرم على النطاق العالي، تظهر لنا الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل في لبنان و سوريا واليمن وحتى العراق وليبيا! على درجات مختلفة، ويهيم اللاجئون العرب على وجوههم في أقاصي الأرض. كل ذلك يحتاج إلى خطة انقاذ من جانبين، الأولى هي اتخاذ كل ما يلزم لتجنب الدول العربية التي لم يطلها الخلل إلى أن تبقى كذلك، وتشكل رأس الجسر للإنقاذ، وهنا يتركز العمل على بناء تحالف جدي وحقيقي محدد الأهداف، والجانب الآخر وضع حد أدنى لقبول الأنظمة الفاشلة في محيط الجامعة، حتى لا تسمم أجواء العمل العربي وتعطله عن مهماته التاريخية التي يتطلع اليها الشعب العربي في كل مكان، وهي الحريات والتنمية والاستقرار.

إيران، التي هي مصدر تهديد حقيقي للنظام العربي برمته، وهو تهديد استراتيجي وقومي واقتصادي، على عكس ما يصوره الإعلام المزيف الذي يريد الترويج إلى صراع سني – شيعي! وهو أبعد من الحقيقة بفراسخ، لأن الطموحات الإيرانية هي في صلبها قومية فارسية، واقتصادية، لا تستخدم الشيعية إلا غطاء لتضليل السذج، والأمة في خطر، لأن هناك قوى إقليمية أخرى تريد التمدد تحت غطاء الإسلام السياسي (السني)، هذه المرة هي تركيا، التي ترى أن مشروعها هو الذي يجب أن يسود، وهو مشروع من جديد ليس مذهبي، وأن تغطى بذلك، ولكن قومي طوراني واقتصادي أيضًا! لهذا فهي تتدخل في أكثر من مكان في الشأن العربي، بصورة مباشرة أو من خلال الدعم الإعلامي واللوجستي لقوى ترغب في هدم السلم الأهلي لعدد من الدول العربية، لعل الصورة القاتمة التي جمعت الرئيس الروسي بالإيراني بالتركي، كي يبحثوا الشأن السوري (العربي) خير دليل

فقط محور (السعودية / الخليج ومصر) قادر على أخذ المبادرة إلا أن هذه المبادرة تحتاج مشروعًا واضحًا

من التعجل لوم الجامعة على الوضع العربي المتدهور فهي قوية بقوة أعضائها وضعيفة بضعفهم فالعرب ليس لديهم ما يسمى (المشروع الرافعة)

على ذلك التدخل السافر. هذان المشروعان (الإيراني والتركي) كلاهما يستخدمان أداتين، الأولى مذهبية، والثانية مظهر الدفاع عن فلسطين! أمام هذين المشروعين الإيراني والتركي، وأمام حقيقة سقوط عدد من دول الإقليم في حروب أهلية، وتدخلات إقليمية وعالمية، أو تحت سيطرة أحد أقطاب المشروعين، يبدو أن المخرج هو بناء تحالف عربي سياسي بمن رغب، وتجديد شباب الجامعة العتيدة إن أمكن ذلك وتطوير ميثاقها، هدف الائتلاف الجديد يجب أن يكون إبعاد المنطقة عن هوة التمزق، وتفعيل عمل عربي مشترك، يستطيع أن يوقف تمدد المشروعين الإقليميين، وأيضًا وقف الأطماع الأخرى التي تهدد بعض الدول العربية كما يستطيع أن يقدم البديل الحضاري والإنساني. ذاك المفروض هدف الجامعة الجديد، أو هدف أي تكتل عربي، ومن مصلحة الدول العربية خاصة التي لم تسقط في مرحلة الخطر والاضطراب، أن تتمسك بالنظام الإقليمي العربي، على أن يجدد على أساس أكثر وضوحًا وموضوعية مما سبق، وأن تحافظ على جذوته مشتعلة، وقادرة على المقاومة، بعدها يمكن إقامة تحالف دولي يساعد في رفد هذا التحالف الإقليمي وإشاعة السلم والأمن في ربوع المنطقة.

بيئة مضطربة

معظم أقاليم العالم الذي نعيش فيه يمر بزمن يمكن أن يوصف أنه زمن اللا يقين، بعض الأقوال تذهب إلى أن المرحلة العالمية الحالية المشبعة بالاضطراب، تشبه كثيرًا مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. اضطراب في الأمن العالمي، وانشطار حاد في المواقف تجاه القضايا الكبرى، وضعف في المؤسسات الدولية بل وتفككها، وصراع على الموارد وأزمات مالية مستمرة. والبيئة العربية ليست استثناء من ذلك اللا يقين، بل إنها تكاد تصبح بؤرة الصراع في عالم ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. في هذه البيئة ألا يقينية تعمل مؤسسات العامل المشترك العربية، سواء أكانت شاملة كالجامعة العربية أو ما تحت الإقليم كمثل مجلس التعاون، وهناك الكثير من اللوم، في رأيي كثير منه غير موضوعي، يوجه إلى (لجامعة العربية) كمؤسسة بحد ذاتها، وهو توجه إلى (لوم المُبلغ عن الحريق، بدلاً من مُشعل الحريق) كما يقول المثل السائر. في الجامعة هناك مسارين، يمكن الحديث عنهما كمدخل للإصلاح، الأول هو (هيكلية الجامعة وإدارتها) والمسار الثاني، ما تستطيع الجامعة (كمجموع) أن تقدم للمسار السياسي أو الاقتصادي العربي المشترك. كلا المسارين (الجامعة) كمؤسسة و (تأثيرها السياسي) هما (محصلة قوة) لمكوناتها وهي الدول العربية ، وليست قوة بحد ذاتها، فقوة الجامعة وضعفها من قوة مكوناتها ومن الإرادة السياسية لدى تلك الدول وأيضًا المشروع الذي يمكن أن يقال عنه إنه (الرافعة) للعمل العربي المشترك، القليل الذي يمكن أن يُصلح في هيكل الجامعة غير مطروح اليوم على المستوى الإداري وهو بحد ذاته قليل، بمعنى أن ذلك الإصلاح الذي تحدث عنه البعض في زمن سابق لم يعد حتى مطروحًا للنقاش فهو يحتاج إلى توافق بين أعضاء الجامعة أنفسهم، كما يحتاج إلى تمويل، وكلاهما متعذر في هذه البيئة التي حولنا أو صعب المنال، أما الثاني وهو (الفعل السياسي) فهو أيضًا متعذر بشكل أكبر ، لأن الدول المشاركة في معظمها اليوم هي إما في وسط صراع دموي في داخلها أو مرتهنة إلى قوة خارجية (إقليمية) وغير قادرة على الفعل بسبب ما تمر به من ظروف سياسية واقتصادية صعبة. من التعجل لوم الجامعة (كمؤسسة) على الوضع العربي المتدهور فهي قوية بقوة أعضائها وضعيفة أيضًا بضعفهم فالعرب ليس لديهم مما يمكن أن يسمى (المشروع الرافعة)، كما تبلور في السابق، فلم يعد مشروع (النهضة) مطروح، ولم يعد محاربة (المستعمر) له قيمة كما كان، وحتى مشروع (مناصرة فلسطين) بما يعنيه من حشد و تحصير لم يعد مشروعًا متفق عليه. على الجانب الآخر فإن (مجلس التعاون) الذي حقق نجاحات في العقود الثلاثة من إنشائه، دخل أيضًا مرحلة (البيات) النسبي بسبب الخلاف بين بعض مكوناته، وهي مكونات على أرض الواقع أكثر قربًا من غيرها في النسيج العربي، ولكن حتى هذه لم تستطع تجنب عطب التغيرات الإقليمية والاجتهادات السياسية لما بعد مرحلة ما سمي بالربع العربي!

في المنظور القريب لا بد أن يكون هناك ما يسمى (تعاون القادرين) من العرب، وليس أمامنا هنا للتفكير في هذا التوجه إلا النظر إلى الدول القادرة، من القادرين في الدول العربية لا يوجد اليوم غير مصر والمملكة العربية السعودية، مع بعض دول الخليج، هذا المحور يمكن أن تنضم إليه كل من الأردن والمغرب، وهي الأجزاء التي لم تعطب في منظومة الجامعة العربية بعد تسونامي ما عرف بـ (الربيع العربي)! باقي الدول كما سلف، أما

في حالة حرب أهلية بشكل أو بآخر، قادها إلى أن تصبح (دول فاشلة) أو يعتريها عجز سياسي، بسبب تأثير البيئة المحيطة، أو عجز داخلي اقتصادي. المطلوب اليوم ما يمكن أن يسمى (توافق القادرين) أي أن يكون هناك محور عربي في داخل الجامعة، يشكل رافعة ويوحد نظرته إلى التحديات القائمة، وهي كثيرة، ويحدد العمل المشترك بمشروع واضح وحداثي، لمواجهة تلك التحديات أو العامل على تخفيف آثارها السلبية على العمل العربي المشترك، وخلق أمل جديد للجماهير العربية، التي أصيبت اليوم بالإحباط والإعياء معًا.

القوى الغربية الكبرى بشكل عام تتسحب من المشاركة في دفع أثمان للحلول المطلوبة إقليميًا، فقد تحول الغرب بشكل عام من مرحلة (الاشتباك الإيجابي) في قضايا الشرق الأوسط، إلى مجرد (الإحسان إلى اللاجئين) القادمين من الشرق الأوسط، بل وفي بعض الأوقات مطاردتهم، وقد أصبحت معظم المجتمعات الغربية منقسمة على نفسها، وحكوماتها مترددة، فلا أمل في (تعاون عربي – غربي) لإعادة الأمور إلى مسارها السابق أو الانتقال بها إلى مكان أفضل.

هل يمكن إيجاد تحالفات جديدة عربية دولية؟

أحد الحلول التي يمكن التفكير فيها في تفعيل العمل العربي المشترك أو بعضه هو إيجاد تحالفات دولية لوضع حلول للمشكلات العالقة من حروب أهلية أو بينية في المنطقة، هنا أيضًا تثار الشكوك، فلا الاتحاد الروسي يمكن الاعتماد عليه، لسببين الأول قصوره الذاتي، والثاني الثمن الذي يرغب في الحصول عليه من العرب! الصين لا زالت واقفة على بعد في الأفق، وبعيدة عن الاشتباك الإيجابي، والقوى الجديدة كالهند وتركيا واقعة في مشكلاتها، وبعضها يتدحرج نحو الخوار. أما الغرب فهو يسير إلى انقسام بين طرفي الأطلسي، فسياسة الإدارة الأمريكية الجدية على الأقل (غير قابلة للتنبؤ) وسياسة أوروبا عاجزة في نهاية الأمر على الفعل، وتبحث الأخيرة عن وسائل ترميم المشهد، وليس حل المشكلات جذريًا.

فقط محور (السعودية / الخليج ومصر وبعض الدول العربية القليلة) التي نجت جزئيًا من سلبيات (الربيع) إن صح التعبير، قادرة على أخذ المبادرة، إلا أن تلك المبادرة تحتاج إلى(مشروع) واضح ،وأعتقد اقرب ما يمكن أن يكون هذا المشروع هو (إقامة الدولة العربية الحديثة والعادلة) و التعمق في الأهداف التي يراد تحقيقها، هل هي صد المشكلات والتقليل من الخسائر، أو هي مبادرة إيجابية لإنقاذ الأمة من هذا التدهور الحاصل، حتى نصل إلى ذلك المكان (تحديد أهداف النهوض) نحتاج إلى خطوتين الأولى هي الإقرار بأن العمل (بالإجماع) في محراب الجامعة العربية قد ولى زمانه، و الثانية أن يتوافق القادرون على فهم مشترك لما يجب أن يكون في كل من ليبيا و سوريا واليمن و لبنان والعراق ! أي يكون هناك موقف محدد وواضح من المشكلات التي تعاني منها تلك البلدان، ورسم خارطة الحلول وطريق مشتركة للخروج من تلك المعضلات.

في الجانب الآخر يجب التوصل إلى اتفاق على موقف موحد من (الطموح الإيراني) في الأرض العربية، لأن ذلك الطموح هو أحد (ولا أقول كل) أسباب الاضطراب الحاصل، فالتدخل الإيراني في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان واضح المعالم، كما أن تدخل روسيا في سوريا أمر لا بد من التوافق على تقييمه جماعيًا والتوقف أمام تحدياته.

تركيا لها مشروعها وهو ليس مذهبيًا وأن تغطى بذلك ولكن قومي واقتصادي لهذا وتتدخل في أكثر من مكان

الجامعة العربية كفكرة وكمؤسسة أمر يحتاجه العرب اليوم أكثر من أي وقت آخر، كانت الجامعة إما مكاناً للصراع أو ممر لتمرير خطوات دولية لاحقة، لم يعد الوقت ولا البيئة المحيطة بالعرب تسمح اليوم بهذا الامتياز الذي كان ممكنًا في الأيام السهلة. تحدى الجامعة العربية يأتي من داخل دولها، فهناك شعور بفشل (أهداف الربيع العربي) كما أن هناك ضغوط حقيقية على الاقتصاد العربي، أوصل عدد من الدول العربية إلى العجز المالي والاستدانة من الخارج، لقد فقدت الدول العربية المنتجة للنفط في الثلاث سنوات الماضية نصف دخلها، بل أن بعضها بدأ في الاستدانة الخارجية أو الداخلية وهو أمر سوف يستمر في المنظور القريب والمتوسط، فلن يعود المال (النفطي) متوفرًا بنفس السهولة السابقة، ذلك يوقع ضغوط ضخمة على النسيج الداخلي في دول النفط وخارجها، كما يضع نقص التمويل محددات للإقراض أو المساعدات للدول الأُخرى، بعض الدول العربية اليوم تحتار آخر كل شهر (كيف تدبر أموالاً لموظفيها) هذا الأمر سوف يُسمع أيضًا في العلاقات البينية العربية بشكل سلبي .الصورة قاتمة وما ستطيع مؤسسة الجامعة العربية اليوم أن تقدمه للدول والقادة أن تبسط أمامهم الحقائق والكثير منها معتم! لذلك فإن البحث عن عزم لدى (تعاون القادرين) أصبح ضرورة استراتيجية عربية لإنقاذ الأمة من التدهور المشاهد ووضع العمل العربي، حتى في عدد محدود من الدول، على سكة الخلاص، والتي سوف تعمل كرافعة للعمل المستقبلي.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تأسيس قوة عربية مشتركة سيكون نموذجًا لعمل عربي مشترك يتبعه تحالفات أخرى

التعاون العسكري العربي: الإمكانيات والقدرات والحصول على أسلحة الردع لتحقيق التوازن

تتنوع الأنشطة العسكرية التي يمكن أن تتعاون مجموعة الدول العربية على القيام بها: بين الدفاع الجماعي، والأمن الجماعي، وعمليات حفظ السلام. ففي حالة العدوان على دولة عربية أو أكثر من قِبَل أعداء خارجيين، يكون الدفاع الجماعي مطلوبًا لرد العدوان وهزيمته، أما إذا كان العدوان القائم (أو المحتمل) محصورًا بين طرفين عربيين فيتمثل دور الأمن الجماعي في العمل على دحر (أو منع) العدوان. وأما عمليات حفظ السلام، فهي عمليات محايدة بين متحاربَيْن هدفها الحد من العنف وتحقيق تسويةٍ سلمية للنزاع. الأمن الجماعي هو أحد الترتيبات العسكرية التي تفرض على أعضاء المجتمع العربي المشاركة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة أو التهديد باستخدامها من عضو في هذا المجتمع ضد عضو آخر. ويمكن القول بأنه أول عمل عسكري خطر كبديل عن تشكيل تكتلات وتحالفات متعارضة، تختلف في شأن تحديد المعتدي والضحية، والمبادئ والأعراف التي ينبغي الدفاع عنها. وهي تتحرك في سبيل هدف أسمى هو إزالة المظالم وتحقيق العدالة وضمان السلام والسيادة في نطاق الإقليم، بما يهيئ الأجواء المواتية للتنمية والتطوير ويتيح فرص الانطلاق نحو الرفاهية والحداثة.

لواء د. محمد علام سيد

وبداية لابد من الإجابة عن تساؤلات حول موازين القوى التي تمتلكها الدول العربية في مقابل القوى التي قد تمثل تهديدًا لها من خارج الإقليم.

القدرات العسكرية في المنطقة

نَشِر مؤخرًا تقرير يرصد أقوى عشر قوات مسلحة في الشرق الأوسط، الذي يشهد عددًا من الحروب الأهلية في العراق وليبيا وسوريا واليمن، فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني في شبه جزيرة سيناء في مصر، بالإضافة إلى اندلاع موجات الغضب العرضية في إيران وأماكن أخرى.

ويعتمد معيار التقييم لمؤشر قوة النيران العالمية (GFP) في تصنيف فاعلية القوات القتالية على أكثر من ٥٠ عاملاً، مثل مدى ونوعية وكمية الأسلحة وعدد الأفراد العاملين وتدريبهم وعدد من يمكن استدعاؤهم في حالات الطوارئ، وإمكانيات صناعات الدفاع المحلية، فضلاً عن التمويل.

وفيما يتعلق بالدول العشر الأولى الأقوى في الشرق الأوسط، فقد جاء ترتيبها عالميًا من بين ١٣٦ دولة على النحو الآتي: (٩) تركيا، (١٢) مصر، (١٣) إيران، (١٦) إسرائيل، (٢٣) الجزائر، (٢٦) المملكة العربية السعودية، (٢٧) العراق، (٤٩) سوريا، (٥٥) المغرب، (٦٣) الإمارات العربية المتحدة.

وتبين الجداول التالية أعداد وأنواع الطائرات، والمدرعات والمدفعية وقاذفات الصواريخ والقطع البحرية والمطارات والموانئ، كما توضح الأشكال البيانية أعداد العاملين في القوات المسلحة وميزانيات الدفاع في الدول العشر الأولى في ترتيب مؤشر قوة النيران العالمية.

١- **تركيا**: تعتبر أقوى قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تشارك تركيا في الحرب الدائرة في سوريا المجاورة، وبلغت ذروتها في حملة عفرين، التي بدأت في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨. ولها علاقات عسكرية خارجية هامة مع قطر والصومال، وقوات متمركزة في كلا البلدين.

٢- **مصر**: تعتبر صاحبة ثاني أقوى قوات مسلحة في المنطقة. يوجد حاليًا برنامج لإعادة هيكلة المعدات العسكرية، فقد تم شراء طائرات مقاتلة جديدة وطائرات هليكوبتر هجومية وصواريخ أرض جو وحاملتَيْ طائرات. تكافح البلاد للتعامل مع

التحدي الذي تمثله الجماعات المسلحة المتمردة في شمال شبه جزيرة سيناء، على مدى السنوات القليلة الماضية.

٣- **إيران:** تجدر الإشارة إلى أن إيران لديها عدد أكبر من القوات العاملة، أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة. وبسبب سنوات من العقوبات الدولية، لم تتمكن من الحصول على الكثير من منظومات الأسلحة من الخارج، مما أجبرها على تطوير صناعة دفاع كبيرة محلية الصنع ومنها الصواريخ الباليستية والأنشطة النووية. كما ينظر إلى قواتها المسلحة على أنها قوية بشكل خاص في الحرب غير المتماثلة. وقد لعبت القوات الإيرانية، ولا سيما وحدة القدس الخاصة التابعة للحرس الثوري الإيراني، دورًا رئيسًا في القتال في كل من سوريا والعراق، كما قدمت طهران الدعم للمتمردين الحوثيين في اليمن.

٤- **إسرائيل:** وهي تشعر دائمًا بالحاجة إلى ضمان أن قواتها المسلحة تتفوق بوضوح على كل من قد تواجهه في المعركة. وهي تتلقى باستمرار دعمًا هائلا من الولايات المتحدة. تمتلك إسرائيل أقمارًا للتجسس، وقنابل نووية تكتيكية، وتقيم شراكات بحثية وتصنيعية مع جهات خارجية في مجالات متقدمة، كما أن ما تمتلكه من طائرات وصواريخ تتميز في المدى والقدرة التدميرية عمومًا.

٥- **الجزائر:** تُعَدُّ من أفضل القوات تجهيزًا في شمال إفريقيا -معظمها مصدرها روسيا وبدرجة أقل من الصين-وقد اضطرت إلى محاربة المتطرفين الإسلاميين المحليين لسنوات عديدة، وتواجه مشكلات في المناطق الحدودية، بما في ذلك ليبيا ومالي، وتلعب دورًا في دعم حركة استقلال الصحراء الغربية "البوليساريو".

٦- **المملكة العربية السعودية:** تفوق ميزانيتها العسكرية أي منافسين آخرين في المنطقة فهي الأكثر إنفاقًا على التسليح إذ تجاوزت ميزانيتها للدفاع في العام الماضي مجموع ميزانيات خمس دول مجتمعة (العراق وإسرائيل وإيران والجزائر وعمان). ويعني ذلك أن لدى المملكة أفضل القوات المسلحة المجهزة في المنطقة، باستثناء إسرائيل. كما أن الحرب الأهلية اليمنية على مدى السنوات الثلاث الماضية أعطت قواتها خبرة طويلة في خط المواجهة.

الدولة	إجمالي الطائرات	مقاتلات / طائرات اعتراضية	طائرات هجومية	ناقلات	طائرات تدريب	مروحيات	مروحيات هجومية	مطارات مجهزة
تركيا	١٠٥٦	٢٠٧	٢٠٧	٤٤٥	٢٨٧	٤٧٥	٥٤	٩٨
مصر	١١٣٢	٣٠٩	٤٠٩	١٨٣	٣٨٤	٢٦٩	١٠	٨٣
إيران	٥٠٥	١٥٠	١٥٨	١٩٢	١٠١	١٤٥	١٢	٣١٩
إسرائيل	٥٩٦	٢٥٢	٢٥٢	٩٥	١٥٢	١٤٧	٤٨	٤٧
الجزائر	٥٢٨	٩٧	١٠٧	٣٢٦	٧٠	٢٨٠	٤٦	١٥٧
السعودية	٨٤٤	٢٠٣	٢٨٤	٢١١	٢٤٤	٢٥٤	٢٢	٢١٤
العراق	٢٨٩	٢٣	٥٦	١٢٠	٤٢	١٦٢	٣٢	١٠٢
سوريا	٤٦٠	٢٠١	١٣٤	١٠٦	٦٩	١٦٧	٢٨	٩٠
المغرب	٢٨٤	٥٦	٥٦	١١٦	٨٠	١٣٠	٠	٥٥
الإمارات	٥٤٠	٩٧	١٠٣	١٧٥	١٦٦	٢٠٦	٣٠	٤٣

الدولة	مدرعات	عربات قتال مدرعة	مدفعية ذاتية الحركة	مدفعية مجرورة	قاذفات الصواريخ
تركيا	٢٤٤٦	٩٠٣١	١١٠٨	٨٧٢	٤١٨
مصر	٤٩٤٦	١٥٦٩٥	١١٣٩	٢١٨٩	١٢١٦
إيران	١٦٥٠	٢٢١٥	٤٤٠	٢١٨٨	١٥٣٣
إسرائيل	٢٧٦٠	١٠٥٧٥	٦٥٠	٣٠٠	١٤٨
الجزائر	٢٤٠٥	٦٧٥٤	٢٢٠	٢٧٠	١٧٦
السعودية	١١٤٢	٥٤٧٢	٥٢٤	٤٣٢	٣٢٢
العراق	٣٨٩	١٣٠٢٨	٤٤	١٢٠	٣٠
سوريا	٤٦٤٠	٤٥١٠	٤٣٦	٢١٥٠	٦٥٠
المغرب	١٢٧٦	٢٣٤٨	٤٤٨	١٩٢	٧٢
الإمارات	٤٦٤	٢٢٠٤	١٧٧	١٠٥	٥٤

الدولة	حاملات طائرات	غواصات	فرقاطات	مدمرات	طرادات	زوارق دورية	ألغام	ناقلات بحرية تجارية	موانئ رئيسية
تركيا	٠	١٢	١٦	٠	١٠	٣٤	١١	١٢٨٥	٩
مصر	٢	٦	٩	٠	٤	٥٣	٢٣	٣٩٩	٧
إيران	٠	٣٣	٥	٠	٣	٢٣٠	١٠	٧٣٩	٣
إسرائيل	٠	٦	٠	٠	٣	٣٢	٠	٤٢	٤
الجزائر	٠	٨	٨	٠	١٣	٤٣	١	١١٠	٩
السعودية	٠	٠	٧	٠	٤	١١	٣	٣٥٧	٤
العراق	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٠	٧٧	٣
سوريا	٠	٠	٢	٠	٠	١٤	٧	٢١	٣
المغرب	٠	٠	٦	٠	١	٢٢	٠	٨٢	٥
الإمارات	٠	٠	٠	٠	٢	١٢	٢	٦١٨	٦

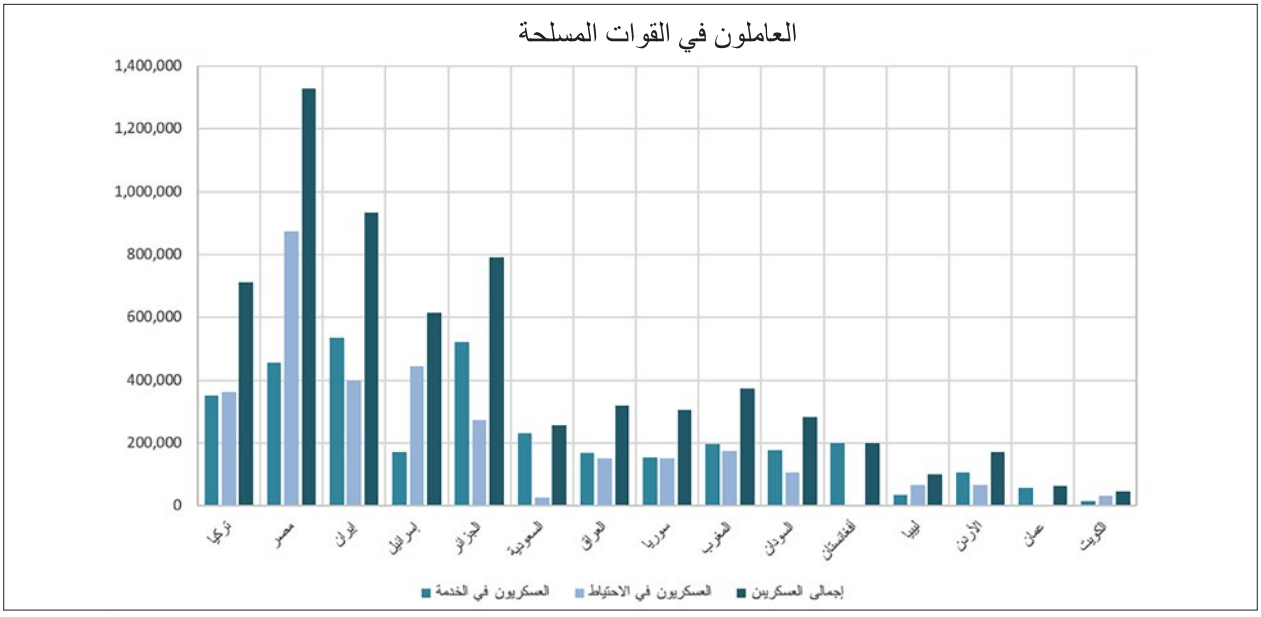

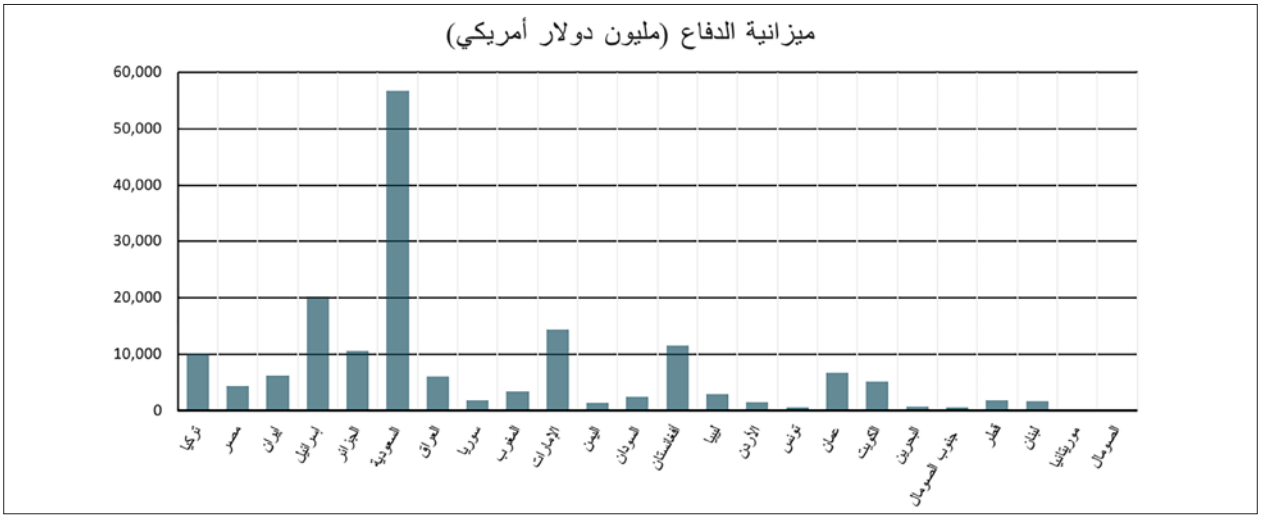

٧- **العراق:** ميزانية العراق هي ثاني أعلى ميزانية معروفة في المنطقة، على الرغم من أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الإنفاق في المملكة العربية السعودية. في السنوات الأخيرة حققت القوات المسلحة انتصارات كبيرة ضد مقاتلي الدولة الإسلامية، واستولت على مدينة الموصل، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، ودفعتهم إلى الخروج من مناطق أخرى من البلاد. وكان لدعم الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية، والمشورة العسكرية من لواء القدس الإيراني دور في إنجاز تلك النجاحات.

٨- **سوريا:** تركت أكثر من ٦ سنوات من القتال أضرارًا جسيمة على الآلة العسكرية السورية. ويضم الجيش حاليًا نحو ١٠٥ آلاف فرد عامل في الخدمة، ومع ذلك هناك عجز في عدد الأفراد، وجهود متزايدة للتجنيد. وقد لعبت الميليشيات المتحالفة مع القوات التقليدية دورًا هامًا في منع إطاحة نظام بشار الأسد.

٩- **المغرب:** يحتل المغرب مركزًا متقدمًا بين القوات المسلحة في المنطقة من حيث العدد، ومع ذلك، فإن ميزانيته متدنية. اكتسبت القوات المسلحة المغربية خبرة جيدة مع غيبة الاستقرار السياسي في منطقة الصحراء المتنازع عليها في الجنوب، فضلاً عن خبرة محدودة أكثر مع انضمامها للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

١٠- **الإمارات العربية المتحدة:** تقدمت دولة الإمارات عسكريًا، إذ اكتسبت قواتها خبرة قيمة في الخطوط الأمامية في أفغانستان وليبيا واليمن في السنوات الأخيرة، وأثارت القوات الخاصة الإماراتية إعجاب العديد من المراقبين في هجومهم البرمائي للسيطرة على مدينة عدن الساحلية اليمنية، في يوليو/تموز ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن عدد القوات المسلحة لا يزال صغيرًا نسبيًا.

حماية الأمن العربي الجماعي

قال أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خلال كلمته في أعمال القمة العربية بالظهران بالمملكة العربية السعودية، "إن الأزمات، سواء في سوريا أو اليمن أو ليبيا، فضلاً عن قضيتنا الرئيسية فلسطين تخصم من رصيد أمننا القومي الجماعي. وإن استمرارها دون حل دائم أو تسوية نهائية يُضعفنا جمعًا ويُعرقل جهودًا مخلصة تُبذل في سبيل النهضة والاستقرار والأمن. إن مفهوم الأمن القومي العربي، والذي ينبع من مشاهدات السنوات الصعبة الماضية، ينطلق من أن التهديدات الكبرى التي تواجهنا تتساوى في أهميتها وجديتها، وتكاد تتطابق في درجة خطورتها. إن العامل المشترك في كافة هذه الأزمات هو غياب التوافق على مفهوم موحد للأمن القومي العربي على مدار السنوات الماضية. مؤكدا أن تآكل الحضور العربي الجماعي في معالجة الأزمات هو ما يُغري الآخرين بالتدخل في شؤوننا والعبث بمُقدراتنا، وإن التحديات الحالية تفرض علينا جميعاً التفكير في إجراء حوار جاد ومعمق حول الأولويات الكبرى للأمن القومي العربي، وبحيث يجري تدشين توافق أكبر حولها وتناغم أوسع في شأن كيفية ضبط إيقاع تحركنا الجماعي المشترك إزاء كافة التهديدات. مؤكدًا أن هذا التوافق وذلك التناغم هو ما سيعيد للعرب تأثيرهم في مُجريات هذه الأزمات التي صارت ساحة مفتوحة لتجاذبات دولية، ومنافسات إقليمية، وتدخلات خارجية. لا يتوخى أي منها سوى مصالحه الذاتية."

المطلوب إرادة مشتركة واعية تمتلك رؤية مستقبلية واضحة تعرف الاعداء وتخطط لسياسات طموحة

القوى العالمية والأمن العربي

ومن المفيد هنا أن نتأمل كيف تنظر القوى العالمية إلى المنطقة من منظور مدى ارتباط مصالحها بشيوع أمن حقيقي في المنطقة، أو عكس ذلك بأن يكون انتشار القلاقل وتعزيز الخلافات والانقسامات والتوتر هو ما يصب في مصلحة تلك القوى.

الصين: ليس لديها ما يحفزها لإبراز قوتها في المنطقة، وإن كان يتوجب عليها حماية اقتصادها، ولكن آسيا الوسطى والمحيط الهندي والمحيط الهادئ لهم أهمية استراتيجية أكبر بكثير. أن المصالح الاقتصادية هي الدافع الأساسي لبكين فضلا عن محاولة إعادة التوازن إلى سياساتها الداخلية والخارجية والأمنية لكي لا تميل كثيرًا لصالح شرق الصين وشرق آسيا. ويظهر تزايد الاهتمام والمشاركة في الشرق الأوسط اعتمادًا متناميًا على موارد الطاقة من المنطقة والجهود الصينية الرامية إلى "التقدّم غربًا" إلى آسيا الوسطى وما بعدها وذلك ضمن إطار جهود كبيرة وطموحة للغاية لبناء حزام طريق الحرير البرّي وطريق الحرير البحري الذي يربط الصين بالشرق الأوسط وما بعده. وفي حين يشكّل التصدي للولايات المتحدة أحد العوامل المحرّكة إلا أنه ليس العامل المحرّك الأساسي لاستراتيجية الصين في الشرق الأوسط.

إن مصالح الصين على الصعيد الجغرافي السياسي والاقتصادي والطاقة والأمن في الشرق الأوسط تتوسّع باستمرار، وتتطلّع بلدان الشرق الأوسط على نحو متزايد إلى بكين في

مجال التجارة والاستثمارات والاستشارات الدبلوماسية وحتى التعاون الأمني.

ويعتبر المحللون الصينيون أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق عالمي رئيسي ومنطقة تتمتّع بأهمية جغرافية استراتيجية كبرى ويشير احتياطي النفط الضخم والاستثمارات الصينية الكبيرة في المنطقة إلى أن أهمية الشرق الأوسط ستزداد على الأرجح بالنسبة لبكين في السنوات القادمة. وستحافظ المنطقة على الأرجح على أهميتها باعتبارها سوقًا للسلع الصينية وموقعًا لمشاريع البنى التحتية الكبرى وربما مصدرًا للاستثمار الرأسمالي في الصين. وبالإضافة إلى ذلك يعتقد بعض المحللين الصينيين على الأقل أن دول الشرق الأوسط ستصبح "على الأرجح" من أهم المؤيدين السياسيين للصين على الساحة العالمية. ومنذ أوائل خمسينيات القرن الماضي أصرّت بكين على أن علاقاتها بالدول النامية تحكمها مبادئ التعايش السلمي الخمسة وهي الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

روسيا: برغم فجوة الإنفاق الكبيرة بين روسيا وأمريكا، تبقى روسيا ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم. كما أنها تقوم بتحديث العناصر الأساسية لقواتها. يتضح هذا من خلال استخدامها لصواريخ كروز، وقنابل موجهة بدقة خلال تدخلها في سوريا، ونشرها لنظام S400 للدفاع الجوي والصاروخي، ونشر مروحيات هجومية وقاذفات صواريخ متعددة عالية الدقة. بدأت روسيا في بناء قدراتها البحرية والجوية في سوريا، بينما أظهرت في الوقت نفسه أن مجموعة من أصولها الجوية والبرية يمكن أن تعكس بعض المكاسب العربية للمتمردين ضد القوات الموالية للأسد، بالإضافة إلى مهاجمة داعش.

لكن ستستفيد روسيا أكثر من غيرها من استخدام قوتها العسكرية ونفوذها بشكل انتقائي بطرق تبرهن على عودة ظهورها كقوة فاعلة رئيسية، مما يمنحها نفوذًا في مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية أكبر.

الولايات المتحدة: يبدو أن الولايات المتحدة قد تعلمت بالطريقة الصعبة أن القوة العسكرية لا تستطيع إعادة تشكيل دول مثل العراق وأفغانستان، وأن مفتاح النجاح هو الشراكات الاستراتيجية. من المهم ملاحظة أن الخطط الاستراتيجية وميزانيات الدفاع الأمريكية توضح أن الولايات المتحدة لا تعتزم ترك الشرق الأوسط أو الخليج. وفي الواقع، فقد قامت الآن بتعزيز وجودها الجوي في ست دول في الشرق الأوسط، ونشرت سفن دفاع مضادة للصواريخ جديدة، وزادت قوتها البحرية في الخليج. كما أنها تقدم إمكانات جديدة للهجوم الجوي مثل F-35. لقد أوضحت بشكل منتظم أنها تقيم في المنطقة، وهي ملتزمة بحلفائها.

ينص التوجيه الاستراتيجي الأمريكي الذي تم تلخيصه في تبرير وزارة الدفاع لطلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١٧م، على أن الولايات المتحدة "ستواصل مساهماتها في إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في حين تبقى ملتزمة بأمن الحلفاء والرسميين في الشرق الأوسط. وستواصل الإدارة العمل مع الحلفاء والشركاء في أوروبا لتعزيز الأمن الإقليمي، والتكامل الأوروبي – الأطلس، وتعزيز القدرة العسكرية في جميع أنحاء العالم. ستضمن وزارة الدفاع أن تكون القوة المشتركة مؤهلة ومدرّبة ومجهزة بشكل صحيح في حال حدوث أزمة."

في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان معرفة مدى تركيز الولايات المتحدة على الشراكة الاستراتيجية، متمثلة في بناء القوات المحلية، وخلق شكل أوسع من "المشاركة" التي من شأنها رفع مستوى الردع الإقليمي والتعامل مع تهديدات التطرف والإرهاب.

يبدو من المرجح جداً أن المنافسة الأمريكية – الروسية على المكانة والتأثير سوف تحدث في الشرق الأوسط –ولو بدرجة أقل مما هي عليه في أوروبا –وأن حلفاء الناتو من تركيا إلى دول البلطيق سيواجهون مزيداً من الحزم.

أوروبا: أنّ العوامل الرئيسية في العلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط هي الطاقة والأمن. وإنّ المساعي لتطوير العلاقات لتشمل المصالح السياسية قد باءت بالفشل وتنتظر دول المنطقة دوراً أكثر فاعلية للاتحاد الأوروبي. ويرى بيرتيس مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين، أنّ سبب تركيز الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد وليس السياسة يعود إلى تاريخ البلدان الأوروبية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط. مشيرًا الى إنّ دول الاتحاد الأوروبي من منطلق تجربتها التاريخية السابقة في منطقة الشرق الأوسط تؤيد مبدأ التغيير الداخلي عوضًا عن التغيير الخارجي القسري. وتؤيد الدول الأوروبية إنشاء نظام يتطور داخليًا.

يتنافس الشرق والغرب لتحقيق مصالحهم على حساب تدمير الأصول العربية وخطط الشرق الأوسط الجديد والتحكم في إمدادات السلاح مستمرة

مشروع القوات العربية المشتركة

تعطي الأحداث التي تعاقبت على المنطقة العربية في السنوات الأخيرة دليلا على أن هناك مخططات يجري تنفيذها لتحقيق أهداف بعيدة، ويجري باستمرار تطوير هذه الأساليب للوصول إلى تلك الأهداف: دول عربية قُسِّمت وأخرى في طريقها للتقسيم، عناصر إرهابية تلقى التمويل والتدريب والدعم بكل أنواعه. وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى الحلم الصهيوني الذي لم يغب أبدا عن صانع القرار، وفي ذلك حافز قوي وكافٍ لتشكيل القوات العربية المشتركة وتدعيمها بكافة الإمكانيات لتكون رادعا حاسماً أمام المؤامرات والتدخلات الخارجية من منطلق التكليف الإلهي بأن يُعِدَّ العرب ما استطاعوا من قوة يُرهِبون به العدو.

من شأن تأسيس قوة عربية مشتركة أن يعزز قدرة جامعة الدول العربية على العمل باستقلالية عن الدول، وتأثّرها بالأعراف والمبادئ الدولية تمامًا كما تتأثر بعوامل القوة وتوزيعها، الأمر الذي يستتبع بالضرورة تغيرًا كبيرًا في السياسة الدولية من جهات عدة؛ فأولاً سيكون على صناع السياسة الخارجية التعامل مع المنظمة بالجدية ذاتها التي يتعاملون بها مع الدول في النظام الدولي، أي على أنّها عدو وصديق، لا على أنها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية.

سيكون إنجاز هذه القوة نموذجًا ناجحًا لعمل عربي مشترك يمكن أن يتبعه تحالفات أخرى تفيد من اتساع رقعة العالم العربي وتنوع إمكاناته وتكامل قدراته. المطلوب إرادة مشتركة واعية تمتلك رؤية مستقبلية واضحة، تعرف الأعداء جيدًا، وتخطط لدعم سياسة طموحة تتحقق بها أمن وسلامة المنطقة.

التحديات والمعوقات

من التساؤلات التي ينبغي التوقف عندها: كيف ستؤثر التغييرات في نظام الأمن العالمي على الشرق الأوسط، وكيف تؤثر التغييرات التي تحدث في موضوع الإرهاب على الأمن والتوازن العسكري الإقليمي، وما هي طبيعة التغيرات التي تحدث في هياكل التنظيمات الإرهابية وتصرفاتها، وكيف يؤثر الإرهاب والأنماط الجديدة للصراع في خلق مشاكل أمنية مثل تدفق اللاجئين. وتواجه مختلف الدول العربية مشكلات تتعلق بالأمن يتصدرها الإرهاب الأسود الذي تمثله داعش، والحرب الأهلية، والصراعات الطائفية، والتسلل وتهريب السلاح عبر الحدود، وتتبدى صورها في استهداف المدنيين العزل، وزرع المتفجرات، وإطلاق صواريخ الحوثيين على الأراضي السعودية، وعمليات القرصنة. في المنطقة. هناك حقائق محلية وإقليمية ودولية يجب وضعها في الاعتبار:

فمن منظور محلي هناك تباين في الكثافة السكانية: مناطق ذات كثافة سكانية فقيرة يترتب عليها ضعف القدرة على التجنيد والاعتماد على عمالة غالبيتها من المهاجرين العرب والآسيويين، بعكس مناطق أخرى مكتظة بالسكان. كما أن توزيع القدرات الاقتصادية يكشف عن قوة الاقتصاد في بعض دول وضعفه في دول أخرى.

وعلى المستوى الإقليمي تبرز إسرائيل كقوة عسكرية، لها أهدافها وطموحاتها الخاصة في المنطقة، وتبقى القضية الفلسطينية المصدر الرئيسي للخطورة في الشرق الأوسط، ولن يتوقف النشاط التوسعي والاستيطاني ما دامت الأطماع التوسعية المعروفة عن المشروع الصهيوني القائم على قيام دولة "إسرائيل" الكبرى من "الفرات الى النيل" وشبه الجزيرة العربية لم يتم استيفاؤها. يضاف إليها أهداف وطموحات إيران وتركيا ومحاولات الإيرانيين لتوسيع أيديولوجيتهم ونفوذهم الإسلامي في المنطقة.

وعلى المستوى الدولي يتنافس الشرق والغرب على تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الأصول العربية التي يجري تدميرها، والمواطنين العرب الذين ينالهم الفناء أو العجز أو التشرد، وهناك خطط الشرق الأوسط الجديد وعمليات الغزو والتحكم في إمدادات السلاح، بل والاعتداءات المباشرة بالطائرات والصواريخ واحتلال مناطق عربية، وتقسيم الدول وتفتيتها.

ولمزيد من الإيضاح نطرح مشروع تقسيم الدول العربية الذي تتبناه الولايات المتحدة، ودور إيران في تشكيل مستقبل الصراع.

مشروع تفكيك الدول العربية

- في عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي "بريجنسكي" بقوله: "إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (١٩٨٠م) هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الخليجية الأولى التي حدثت بين العراق وإيران تستطيع أمريكا من خلالها تصحيح حدود "سايكس-بيكو".
- عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمرك "برنارد لويس" بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعًا ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا

العوامل الرئيسية في العلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط هي الطاقة والأمن بينما مساعي تطوير العلاقات السياسية باءت بالفشل

وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت بوحي من مضمون تصريح "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر.

● في عام ١٩٨٣م وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور "برنارد لويس"، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة.

إيران وخيارات الصراع

ربما تكون إيران قد أوقفت جهودها النووية، لكنها تواصل تطوير صواريخها وتسعى إلى الحصول على رؤوس حربية تقليدية أكثر دقة وثباتًا. كما أنها تبني صواريخ جو/ بحر لتهديد حركة الملاحة البحرية عبر الخليج. وتعمد إيران إلى التأثير في البنية الأمنية للمنطقة، فتوظف قوات القدس وأجهزة الاستخبارات لتدريب ومساعدة قوات الدول الصديقة، والتنظيمات غير الحكومية، التي يمكن استخدامها لتوسيع نفوذها أو تهديدها في الخليج. ويشكل تركيبة الصواريخ والقوات التقليدية أخطر تهديد في تعاملها مع الحروب النظامية في المنطقة. ولكن مدى الخطر يعتمد على توصل إيران مستقبلا إلى أسلحة متطورة، وهي تركز على: الصواريخ الباليستية الذكية وصواريخ كروز الذكية، صواريخ أرض-جو المتقدمة والمضادة للصواريخ، التوجه إلى الطائرات المقاتلة المتقدمة.

على أن هناك جانبًا مهمًا ينبغي الانتباه إليه، وهو الكفاءة النوعية للسلاح في مقابل كمية السلاح المتاح، ودور عمليات الإمداد والتدريب، وهذا يوضح جانبًا هامًا آخر من جوانب التغيير في الهيكل الأمني للمنطقة. لقد أصبح حجم القوة أقل أهمية، وأضحت معدلات التحديث والتكنولوجيا أمرًا بالغ الأهمية في كل مستوى من مستويات الصراع بداية من مكافحة الإرهاب وحتى الحرب الكبرى.

تنتهج الدول سبلا مختلفة للغاية لعمل شراكات استراتيجية، بحثا عن النفوذ أو التقارب، وتتزايد عمليات نقل الأسلحة. فنقل الأسلحة الإيرانية إلى سوريا، وإمداد الصواريخ الأكثر دقة والأبعد مدى إلى حزب الله، يمنح إيران أشكالاً جديدة من النفوذ -تمامًا كما أن نشر روسيا لـ S-400s إلى سوريا ونقل S-300s إلى إيران يعطي روسيا النفوذ الاستراتيجي.

على أن هذا الزخم من الأسلحة الأمريكية والغربية المتفوقة، يتيح للقوى الإقليمية مثل تركيا وإسرائيل والدول العربية الرئيسية أن تحيط ببعض قدراتها وتكنولوجياتها وطرق التعامل معها، وتتعرف على الحديث في مجالات الحرب الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والمراقبة والاستطلاع.

خاتمة

في ضوء كل هذه التهديدات والأطماع ولمواجهة المعوقات يمكن طرح هذه التوصيات:

● إنشاء قوة عربية مشتركة برية وجوية وبحرية على غرار حلف شمال الأطلسي، تضم تحت لوائها ما يكفي من المؤهلين للتخطيط والتنسيق وإجراء التدريبات المكثفة وإعداد خطط الدفاع.

● على كل دولة تجنيد الأعداد المناسبة من القوات المسلحة لهذا الغرض، سواء بالإلزام أو التطوع، وتجهيز الآليات الكفيلة بتلبية الاحتياجات أثناء الأزمة.

● المحافظة على العلاقات العسكرية الجيدة وسبل الاتصال مع القوى الخارجية الرئيسية.

● الحصول على أسلحة الردع الضرورية لتحقيق التوازن في المنطقة، وضمان أمن التحركات التجارية عبر الموانئ والطرق والممرات المائية.

● تعزيز المعايير المهنية والتعليمية من خلال نشر التكنولوجيا الحديثة، ومواكبة التطورات في النظم الدفاعية لزيادة قدرات القوات واستعدادها للتدخل.

* أكاديمي - جمهورية مصر العربية

إصلاح الجامعة أو مشروع عربي جديد للفاعلين أو الاندماج في الشرق أوسطية

صياغة مقترحة لنظام عربي جديد: ٤ تحديات تواجه العمل العربي المشترك

درجنا منذ نعومة أظافرنا كأبناء لهذه الأوطان العربية، وكمنتمين لأجيال خلت على أن الانتماء في بلادنا يركن إلى ثلاث دوائر: الأولى عربية، والثانية إسلامية، والثالثة إفريقية أو آسيوية، أو بحر متوسطية، بحكم الثقافة والتأثير والتفاعل مع الأشقاء وأتراحهم، وأفراحهم. ولذا نرى أن تأسيس النظام العربي في إطاره الحالي كان انعكاسًا لتجسيد واقع ومصالح وترابط حقيقي على مدار قرون طويلة، وفي ظل هذا النظام تم تحقيق تقدم وخطوات إيجابية كثيرة مما دفع المشروع الصهيوني لمعاداة ذلك النظام ومحاربته، ومؤخرًا تلقى لطمة كاسحة للنظام العربي حين اندلعت في ٢٠١١م، ثورات ما يسمى بالربيع العربي والتي حققت على الأرض كل ما تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بشأن الفوضى الخلاقة تدثرت بشعارات زائفة براقة.. وكان قد سبق الثورات العربية صدمات زلزلت أيضًا النظام العربي وعرضته للتعثر، بل والشلل الكامل، فلا يمكن أن نتجاهل تأثير اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل وأحاديث التخوين والتطبيع، ثم غزو الكويت الذي شق الصف العربي مجددًا وفتح الباب أمام التدخلات العسكرية الغربية في المنطقة.

د. أيمن سلامة

جذور المصطلح والنظام

تقاطعت مصالح الشعوب العربية الراغبة في الاستقلال والوحدة (عبرت عنه في ثورات عارمة) مع رؤى بريطانية ساعية لملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط من خلال نظام عربي ومظلة عربية موحدة وهو ما أفصح عنه وزير الخارجية البريطاني إيدن في أكثر من مناسبة كان من بينها قوله عام ١٩٤٣م "تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمى إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية."

ظهر مصطلح "النظام العربي" أو "النظام الإقليمي العربي" أواسط السبعينات، واستقر بعد صدور كتاب جميل مطر وعلي الدين هلال النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية ١٩٧٩م.

هناك من يشير للنظام كذلك بمصطلح تكتل ويعرف التكتل بأنه "تجمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك وهذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادًا أو منظمةً أو سوقًا"، وتم توحيد المناهج التعليمية، وعلى هذا نفترض بداية أن التخلص من جامعة الدول لا يخدم الواقع العربي ولا يحسن منه.

الأصل القانوني

يمكن القول إن نشأة النظام الإقليمي في العالم ومنها عالمنا العربي ارتبط بمجموعة من الظروف والمتغيرات التاريخية والثقافية والقانونية التي هيأت لمرحلة نشأت الإقليمية وبزوغها كونها واقع فرض نفسه إلى جانب النظام الدولي يعمل من خلاله وبمعيته ومن أجل تعزيز مكانته. لقد تباينت الدراسات القانونية في إطار التنظيم الإقليمي في ظل النظام الدولي واحتلت هذه الدراسات نصيبا لا يستهان فيه من خلال الأطر القانونية لقيامه ونشأته وتعريفه، خاصة في هذا الوقت الذي بدأ الاتجاه القانوني في جزء منه ينادي بالعالمية أو ما يعرف بالحكومة العالمية رافضًا فكرة الإقليمية جملة وتفصيلاً ومفضلاً فكرة عولمة النظام من خلال حكومة عالمية تعمل كل جهدها من أجل القيام بواجباتها تجاه كل دول العالم بلا استثناء، لذلك فقد برزت الإقليمية كنموذج فرض نفسه بقوة لأنه الأساس

في التنظيم الدولي، في ظل تحديات شهدها العالم من خلال الحرب الباردة التي لعبت فيها التنظيمات الإقليمية دورًا لا يمكن الاستهانة به أو الاستغناء عنه، فقد كان النظام الدولي قلقًا غير مستقر لذلك فقد غابت الفاعلية القانونية للأمم المتحدة في القيام بواجباتها الدولية إزاء الدول، وهذا جعل الدول العظمى تغادر ميثاق الأمم المتحدة وتلجأ إلى وسائل ذاتية تمثلت في الأحلاف العسكرية التي ربما حلت محل الأمم المتحدة في وقت ما ولكنها لم تلغ دورها أو تهمشها نهائيا. كما برز دور التنظيمات الإقليمية كونها فاعلاً دوليًا أعاد التوازن إلى النظام الدولي في مرحلة لم يشهد بها استقرار من نواحي سياسية وقانونية واقتصادية، هذا التعثر الواضح في ديناميكية النظام الدولي خلق فرصة لا يمكن تعويضها للتنظيم الإقليمي في أن يبرز كمبرر أساسي في عملية تفاعلية كان لها رسم السياسة الدولية فيما بعد حين أنتجت هذه التنظيمات تكتلات واتحادات خرجت إلى النور فيما بعد الحرب الباردة لتفرض نفسها وبقوة في أحقية التعامل الدولي مع الأمم المتحدة والنظام الدولي والقطب الواحد والعولمة وغيرها من الأمور التي حاولت تغييب العنصر الإقليمي وإذابته في تفاعل النظام الدولي برمته.

مرحلة ما قبل جامعة الدول العربية

بعد ظهور التنظيمات العثمانية (١٨٣٦-١٨٥٧) ظهرت برجوازية بدأت في أوساطها الدعوات القومية (على غرار ما حدث في أوروبا وفي تركيا أيضًا) فبرزت الدعوة إلى القومية العربية.. وسعت القوى الاستعمارية في المقابل لتحويل الديانة اليهودية إلى قومية لشق صف القومية العربية مبكرًا ووضع محفرًا للغرب وسط الدول العربية يحمي مصالحها، وإذا كانت الإرهاصات كانت قد انطلقت مبكرًا وانعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م، إلا أن الدول العظمى تجاهلت تلك التحركات ولم تدعمها حتى تم عقد المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣م، وتنامت دعوات تعريب الخلافة ووحدة سوريا، والرباط المشرقي، حيث جاء الرد الغربي سريعًا من خلال اتفاق سايكس ـ بيكو الذي تم إبرامه بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩١٦م، وكشف عنه الثوار الروس عام ١٩١٧م، وفي نفس العام تم إصدار وعد بلفور.

يمكن القول أن النظام العربي نشأ نتيجة تفاعل عديد من العوامل تفتقر إليها أنظمة أخرى فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام حكم واحد، وبالتالي فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحدها سبق حتى قرار الدول السبع المستقلة التي اتجهت لتأسيس النظام العربي انطلاقًا من مظلة جامعة الدول العربية.

واقع النظام العربي الحالي

هناك عوامل بعينها يمكن الإشارة إليها كأساس لنجاح النظام وضمان استمراريته على رأسها:

- عامل الإقليم
- عامل الحضارة
- عامل الاستقرار
- عامل التكافؤ

وبالنظر إلى النظام العربي ودون الحاجة لدخول في تفاصيل معقدة ومرهقة سنجد أن العاملين الأخيرين قد تم افتقادهما بشدة على مدار العقود الماضية (خاصة عامل التكافؤ)، وتفاقمت الأمور بشدة منذ عام ٢٠١١م، (مما نسف عامل الاستقرار في دول عربية عديدة).

وقد ركز الكتاب الغربيون مثل جريك على أن "افتقار المواطن العربي للأمن العام، وغياب الديمقراطية مقابل اهتمام بأمن النظام، ساهم في تقويض الأنظمة العربية". وهي مقولة حق يراد بها باطل في كثير من النماذج وتم من خلال وسائل الإعلام التقليدية وعلى مواقع التواصل الترويج لها بشدة، وسط حملات تشويه. وكرر باحثون غربيون مقولات مفادها أن "احتياجات الأفراد في دول عربية أصبحت مهددة مقابل أمن الدولة وفي هذا انتهاك للعقد الاجتماعي".

صعوبات وتحديات تواجه جامعة الدول العربية

● نظام القطب الواحد

بعد الحرب العالمية الثانية برز نظام القطبين الذي أوجد حالة من التوازن ساهمت في تنامي وتدعيم النظام العربي مرتكزًا لتعاون مع دول عدم الانحياز يقود لحماية مصالح العالم الثالث، ورغبة الدول النامية في التطور والتقدم. وقد ساهم نظام القطب الواحد كثيرًا في ضعف النظام العربي.

● التخريب الخارجي

لعبت أطراف عديدة أدوار تخريبية ساهمت في تزعزع الأوضاع الداخلية في العديد من البلدان وإتاحة الفرصة لإسرائيل ولتركيا، بل ولإيران تعزيز نفوذها على الأرض في أكثر من بلد عربي.

● استغلال الدين لضرب النظام العربي

فجأة وبتشجيع من قوى دولية وإقليمية عديدة، وخصوصًا من دول أعضاء في النظام العربي، عادت رياح الدين تهب في دول بدت وكأنها حققت التوازن الملائم بين دور الدين في السياسة من ناحية، ودور الولاءات القومية من ناحية أخرى. ونرى أن هذه القوى الغربية وزبائنها في الشرق الأوسط أخطؤوا خطأً جسيمًا، إذ إنه بعد ثلاثين عامًا من إقرار سياسة "إدخال الدين" إلى السياسة في الشرق الأوسط لا يزال البحث جاريًا، بتكلفة باهظة وتضحيات جسيمة، عن "اعتدال ديني لا يتطرف بعد حين."

● الجمود الفكري وتعثر تفعيل المشاريع الإصلاحية

يرى زكي نجيب محمود أن عدم التطور الفكري العربي والجمود المسيطر على الذهنية العربية والمشهد الثقافي كان من بين عوامل التدهور فيقول: "من العوامل المعوقة أن يكون للسلف كل هذا الضغط الفكري علينا، فنميل إلى الدوران فيما قالوه وما أعادوه ألف ألف مرة -لا أقول إنهم أعادوه بصور مختلفة، بل أعادوه بصورة واحدة تتكرر في مؤلفات كثيرة، فكلما مات مؤلف لبس ثوبه مؤلف آخر، وأطلق على مؤلفه اسمًا جديدًا- فظن أن الطعام الواحد يصبح أطعمة كثيرة إذا تعددت له الأسماء".

ومن مظاهر استمرار الاخفاق العربي في مواجهة التحديات:

● الفشل في تشكيل قوة عربية مشتركة

فرغم أن هناك توافق على أن هناك مخاطر تستدعي تشكيل قوة عربية مشتركة فإن الخلاف حول بعض التفاصيل جعل القوة العربية المطلوبة في هذه اللحظة الفارقة في المنطقة، بسبب التدخلات الخارجية، والعناصر الإرهابية، غير متاحًا في المدى المنظور.

فبناء على توصية القمة العربية في شرم الشيخ اجتمع عام ٢٠١٥م، رؤساء أركان الجيوش العربية.. وكان المأمول أن يواجه في المرحلة الأولى "جيش عربي موحد" داعش بما يحقق الأمن القومي العربي، بعد اتخاذ اجراءات عملية على الأرض واعتراف بنواحي الخلل والقصور وعلاجها.

فقد ظهر من المناقشات أنه من الصعب أن تكون تلك القوة تحت مظلة الجامعة العربية، لأن هناك دولا عدة ترفض الفكرة أصلا لاسيما أن هناك دولا مثل قطر والجزائر والسودان لم تخف رفضها للحل العسكري في ليبيا على سبيل المثال.

● الفشل في تأسيس محكمة العدل العربية

يعبر المشروع الخاص بتشكيل محكمة عدل عربية عن أبرز جهود التطوير المؤسسي للجامعة العربية على المستوى القانوني.

بدون تطوير الجامعة يكون لزامًا على القوى الفاعلة العربية أن تقود صيغة جديدة للعمل العربي المشترك كبديل لجامعة الدول العربية

تعديـل قاعـدة الإجمـاع لتصبـح القـرارات ملزمـة بأغلبيـة الثلثيـن والإسـراع بآليـة حـل المنازعـات وتنفيـذ القـرارات بشـكل ملـزم

وكان ميثاق الجامعة قد نص -على ما تقدم- على جواز تعديله في حالات ثلاث، إحداها تأسيس محكمة عدل عربية. هي نقطة بالغة الأهمية بالنظر إلى أن قيام هذه المحكمة يعالج أحد جوانب القصور الخاصة بوسائل تسوية المنازعات وفى هذا السياق، اتخذت قمة الاسكندرية في عام ١٩٦٤م، قرارًا بإنشاء المحكمة. وبعد ستة عشر عامًا وتحديدًا في عام ١٩٨٠م، قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي للمحكمة. وبالفعل أتمت اللجنة مهمتها في عام ١٩٨٢م، لكن دون أن تحدد مجالات الولاية الالزامية للمحكمة وبالتالي ونزولا على قرار قمة فاس في عام ١٩٨٢م، تشكلت لجنة أخرى قامت بإعداد مشروع عرض على مجلس الجامعة بعد فترة طويلة، وتحديدًا في عام ١٩٩٤م، وفي عام ١٩٩٥م، تم تحويل المشروع إلى اللجنة القانونية الدائمة التي انكبت على صياغة مشروع متكامل، **تلك أهم عناصره الأساسية:**

ووفقًا للمشروع تتشكل المحكمة من سبعة قضاة بالانتخاب السري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مع تغيير ثلاثة منهم. يتم تحديدهم عن طريق القرعة كل ثلاثة أعوام. وتختص المحكمة بالفصل في المنازعات التي تحيلها لها أطرافها، أو تنص على إحالتها لها اتفاقيات ثنائية أو متعددة، أو تصرح الدول بولاية المحكمة عليها دون حاجة لاتفاق خاص. وتحكم المحكمة وفق مبادئ ميثاق الجامعة العربية وبمقتضى قواعد القانون الدولي، كما تراعى المصادر الأخرى بموافقة الأطراف. وينتظر المشروع إقرار الدول الأعضاء بنوده حتى يصبح ساري المفعول.

الخلاصة في ضوء ما تقدم والتي يمكن أن تقود إليها مناقشات القوة العربية، ومحكمة العدل العربية أنها أفكار يرى البعض أنها على المستوى النظري أفكار جيدة، قد تعيد التضامن للجسد العربي، وتصبح أحد أسلحة الردع المطلوبة، والفصل القانوني الحاسم للعديد من الملفات والقضايا، لكن يبقى الخوف من تحول المشروع لورقة تفتح بابًا جديدًا للمشكلات والأزمات، بما يؤثر على الكيان التقليدي للجامعة العربية، مما جمد الفكرتين ومنع خروجهما للنور حتى الآن.

الصيغة المثلى للنظام العربي الجديد (بدائل النظام العربي الراهن)

● **إصلاح من الداخل لجامعة الدول العربية:**

التساؤل المهم والحيوي في هذا رحلة البحث عن صيغة لإصلاح النظام العربي وإخراجه من مستنقع الشلل والعجز الحاليين، هو تكييف العلاقة بين التنظيم الإقليمي والنظام الدولي هل هي علاقة تكاملية بمعنى أن التنظيم الدولي يعزز من إمكانيات النظام الدولي دون أن يحل محله أم هو منافس للنظام الدولي وبالتالي وجب إحلال أحدهما واختفاء الأخر؟

بالنسبة للموقف القانوني في عملية تنظيم العلاقة فهي واضحة لا لبس فيها من حيث تنظيم العلاقة من خلال المادة (٥٢) في الفقرة (١) من الميثاق التي نظمت هذه العلاقة بالنص على "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحًا فيها ومناسبًا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة ومبادئها". وأشارت الفقرة الثانية من المادة نفسها إلى "على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن" ذلك أن عدد التنظيمات الإقليمية في ظل العالمية في تزايد وليس العكس مما دفع إلى حصول مشكلة قانونية حول كيفية تنظيم العلاقة والتعاون فيما بينها وبين بعضها أو بينها وبين المنظمة الدولية ونقصد هنا الأمم المتحدة وهذا ما جعل مجلس المنظمة عام ١٩٩٦م، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية، يكون دورها دراسة الترتيبات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة، وتفحص الآثار المتكررة لكل من الترتيبات المتكاملة الإقليمية والمبادرات الرامية إلى مزيد من تحرير التجارة في الإطار المتعدد والعلاقة بينهما. مما يعني أن التحديات التي تواجه النظام المتعدد الأطراف سياسية وليست قانونية، الأمر الذي يوحي بضرورة زيادة مشاركة القيادات السياسية بشكل منتظم بحيث تصبح مشاركتهم مكوناً رئيسيًا من مكونات أسلوب عمل المنظمة.

وبالتطبيق على أرض الواقع نجد أن قرارات جامعة الدول العربية بلائحتها الحالة ليست ملزمة مما يستوجب الاصلاح والتعديل، وهو ما طالب به الأمين العام السابق الدكتور نبيل العربي حين ذكر أن موقف الجامعة العربية من مختلف القضايا ما هو إلا انعكاس لمواقف الدول الأعضاء، في حين لا تمتلك الجامعة موقفاً خاصاً بها، مؤكدًا أن ميثاق الجامعة تم إقراره في الإسكندرية عام ١٩٤٤م، قبل نشأة الأمم المتحدة،

ليجعل من الجامعة تنتمي إلى الجيل الأول من المنظمات الدولية. مع الوضع في الاعتبار أن ٩٩ بالمائة من قرارات المنظمات الدولية لا يتم تنفيذه وهذه ظاهرة عامة، في حين أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد القضايا الدولية الحساسة لا تصدر من الأساس، فيما ظهر جيل جديد من التكتلات الدولية يطلق عليه "جيل الثالث" ومثال له الاتحاد الأوروبي، وهو نموذج مختلف. والخلاصة من وجهة نظر د. نبيل العربي: "إن العرب يشتركون في قواسم اللغة والثقافة، ولكن للأسف لا يشتركون في القواسم السياسية ما يعرقل القدرة على التنفيذ، وتكون دائماً سببا في الوصول إلى الحد الأدنى من التوافق على القرارات، وهو لا يمثل إنجازاً حقيقياً، ولذا توجد ضرورة لتعديل ميثاق الجامعة العربية ليكون هناك قدر من المسؤولية والمساءلة بالنسبة لقرارات الجامعة".

هذا مع ملاحظة أنه بدون هذا التطوير المقترح والمطروح للدراسة منذ سنوات سيكون لزامًا على القوى الفاعلة العربية أن تقود صيغة جديدة للعمل العربي المشترك كبديل لجامعة الدول العربية. أو قبول الاندماج في المشاريع الشرق أوسطية.. أو التوافق على صيغة انضمام أعضاء مراقبين مثل إثيوبيا، أو جنوب السودان.. وتركيا لطمئنتهم.. وممثلين عن عرب الأهواز، والأكراد. ويكون العربي على هذا النحو بديل المشرقي. للاتفاق على المياه.. وعلى نقاش جاد يعيد حقوق عربية مسلوبة ويحمي المصالح المهددة.

هذا مع ملاحظة أنه يمكن تفعيل صياغة المادة المنظمة لانضمام دولة جديدة على المراقبين فقبول دولة جديدة لا يشترط الإجماع وفقًا للمادة الأولى من الميثاق الذي نص على أن: لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة دون أن يقترن ذلك بالتصويت.

ونرى أنه في جميع السيناريوهات المستقبلية سيوضع في عين الاعتبار مدى الحسم في ليبيا، وسوريا واليمن، وكف إيران أذاها في العديد من الملفات العربية والإقليمية، وكذلك احتمالية سقوط نظام الملالي وضرورة مد جسور التواصل والتعاون مع عرب الأهواز، ومراقبة التداعيات السلبية للسنوات الخمس التي سبقت تفجر الثورات العربية وبالتحديد منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦م، حيث شهدت حدوث تحولات ملموسة في التوجهات الاستراتيجية التركية نحو إيران، وكانت القضية الفلسطينية أحد أهم المحددات البارزة في هذه التحولات، لكن عوامل كثيرة أدت مجددًا إلى حدوث تحولات أخرى جديدة في علاقة تركيا مع القوتين الأخريين من بين هذه العوامل، وربما من أهمها موجة الثورات العربية وعلى الأخص الأزمة السورية التي باعدت كثيرًا بين تركيا وإيران حيث تدعم تركيا المعارضة وتدفع باتجاه الحسم العسكري استنادًا إلى ذرائع كثيرة كان آخرها تأكيد مسئولين أتراك استخدام النظام السوري أسلحة كيميائية ضد المعارضة، وهنا جاء الالتقاء التركي مع إسرائيل التي تمارس ضغوطًا شديدة على الرئيس الأمريكي قد يفي بوعوده باستخدام الحل العسكري لإسقاط النظام السوري الذي تجاوز، من وجهة نظرها، "الخط الأحمر" الذي سبق أن حدده الرئيس أوباما وهو: تورط النظام السوري في استخدام أسلحة كيميائية. في حين أن إيران وقفت صامدة إلى جانب النظام السوري وتؤيد الحل السياسي للأزمة استنادًا على بنود مؤتمر جنيف لعام ٢٠١٢ م، الذي يعطي الأولوية للحل السياسي للأزمة السورية، وتتحدث عن فترة انتقالية وحوار بين الحكم والمعارضة وتأسيس حكومة ذات فاعلية تدير البلاد خلال تلك الفترة الانتقالية.

إحياء محكمة العدل العربية وإزالة أسباب توقف حكومات عربية عن دعم الجامعة بالشكل الكافي والفعال

وعند تقييم أوضاع النظام العربي وإعادة محاولة إعداد مسار إصلاحي له نجد لزامًا علينا أيضًا الدراسة المتعمقة لتأثير التوجه الإسرائيلي نحو تركيا في ظل إدراك إسرائيلي بنُذُر تغيير عميق يحدث في البيئة الإقليمية جراء موجة الثورات العربية وفي السيطرة على التطورات الإقليمية والعالمية، والشعور بفقدان الدور والوظيفة المناطة بها منذ تأسيسها لا سيما بالنسبة للغرب، وخاصة حماية المصالح الغربية والأمريكية على وجه التحديد في المنطقة. وإلى أي حد سوف تأخذ تركيا بهذا التوجه والتورط في حلف إقليمي جديد على حساب توجهاته نحو العالمين العربي والإسلامي. فمن الثابت أن حجم التبادل التجاري الإسرائيلي التركي قد تضاعف أربعة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧ م، مما يشير إلى علاقات راسخة ومتطورة رغم التصريحات العنترية في كثير من الأحيان من جانب أنقرة ضد إسرائيل.

أن صيغة بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤م، لو تم قبولها، دون تعديلها في الميثاق كانت ستشكل قيوداً على سياسات الدول الأعضاء في المنظمة، وتعطي الجامعة شّرعية مراجعة تلك السياسات والتدقيق فيها وإخضاعها لتفسيرات مختلفة، وبالتالي يمكن أن تعلي من شأن "القومي" على حساب "القُطري" وهو ما يمكن أن يشكل مصدرًا للانتقاص من سيادة الدول.

أعطت صيغة البروتوكول الأولوية في أحكامه على غيرها من أحكام الاتفاقيات التي قد تبرمها دولة عضو مع دولة

أخرى من دول الجامعة أو غيرها حينما تطلب ألا تتعارض أحكام تلك الاتفاقيات مع نصوص أحكام البروتوكول أو روحه، في حين اكتفى الميثاق بالنص على أن الاتفاقيات التي تعقدها دولة عضو في الجامعة لا تلزم الأعضاء الآخرين ولا تقيدهم.

من خلال المقارنة بين منظمة جامعة الدول العربية، وبين العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى والمنظمة الدولية "الأمم المتحدة"، يتبين أن هذه المنظمات قامت بذكر أهدافها ومبادئها بشكل واضح وصريح ومتسلسل بعكس جامعة الدول العربية. فأهداف الأخيرة مبهمة لا يمكن استخلاصها إلا من خلال نصوص موادها. إذ أن نشأة الجامعة ذاتها وأسباب نشوئها هي في حد ذاتها ترجمة لبناء فشل الجامعة منذ لحظة ولادته. مع ملاحظة أنه قد حدث أن بعض الدول التي صوتت لصالح قرار ما لم تلتزم بما صوتت عليه وتجاهلت الأمر برمته. وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن السبب في عدم وجود عقوبات تفرض على الدول التي تخلفت عن التزامها بتنفيذ القرار الذي صوتت لأجله؟ ومن هذه العقوبات المنع من التصويت...

- تخفيض تمثيل الدولة العضو داخل الجامعة
- حرمانها من الحصول على مناصب في الجامعة لمدة ما، إذ أن أصل الحكم أو أي تنظيم جماعي اجتماعي انصياع الأقلية لإرادة الأكثرية.

ومن الأمثلة على القرارات التي صوتت الدول العربية لأجلها وتخلفت عن الالتزام بتحقيق ما التزمت به على سبيل المثال لا الحصر:

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي صادق عليها مجلس ١٣/٤/١٩٥٠ في الجامعة.
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

وسعيًا لإصلاح حقيقي نرى دراسة عدم اعتماد قاعدة الإجماع أساسًا للتصويت على القرارات المهمة داخل المنظمة لأن من شأن استمرار الوضع الحالي أن يبقي على إرادات الدول الأعضاء فيها ولا ينال شيئاً من سيادتها واستقلالها. وفي مقابل ذلك فإنه يحول تماماً دون تكون إرادة جماعية واحدة وفعالة خاصة بالمنظمة من شأنها أن تمكنها من الاضطلاع بالوظائف والمهام الموكلة إليها والسير قدمًا بأعضائها لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة. ولذا يمكن دراسة تعديل قاعدة الإجماع لتصبح أغلبية الثلثين بحيث تنطبق على جميع الدول الأعضاء بحيث يصبح القرار المصوت عليه وفق هذه الأكثرية ملزمًا للجميع. وعلى من لا يريد تطبيقه من الدول التي صوتت برفضه أن يلتزم بعدم اتخاذ أية أفعال أو إجراءات تهدف إلى عرقلة تنفيذ هذا الاتفاق.

وعلى هذا النحو يتبقى لنا من البدائل النظرية كسيناريو مستقبلي فرضية تبني ألا يكون هناك نظامًا عربيًا على الإطلاق أي الانكفاء على المشاكل الداخلية ومواجهتها انفراديًا أو بتنسيق محدود مع عدد من الدول التي تتوافق سياساتها ورؤاها مع توجهات ورؤى كل دولة على حدة. ولها السيناريو نتائج وخيمة ومن شأنه أن يناقض الحقائق على الأرض ويصطدم بإرادة شعبية ستتشكك في هذا التحول التاريخي إن حدث، وربما تقاومه.

التوصيات:

- تتطلب مواجهة التحديات العربية نظام عربي فاعل يرتكز على الهوية وإرادة الشعوب ومقتضيات التقدم المنشود من خلال الأمن والتطوير وتضافر الجهود على الصعيد الاقتصادي والأمني والثقافي والإعلامي مع الاستفادة من جهود ورؤى المجتمع المدني بجانب العمل الحكومي.
- يجب إعادة النظر في الشراكات الإقليمية العربية والدولية وفق ضوابط يتم التوافق عليها.
- عدم الاستسلام وعدم الانسياق إلى الاعتقاد بأن النظام العربي يتعارض مع المعاصرة وألا يمكن أن تجتمع النار مع الماء في موضع واحد، فالصواب هو أن نستمد من التراث كل ما هو مفيد كقيم الشجاعة والإرادة التي لا تنكسر وإعلاء قيم العمل الجاد الرصين المنظم، مع دمجه بالمعاصرة والتطور.
- الحرص على إصلاح جامعة الدول العربية ضرورة ماسة ومطلب شعبي.
- يمكن الاستفادة من بروتوكول الإسكندرية (١٩٤٤م) والعودة إلى بعض نصوصه وروحه، حيث تم إغفاله إلى حد مؤثر عند صياغة الميثاق عام١٩٤٥م.
- تعديل قاعدة الإجماع لتصبح القرارات ملزمة بأغلبية الثلثين.
- الإسراع بصياغة آلية لحل المنازعات العربية ـ العربية، وتلافي عدم تنفيذ القرارات بشكل ملزم على الرغم من أنها تصدر بالإجماع.
- إحياء فكرة محكمة العدل العربية المطروحة منذ عام ١٩٩٥م.
- إحياء فكرة القوة العربية المشتركة ليتاح للنظام العربي فرض كلمته والتصدي للمخاطر بشكل سريع
- ضرورة إزالة أسباب توقف حكومات عربية عديدة عن دعم جامعة الدول العربية بالشكل الكاف والفعال.

* أستاذ القانون الدولي ـ جمهورية مصر العربية

تحدي بقاء الدولة الوطنية يحفز على تفعيل اتفاقية مكافحة الإرهاب

الإرهاب وتحديات النظام العربي: التجربة والمأمول

إن التقييم العام للعمل العربي المشترك في المجال الأمني، من حيث الكم الهائل والنوعي للنصوص القانونية، لاسيما في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يجعلنا نجزم بأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن وزراء الداخلية والعدل العرب في أبريل ١٩٩٨م، لوحدها كافية لدفع التعاون والتنسيق الأمني العربي المشترك بما يدفع نحو توحيد الرؤية الإستراتيجية لبناء نظام إقليمي عربي، خصوصًا وأن هذه الاتفاقية العربية مسنودة باتفاقيات إقليمية تجسد الإرادة العربية لمواجهة ظاهرة الإرهاب العابرة للحدود والأوطان والقارات، كما جاء في ديباجة اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٤) "وتأكيدًا لعزمها على التصدي للإرهاب ومكافحته بشكل جماعي، وسعيًا لتعميق وتطوير التنسيق المشترك فيما بينها وتحقيق الشمولية والتكامل في مكافحة الإرهاب." أي التأكيد هنا على الإدراك العربي والإقليمي بضرورة العمل الجماعي لمواجهة الإرهاب ومكافحته.

د. مصطفى صايج

فإذا كان الجزم بأهمية الاتفاقيات العربية والإقليمية في إيجاد قدر من التعاون العربي المشترك لمواجهة الإرهاب، فما الذي يجعل النظام الإقليمي العربي عاجزًا عن توحيد الرؤى والإرادات، منقسمًا بين وحداته الفاعلة تاركًا المجالات الفكرية، الاستراتيجية، الإعلامية تبحر في التناقضات لا تخدم إلا جماعات التطرف العنيف والإرهاب وتصاعد كل أنواع الجرائم الإرهابية؟

أولاً، دور الإرهاب في تعثر النظام العربي الجماعي.

ألحقت الجرائم الإرهابية بالدول العربية خسائر بشرية ومادية مما أدى إلى تعطيل المشاريع التنموية المحلية والجماعية، وفقد النظام الإقليمي العربي من خلال آلياته المؤسساتية، الجامعة العربية، القدرة على التكيف مع الحجم المذهل لتلك الخسائر، فخلال سنة واحدة من ظهور "داعش" سنة ٢٠١٤م، تكبدت المنطقة العربية خسائر فاقت تريليون دولار في قطاعات حيوية مثل النفط، السياحة والبنى التحية، ويقابل هذه الخسائر، ارتفاع الإنفاق الأمني لمواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود والتهديدات الأمنية الإقليمية المرتبطة بها سواء تعلق الأمر بالتغول الصهيوني في المنطقة أو بالتمدد والنفوذ الإيراني في قلب العواصم العربية أو بعودة العثمانية الجديدة وطموحات الشرق أوسطية الجديدة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري للدول العربية وفقًا لبيانات صندوق النقد العربي أكثر من ٨٠٠ مليار دولار في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥ وتزيد المخصصات المالية للقطاع العسكري والدفاعي والأمني عن خمس إجمالي الإنفاق الجاري وأكثر من ٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وهي أعلى نسبة في العالم. وإذا دققنا النظر في الانعكاسات الكارثية للجرائم الإرهابية على المستوى القطري العربي فإنها ترسم خريطة التشرذم العربي في مواجهة التهديدات الخارجية من جهة، وتنامي الإرهاب العابر للحدود من القاعدة إلى داعش، فالحرب العراقية ضد داعش كلفت الخزينة العراقية أكثر من ١٠٠ مليار دولار، حسب حيدر العبادي، رئيس الحكومة العراقية في الوقت الذي تؤكد المصادر الحكومية السورية أنها خسرت ١,١٧٠ مليار دولار منذ بداية الحرب السورية بينما قدر البنك الدولي فاتورة الخسائر الاقتصادية في سوريا بسبب الصراع الدموي في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧ ما يقارب ٢٢٦ مليار دولار، حيث فقدت سوريا ٢٧ بالمائة من ثروتها العقارية السكنية و٥٠ بالمائة من ثروتها من المؤسسات التعليمية والصحية.

والتركيز على النموذجين العراقي والسوري له دلالته في تحليل العجز العربي المؤسساتي على إدارة الحربين وإيجاد استراتيجيات

عربية لاحتواء النزاعات الداخلية ومواجهة الإرهاب وفق طموحات وروح الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، خصوصًا في الشق المتعلق بالآليات المشتركة التي نصت عليها بنود الاتفاقية، وهو ما جعل الحالتين العراقية والسورية نموذجين للانكشاف العربي أمام المشاريع الإقليمية والدولية، فالمسألة السورية في إدارتها الأمنية أضحت بيد روسيا، تركيا وإيران من خلال مسارات إستانة التي تصنف التنظيمات المسلحة في دائرة الإرهاب انطلاقًا من مصالحها الإستراتيجية، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب هذه المسارات وقلبها وعقلها مع الأكراد لخلق حاجز ديمغرافي وجغرافي بين الطموح التركي المتنامي في المنطقة والتحالفات البرغماتية الممكنة على المحور الجيوستراتيجي أنقرة- موسكو وطهران، وهنا ما تصنفه أنقرة كجماعات إرهابية تعد حليفًا استراتيجيًا بالنسبة لواشنطن، وهو نفس التناقض الذي تعرفه الدول العربية في نطاقها الإقليمي والجهوي، حيث يشكل نموذج حزب الله اختبارًا واقعيًا لدرجة التنسيق والتعاون العربي والجهوي، فبالرغم من إدراجه كجماعة إرهابية من قبل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي إلا أن لبنان الدولة المعنية مباشرة بالمسألة تحفظت على التصنيف لتجنب الصراع الدموي الداخلي، بينما احتجت العراق من خلال وزير خارجيتها، إبراهيم الجعفري، وأشاد بكل من حزب الله والحشد الشعبي العراقي، وذلك بدوافع القرابة المذهبية. واتضح هذا التناقض العربي في مواجهة وتحديد الجماعات الإرهابية في القمة العربية الطارئة لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة، حيث اعترض الوفد اللبناني على البنود التي تصنف حزب الله كجماعة إرهابية الواردة في البيان الختامي للجامعة العربية، رغم أن البيان حمل حزب الله مسؤولية دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية في الدول العربية، كما استنكرت الجامعة العربية التدخلات الإيرانية في البحرين وتدريب الإرهابيين وزعزعة الأمن والاستقرار من قبل حزب الله وإيران في السعودية والبحرين.

وانتقل التناقض العربي في التعامل مع الجماعات الإرهابية من الجامعة العربية إلى داخل مجلس التعاون الخليجي من خلال الأزمة الخليجية في التعامل مع قطر، حيث شكل الإرهاب محور هذا التصادم، وكانت من بين المطالب الثلاثة عشر التي قدمتها كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين ومصر إلى قطر عبر الوساطة الكويتية، أن تقطع قطر علاقاتها مع كافة التنظيمات الإرهابية والطائفية والإيديولوجية، وتم تحديدها صراحة في تنظيم الإخوان المسلمين، داعش، القاعدة، فتح الشام، وحزب الله، وضرورة إدراجها ككيانات إرهابية وضمهم إلى قوائم الإرهاب المعلن عنها من الدول الأربع وإقرارها بتلك القوائم، مع المطالبة الفورية بإيقاف كافة أشكال التمويل القطري لأي أفراد أو كيانات أو منظمات إرهابية، وكذا المدرجين ضمن قوائم الإرهاب في الدول الأربع وكذا القوائم الأمريكية والدولية المعلن عنها.

وهنا نعود لبداية التساؤل، حيث أنه من المفروض أن تعكس الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب الإرادة العربية المشتركة وأن تلتقي الدول العربية في إطار العمل المؤسساتي الجماعي للاتفاق على تصنيف موحد للجماعات الإرهابية وضرورة تمييزها عن الجماعات السياسية وجماعات المقاومة، وهو ما ذهبت إليه المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي ميزت بين الجريمة الإرهابية والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، واستثنت من ذلك كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية. كما ميزت الاتفاقية العربية بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية بنفي انتساب مجموعة من الأفعال والسلوكيات للجرائم السياسية أحصتها في ستة أنواع من الأعمال، تبدأ بتجريم التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة وأزواجهم وأصولهم وفروعهم وتنتهي بتجريم الأعمال التخريبية والإتلاف للممتلكات العامة وجرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات.

أضحت المنطقة العربية في غياب العمل العربي المشترك في مواجهة الجماعات الإرهابية عرضة للتدخلات الأجنبية الدولية والإقليمية، فإذا أعدنا تحليل المطالب الثلاثة عشر التي قدمتها الدول الخليجية الثلاثة مع مصر إلى قطر، يتضح انكشاف السيادة القطرية العربية أمام الأطماع الجيوسياسية الإيرانية والتركية، حيث كان من ضمن المطالب إعلان قطر تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إيران وطرد العناصر التابعة أو المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية التي تم الإعلان عن إنشاءها.

وفي هذا الاتجاه، فإن أي حديث عن عمل عربي مشترك في ظل غياب الإرادة القطرية العربية بأهمية المحيط الجيواستراتيجي العربي والتحديات والتهديدات الإقليمية بكل الأشكال، أو أي بناء لتحالفات ظرفية خارج الدائرة العربية، يعني

عدم التزام المنطقة العربية بمفهوم الإرهاب وغياب العمل العربي المشترك في مواجهة الجماعات الإرهابية جعلها عرضة للتدخلات الدولية والإقليمية

الانكشاف العربي أمام المشاريع التفكيكية الرامية إلى تفتيت الدول العربية إلى كنتونات مذهبية، طائفية وإيديولوجية، وتلعب الجماعات الإرهابية هذا الدور التفكيكي خدمة للأجندات والمصالح الإقليمية خارج الدائرة العربية، حيث يكرس الواقع العربي التوظيف الخارجي للورقة المذهبية والطائفية الشيعية أو دفع الأقليات الكردية نحو الانفصال بتعزيز الهوية الضيقة على حساب الهوية الأوسع والأشمل.

ثانيًا، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: دروس للاستفادة من أجل تأسيس مشروع عربي جماعي للمصالحة الوطنية.

في ظل هذه التحديات التي يعرفها العمل العربي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، كيف يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في مواجهة الإرهاب قصد التأسيس لمشروع عربي مؤسساتي في إطار الجامعة العربية، بأبعاد متكاملة فكريًا وماليًا وأمنيًا؟

لقد مرت بعض الدول العربية بتجارب مريرة في مكافحة الإرهاب حتى وإن اختلفت البيئة السياسية الداخلية والبيئة الجيوسياسية لكل دولة، ويمكن أن نستند هنا إلى التجربة الجزائرية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تمثل نموذجًا لضغوطات البيئة السياسية الداخلية، بسبب صعوبة الانتقال الديمقراطي من تجربة الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، الذي واكبه ضعف التكيف الاقتصادي مع ضغوطات صندوق النقد الدولي التي فرضت إعادة الهيكلة الاقتصادية بما يخدم الانفتاح الاقتصادي والانتقال من الاشتراكية إلى اللبرالية، أي التطبيق القسري للانفتاح الاقتصادي التي فرضتها مؤسسات بروتن وودز.

أهم تحدي في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر صعود جماعات الإسلام السياسي التي استغلت مرحلة الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الخطابات الشعبوية الفضفاضة مثل "الإسلام هو الحل"، مع انتهاج سياسية المغالبة تجاه النظام القائم وتعبئة الشارع بتكفير السلطة والديمقراطية. استغل الإسلاميون البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المضطربة في الجزائر في تلك الفترة وقاموا بتعبئة الشارع الغاضب والناقم على السلطة الحاكمة بخطاب ديني أخلاقي، بحيث "استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفراغ الإيديولوجي السائد أو من تواجد الإيديولوجيات المتراجعة، أو من هذه العودة الشاملة نحو القيم الروحية الدينية فوجد الكثير من الشباب فيها توازنه المفقود في المرحلة الحرجة من حياته"، فأدى وقف المسار الانتخابي إلى الصدام المسلح بين النظام والجماعات الإسلامية المسلحة، هذه الأخيرة التي كانت لديها كل الاستعدادات للانتقال إلى العمل المسلح لإيمانها المطلق بعدم جدوى العملية الديمقراطية والتنافس السلمي على السلطة، وزاد من تعميق الأزمة التحاق الجماعات الإسلامية المسلحة العائدة من أفغانستان، حيث تم تقدير عدد الجزائريين المقاتلين في أفغانستان نحو ثلاثة آلاف مسلح، تم تجنيدهم وتدريبهم للقتال في أفغانستان من قبل عبد الله عزام، والظاهرة نفسها تعرفها بعض الدول العربية في الوقت الراهن من خلال ما يعرف بعودة المقاتلين من سوريا والعراق بعد الانتكاسة التي عرفتها داعش في بلاد الرافدين.

انتهجت الجزائر خيارات سياسية وأمنية من أجل محاربة الإرهاب والتطرف العنيف، تمثلت في مشاريع الوئام المدني وقانون الرحمة، لتضييق الأعمال الإرهابية وتقليص الأضرار البشرية والمادية، واسترجاع قوة وقدرة الدولة وتجنيد كل قوى المجتمع في الانخراط في العملية السلمية، وكان من نتائجها المباشرة، تفكيك بعض الجماعات المسلحة وترك السلاح من خلال إجراءات قانونية وتنظيمية، مع إبقاء الدولة على كل الخيارات مفتوحة لمحاربة التطرف العنيف والإرهاب، بما فيها الخيارات الأمنية.

فيما بعد تم إلحاق قانوني الرحمة والوئام المدني بميثاق السلم والمصالحة الوطنية (٢٠٠٥)، الذي يعد بمثابة عقد اجتماعي-سياسي حيث تم الاستفتاء الشعبي على الميثاق بتزكية أكثر من ٩٠ بالمائة، من نتائجه المباشرة، حسب تقديرات رسمية بعد عشرة سنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥: استفادة أكثر من ١٥ ألف جزائري من تدابير الوئام المدني والسلم والمصالحة الوطنية، منح ٧١٠٠ عائلة المفقودين من أصل ٧١٤٤ عائلة أحصتها الدولة من تعويضات مادية، إعطاء الدولة تعويضات لفائدة ١١٢٢٤ أسر الإرهابيين المعوزين، وكان من الأهداف الإستراتيجية لميثاق السلم والمصالحة: أن يكون بمثابة عقد اجتماعي تعبيرًا عن إرادة شعبية، وميثاقًا غليظًا لبناء السلم والاستقرار، لاسترجاع الدولة لهيبتها الداخلية وسمعتها الدولية، بعد الحصار الدولي الذي فرضته قوى خارجية بتوظيف الجماعات الإرهابية والتشكيك في الخيارات الأمنية التي كانت تطرحها الدوائر الاستخباراتية الفرنسية، بسؤال تشكيكي:"من يقتل من الجزائر؟".

وأهم النتائج التي حققتها الجزائر من خلال المصالحة الوطنية أن الشعب الجزائري، كما جاء في أدبيات الميثاق ذاته، **أولاً**، عرفان الشعب بقوة الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن وكافة المواطنين بمحاربته الإرهاب. **ثانيًا**، إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات.

تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية تقدم الخبرات الميدانية والتطبيقية للحالات العربية في مرحلة الانتقال الديمقراطي وتقدم نموذجًا لمكافحة التطرف

ثالثًا، إبطال المتابعات القضائية في حق المطلوبين داخل الوطن وخارج الوطن الذين يمتثلون طوعًا للهيآت الجزائرية المختصة، **رابعًا**، إبطال المتابعات القضائية في حق أفراد شبكات الدعم للإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم للسلطات المختصة. **خامسًا**، العفو على الأفراد المحكوم عليهم عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب. **وأخيرًا**، إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية.

مع الإشارة أن ميثاق السلم والمصالحة استثنى من هذه التدابير، كل الأفراد الذين كانت لهم اليد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الاعتداءات على الأماكن العمومية.

أما الإجراءات السياسية الوقائية التي اتخذتها الجزائر والرامية إلى تجنب تكرار المأساة الوطنية الكارثية، حظر الممارسة السياسية، تحت أي غطاء كان، من قبل من كانت له مسؤولية في استخدام الدين وتوظيفه في العنف، مع إبعاد أية مسؤولية عن الدولة وتحميلها سبب المفقودين التي تعد من انعكاسات آفة الإرهاب، مع معاقبة الدولة لكل فعل معزول، مع إبعاد أية شبهة عن سائر قوات النظام العام التي أدت واجب مكافحة الإرهاب، تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية، حيث يعتبرون ضحايا المأساة الوطنية.

إن تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر، يمكن أن تقدم الخبرات الميدانية والتطبيقية لمجموعة الحالات العربية التي تعرف مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال الاستفادة من التدابير القانونية، الاجتماعية، والسياسية، وفي الوقت ذاته تقدم نموذجًا لمكافحة التطرف العنيف وتجنيب الأحقاد والكراهية داخل المجتمع الواحد، من خلال التكفل الاجتماعي بعائلات المفقودين وعائلات الإرهابيين، من باب العدل والإنصاف، طبقًا لقوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) سورة الزمر: الآية ٧.

ثالثًا: المشروع العربي لمكافحة الإرهاب: المعوقات والمحفزات.

إن النظام العربي الإقليمي في نهايته هو انعكاس أمين لواقع التفاعلات العربية-العربية، وترجمة فعلية لواقع انهيار الدولة الوطنية التي أنهكتها الأعمال الإرهابية وزادت من مأساتها التدخلات العسكرية الأجنبية، والرهانات على تفعيل مشروع عربي لمكافحة الإرهاب في أبعاده الشاملة والمدمجة، من خلال تفعيل الآليات الفكرية، المالية، الاجتماعية، القانونية، تبقى مرهونة بتقليص الهوة بين الإرادات الوطنية العربية المتناقضة، حيث يمثل النموذج القطري في استجابته للمطالب الخليجية عائقا عن تفعيل آليات كل من الاتفاقية العربية والاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، وأهم تحد يبقى قائمًا يتمثل في الاتفاق العربي الجماعي على وضع قائمة للجماعات، الكيانات والأفراد بصفة دورية التي تمارس الأعمال الإرهابية أو تدعمه، كما تبينه البنود العربية والخليجية بصفة واضحة.

كما تمثل بعض الحالات العربية التي تعرف مرحلة الانتقال الديمقراطي تحديًا وعائقًا أخرًا للعمل العربي المشترك، بحيث لا يزال الصراع قائمًا في بناء الدولة في ليبيا في غياب تكريس المصالحة الوطنية بين الجماعات والمليشيات المسلحة، مع الاستثناء من عملية المصالحة الوطنية ما تم إبعاده من قبل الأمم المتحدة اسميًا، وتتمثل تلك الجماعات في تنظيم القاعدة، داعش وأنصار الشريعة.

ونفس الشيء في سوريا بحيث في غياب الاتفاق الداخلي والدولي على تصنيف الجماعات الإرهابية يبقى النزاع في سوريا يؤثر سلبًا على العمل العربي المشترك، خصوصًا بمحاولات فرض الأطراف الدولية والإقليمية خارج الجامعة العربية رؤيتها لطبيعة التسوية بما يخدم مصالحها الجيوسياسية.

إن تحدي بقاء الدولة الوطنية العربية يحفزها على الإسراع في إيجاد قدر من العوامل المشتركة، لأن الخسائر التي تلحقها الجماعات الإرهابية أمنيًا وماديًا بالدولة والمجتمع، تتطلب التعاون على تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وتحيينها وتكييفها مع سرعة التهديدات المتزايدة والطارئة، فظاهرة عودة المقاتلين العرب من سوريا والعراق إلى أوطانهم تشكل تهديدًا لكل الدول، كما تشكل ظاهرة الإرهاب الإلكتروني تحدي في عالم الإرهاب الافتراضي الذي أصبح لديه القدرة التعبوية والتدميرية تلحق الأذى بكل الدول العربية.

* مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

استعادة فاعلية الدور الروسي في المنظمة الدولية.. وملامح المستقبل

العرب: قيم الدولة.. وثقافة القبيلة

في أدبيات السياسة العربية المعاصرة، توجد مفردات قد لا تجد لها محاكاة في الثقافات الأخرى. الدول العربية تخاطب بعضها البعض، دبلوماسيًا، بمصطلح الأخوة الخاص والحميم. يُقال، مثلاً: اجتمع الزعيمان العربيان الشقيقان، واجتمع القادة العرب الأشقاء، في قمتهم العربية العاشرة.. انعقدت القمة الخليجية التاسعة في عاصمة الشقيقة الكبرى... وهلم جرا!؟ في أدبيات الدبلوماسية العربية، إذًا: الأشقاء هم الدول العربية، والأصدقاء، هم: الدول الأخرى خارج النظام العربي ومؤسساته الإقليمية، الذين قد تربطهم علاقات (طبيعية متميزة) بالدول العربية، مثل دول منظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي.

د. طلال صالح بنّان

إلا أن لغة الدبلوماسية الحميمية هذه، لا يمكن اعتبارها سلوكًا نمطيًا داخل النظام العربي تحكم علاقات أعضائه البينية، أو مؤشرًا واقعيًا للغة الخطاب الدبلوماسي العربي، على مستوى علاقات العرب الإقليمية والدولية. على العكس، في المقابل: عند توتر العلاقات داخل منظومة النظام العربي.. أو خارج منظومة النظام العربي الرسمي، عادةً ما تغيب في الخطاب الدبلوماسي العربي أي إشارة للعلاقات الخاصة، مثل الشقيق أو الصديق... وأحيانًا: يُتجاهل اسم الدولة، ويشار إلى النظام الحاكم (Regime)، فيقال مثلاً: النظام السوري.. النظام العراقي... وإذا خرجنا عن منظومة النظام العربي الرسمي، نقول: النظام الفلاني.. أو ذكر عاصمة الدولة المعنية أو مؤسسة الحكم بها، بصيغة "تهكمية"، فيقال، مثلاً: بكين، الكرملين، البيت الأبيض... الخ.

بينما يُقال: ليس بين الدول صداقات دائمة أو عداوات دائمة، بل مصالح متغيرة، نجد بين الدول العربية في علاقاتها البينية، وكذا في بعض حالات علاقاتها الإقليمية والدولية، منعطفات ملفتة، يمكن أن يُقال: ليس هناك أخوة أو صداقة دائمة، بل علاقات متحولة، تحكمها متطلبات المرحلة وليس المصالح بالضرورة. منذ إنشاء النظام العربي الحديث، بظهور صيغة الدولة القومية الحديثة، نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، عقب الحرب الكونية الأولى، شهدنا مثل تلك التحولات الحادة في لغتها وسلوكها، في السياسة الخارجية للدول العربية، تجاه بعضها البعض، بصورة خاصة، بالرغم من أن النظام العربي شهد أول تجربة تكاملية إقليمية، في العالم، في نظام الأمم المتحدة، عقب الحرب الكونية الثانية، بإنشاء الجامعة العربية.

لذا كثيرًا ما يُلاحظ، أنه: في حالة توتر العلاقات وتدهورها بين دولتين عربيتين.. أو بين مجموعتين، من الدول العربية، يطغى أيضًا: الطابع العاطفي، بخلفيته الشخصية بصورة سلبية، يُتناسى معها، ليس فقط مفردات العلاقة الخاصة بين الأشقاء، بل أيضًا: قواعد البروتوكول المرعية في علاقات الدول بعضها البعض، لدرجة عدم التحرج من تكرار عبارات شديدة القسوة تقترب من لغة الخصومة القاسية، وأحيانًا: تقترب من سلوكيات المواجهة القوية. حتى أنه أحيانًا، يطال تدهور العلاقات العربية البينية، الإضرار المباشر، بمصالح الشعوب والصلات التي بينها، مثل: منع السفر.. ومنع التحويلات المالية.. وعرقلة حركة رؤوس الأموال والعمالة! بل وأكثر: قد يصل الخصام بين الدول العربية لتجاهل ذكر الدولة "الشقيقة" وتداول أخبارها، حتى أن الأمر يصل أحيانًا، إلى تجاهل ذكر درجة الحرارة في عاصمة الدولة العربية المتوترة أو مقطوعة العلاقة معها، في نشرات الأخبار!؟

لغة الدبلوماسية هذه الموغلة في شخصنتها، التي تتأرجح من النقيض إلى النقيض، في أي لحظة وأمام أي

عند توتر العلاقات بين دولتين عربيتين يطغى الطابع العاطفي ويُتناسى معها مفردات العلاقة الخاصة بين الأشقاء وقواعد البروتوكول

أزمة، تعتري العلاقات في النظام العربي، كثيرًا ما تطغى على أدبيات العمل الدبلوماسي بين الدول العربية.. وتقفز على اعتبارات قواعد البروتوكول المرعية، التي تحكم علاقات الدول بعضها البعض، لتهذيب سلوكيات الدول على مسرح السياسة الدولية، وتفادي احتمالات تصعيد التوتر، إلى مستويات. ما قبل نشوء الدولة القومية الحديثة، نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر. هذا التطرّف في لغة وسلوكيات السياسة الخارجية للنظام العربي، لأعضائه ومؤسساته أحيانًا قد يمتد إلى علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى، بمختلف امتداداتها وتداعياتها الإقليمية والدولية، في خلط مربك بين حالات الصداقة والخصومة والعداء، تجاه الأطراف الإقليمية والدولية!

في عرف العلاقات الحديث بين الدول، لا توجد مثل تلك اللغة الدبلوماسية الخاصة، والحميمية أحيانًا، التي قد تتحول إلى نقيضها، دون أية مقدمات موضوعية بالضرورة، كما هو حال الخطاب الدبلوماسي بين الدول العربية.. وكذا، أحيانًا بينها وبين دول العالم، التي تربطها بها جميعًا أو تربط دولة معنية بعينها، علاقات طبيعية وأحيانًا مميزة. بين دول الاتحاد الأوربي، مثلاً: لا توجد عبارات أو اصطلاحات، خارجة عن الأعراف الدبلوماسية المرعية، المبالغة في حميميتها، مثل الدولة الشقيقة.. أو الشقيقة الكبرى، أو الوطن الثاني، التي كثيرًا ما تتردد في الخطاب الدبلوماسي والإعلامي العربي. في تجربة التكامل الإقليمي الحديثة، هناك عبارات أكثر احترافية وموضوعية، تسود الخطاب الدبلوماسي والإعلامي، مثل: العلاقات الثنائية، إذا ما كان الحدث يجمع زعيمين، لمنظمة إقليمية غير عربية، مثل: الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الآسيان... الخ. أما إذا كانت الاجتماعات لمثل تلك المنظمات التكاملية الإقليمية تُعقد على مستويات القمة، يُقال: اجتمع رؤساء دول الاتحاد الأوروبي.. وعُقد لقاء بين مجموعة العشرين، سواء كانت تلك اللقاءات مجدولة دوريًا، أم منعقدة استثنائيًا.

من ناحية أخرى: في منطقتنا (إقليميًا) هناك دول غير عربية، ثقافيًا وسياسيًا، بل وحتى أمنيًا، يشكلون خصومًا ومنافسين دوليين للعرب، يزاحمون العرب تاريخيًا على موارد المنطقة وعلى النفوذ الإقليمي فيها، إلا أن هذه العلاقة، ليست بالضرورة تتطور إلى حالة عداء صفرية، كما قد يعتري العلاقات بين الدول العربية نفسها، أحيانًا. إلا أنه في المقابل: هناك دولة، بعينها، تُوَصَفُ من الناحية الاستراتيجية والأمنية، على أنها عدوٌ للعرب، لأسباب موضوعية (تاريخية.. وجغرافية.. وثقافية.. واستراتيجية، وحتى مصيرية وجودية). إسرائيل، من الناحية السياسية والقانونية والدبلوماسية والأمنية والاستراتيجية، في حالة حرب مع معظم الدول العربية.... ولا يمكن اعتبار أن هناك علاقة طبيعية تربطها، مع الدول العربية التي وقعت معها معاهدات سلام.. أو أنشأت معها علاقات دبلوماسية كاملة. تظل إسرائيل عدوةً للعرب، ما ظلت محتلة للأراضي العربية وللقدس.. ومنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني.. ومالكة لأسلحة الدمار الشامل، ومتآمرة على مصالح العرب وأمنهم، مع الدول الكبرى الطامعة في أرض العرب وثرواتهم والمعادية لثقافة العرب ودينهم.

لا يمكن حدوث سلام حقيقي مع عدو، إلا في حالتين هزيمته، في معركة فاصلة.. أو إقناعه بعدم جدوى استمرار حالة العداء معه، برفع مستوى تكلفته عليه، حتى يقدم طائعًا أم كارهًا، على إزالة مسببات ودوافع عدائه. في حالة إسرائيل: حتى لو حدث أن النظام العربي الرسمي طور علاقته معها، مع عدم إزالة مسببات ذلك العداء الاستراتيجية والأمنية والثقافية والجغرافية والتاريخية، فإن السلام لن يتعدى طقوس وشكليات العلاقات (الرسمية) الدبلوماسية (الباردة)، ولن تصل إلى مستوى التطبيع الذي يُقْبِلُ عليه الشعب العربي. ليستمر الصراع، إلى نهايته التاريخية الحتمية.

من أهم أسباب ما يبدو من ضعف كفاءة وفاعلية السياسة الخارجية للدول العربية، مقارنةً بمثيلاتها في المنطقة والعالم، عدم ارتقاء العمل السياسي في الدول العربية إلى مستوى قيم الدولة ومنطقها.. والتمسك، بدلاً عن ذلك، بثقافة القبيلة برومانسيتها وفظاظتها المتطرفة، التي لا تفرق بين منطق السياسة ومنطلقات الساسة.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة

النظام العربي: التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية والعمل الجماعي

المصير العربي يحتاج استراتيجية ترتكز على الشعوب لإعادة النظام العربي لدوره

يحتل العالم العربي موقعًا استراتيجيًا هامًا، ويملك من أسباب القوة الموارد المتعددة الاقتصادية والبشرية التي يمكن أن تجعله قوة مؤثرة في النظام الدولي، في حال استغلالها، حتى أن أحد علماء السياسة في الولايات المتحدة رينهولد نيبور Niebuhr (١٨٩٢-١٩٧١م)، قال: إن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا وبالتالي يسيطر على العالم وهو العالم العربي، ولكن المشكلة التي يعاني منها الانقسام والخلافات بين دوله. ويذكر ديفيد فرومكين في كتابه (سلام ما بعده سلام ١٩٨٩م) عن الموسوعة البريطانية عن العرب "إن العرب من حيث التكوين الطبيعي هم من أقوى وأنبل العروق البشرية في العالم.. فأما ذهنيًا فإنهم متفوقون على معظم أجناس البشر ولا يحد من مسيرة تقدمهم سوى النقص الملحوظ في القدرة على التنظيم وعجزهم عن القيام بعمل مشترك." ص١٢٤. إن العرب عبر تاريخهم تكمن قوتهم في عقيدتهم ووحدتهم في دولة واحدة، ولذلك عرف أعداؤهم أنه لا بد من تفكيك رابطة الوحدة بينهم سواء الوحدة الدينية أو الوحدة القومية وتشجيع القطرية على حساب الوحدة والتضامن لسهولة الانفراد بهم.

د. أحمد سليم البرصان

إن الدول الاستعمارية سعت لتفكيك المنطقة، ففي عام ١٩١٤م، أرسلت دائرة الشؤون الخارجية في حكومة الهند البريطانية مذكرة إلى وزارة شؤون الهند في لندن جاء فيها "ما نريده ليس شبه الجزيرة العربية موحدة، بل نريدها مقسمة وضعيفة، ممزقة إلى إمارات صغيرة، خاضعة إلى أقصى ما يمكن لسيطرتنا - ولكنها عاجزة عن القيام بعمل منسق ضدنا، وتشكل حاجزًا في وجه قوى الغرب". وعملت كل من بريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى على تمزيق الهلال الخصيب إلى دويلات من خلال اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦م، والتخطيط لإقامة دولة يهودية، وعد بلفور ١٩١٧م، في قلب المنطقة للحيلولة لوحدتها وتماسكها ولإضعافها واستنزاف خيراتها، ولذلك جاءت الدولة القطرية العربية ليست ظاهرة محلية، بل شيئًا أجنبيًا ومستوردًا من الخارج، فالقوى الخارجية هي التي رسمت الحدود وقررت من يحكم وما شكل الحكم، ويذهب كل من روجر أوين وبهجت قرني إلى القول أن الدولة القطرية العربية ثمرة هجينة ولدت ولادة غير طبيعية وبواسطة قوى أجنبية. يقول قرني "إنها مشوهة ومحاصرة ومأزومة وكأنها وجدت لتبقى، وذلك بفعل قوى خارجية مهيمنة على النظام الدولي، ولا مصلحة لها في اختفاء هذه الدول من ناحية، وبفعل قوى داخلية، إما أن لها مصالح فيها أو تعودت واستمرأت وجودها من ناحية أخرى" ولذلك نرى أن الخلافات داخل الدول العربية لها جذورها في نشأة النظام الإقليمي العربي، لأن رسم الحدود منذ البداية أدى إلى الصراعات والخلافات بين دوله، وعدد الدول العربية اليوم ٢٢ دولة يتنازع ١٨ دولة منها، مما يضعف تعاون هذه الدول في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت الذي يشهده النظام الدولي تكتلات إقليمية فعالة في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية كما حال الاتحاد الأوروبي ومجموعة آسيان، فدول الاتحاد الأوروبي التي خاضت الحروب الطاحنة فيما بينها ورغم تعدد الأعراق واللغات إلا أنها نجحت في تجاوز الماضي والتعاون المشترك، وأصبح وجودها فعال في النظام الدولي، رغم أنها ٢٨ تتحدث ٢٤ لغة رسمية في الوقت الذي تراجعت فيه الدول العربية ذات التاريخ والدين واللغة المشتركة على المستوى الإقليمي والدولي مما جعلها عرضة للاختراق الناعم والخشن من الدول الأجنبية القريبة والبعيدة .

الاضطرابات سببها عدم التعاون المشترك ما جعل الأمة تخسر المليارات وفتح الباب للتدخل الخارجي والحروب الطائفية والعرقية

التحديات الداخلية والحاجة للعمل العربي المشترك

تواجه كل الدول العربية تحديات داخلية تتعلق بالأمن الغذائي والبطالة والأمية وانتشار ظاهرة العنف والإرهاب، كل هذه التحديات لا يمكن حلها بشكل منفرد علما بأن العالم أصبح اليوم في ظل العولمة قرية كونية، ونجد أن مجموعة آيبك APEC تكتل المحيط الهادي الآسيوي، تجمعت وهي مختلفة أيديولوجيا وسياسيًا من أجل المصالح الاقتصادية، ويمكن للتعاون العربي المشترك حل المشكلات الاقتصادية فهناك دول ذات مساحات شاسعة تتوفر فيها المياه يمكن الاستثمار الجماعي العربي أن يحقق الأمن الغذائي كما هو حال دولة مثل السودان، والتعاون في مجال الصناعات المشتركة على اختلاف أنواعها تشكل قوة للدول العربية بديلا عن التبعية الصناعية للدول الغربية، فالصناعات المختلفة والثقيلة تشكل قوة يمكن الاستفادة منها، لقد أصبحت دول كانت متخلفة صناعيا مصدرة للصناعة اليوم، كما هو حال كوريا الجنوبية وتركيا والهند، فقد كانت مصر أفضل حالا من كوريا الجنوبية في الستينيات من القرن الماضي، واستثمار رؤوس الأموال العربية بداخل المنطقة كفيل بالنمو الاقتصادي ويعمق التعاون السياسي بعيدًا من الاعتماد على الاستيراد من الدول الأجنبية. كما أن العمالة الأجنبية في بعض الدول العربية تحول مليارات العملة الصعبة لبلدانها وفي حالة التكامل العربي في العمالة يوفر عملة صعبة لدول عربية ويعمق علاقاتها مع الدول الشقيقة، فالتجانس الثقافي واللغوي يمكنه التغلب على مشكلات العمالة الأجنبية، التي تغزو بثقافتها وتقاليدها، ودول الاتحاد الأوروبي تفضل انتقال العمالة من دول الاتحاد على غيرها من الدول خارج الاتحاد. ونشاهد أيضًا أن عدم الاستقرار في بعض الدول العربية ناتج عن الأوضاع الاقتصادية وانتشار أزمة البطالة والسكن وغيرها، فكان عدم الاستقرار في دولة عربية أدى إلى دومينو عربي انتقلت من تونس إلى مصر واليمن وليبيا، كان يمكن للتضامن العربي والعمل المشترك أن يسهم في حل كثير من المشكلات التي سببت عدم الاستقرار، وما نشهده من الاضطرابات في الدول العربية سببه عدم التعاون العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وخسرت الأمة مليارات الدولارات واسهمت في التدخل الخارجي والحروب الطائفية والعرقية، والعدالة الاجتماعية توحد النسيج الاجتماعي ودولة الرفاه تحقق الاستقرار ولكن الجوع والبطالة تدفع للتطرف .

إن حجم التجارة العربية البينية حسب ما أعلنه الأمين العام للجامعة العربية في مارس ٢٠١٧م، لا تتجاوز ٨-١٠٪ من مجمل التجارة العربية الخارجية، كما أن التعاون الثقافي في أدنى مستوياته، التعاون في انتقال الطلاب بين الجامعات العربية بما يدرس في الجامعات الغربية خاصة مع انتشار فروع للجامعات الغربية في الدول العربية وما له من آثار سلبية على الثقافة والحضارة العربية.

ويمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا أيضًا التي كانت أعداد المواطنين الذين تحت خط الفقر عام ١٩٧٠م، وصلت ٥٢٪ ولكن سياسة التصنيع جعلت هذه النسبة تنخفض عام ٢٠٠٢ م، إلى ٥٪ فقط، لأن ماليزيا أخذت بالتصنيع حيث أن خطة مهاتير محمد للنهوض بماليزيا اعتمدت ثلاثة محاور التعليم ومحور التصنيع والمحور الاجتماعي. فقد انفقت ماليزيا عام ١٩٩٦م، ٢,٩ مليار دولار بنسبة ٢١,٧٪ من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي وازداد هذ الإنفاق عام ٢٠٠٢م، إلى ٣,٧ مليار دولار ما يعادل نسبة ٢٧,٨٪ من إجمالي النفقات الحكومية.

إن دول النظام الإقليمي العربي تملك رأس المال واليد العامة والمهارات اللازمة وفي حالة الاعتماد المتبادل بينها يمكن أن تتخلص من تحدياتها الداخلية بالإرادة السياسية والتعاون والعمل المشترك لأن الأمن القومي العربي متداخل بين هذه الدول.

قضايا التحديات الخارجية والتضامن العربي

واجهت الأمة العربية عدة تحديات منذ استقلالها، وكان أخطر تحد هو إنشاء دولة إسرائيل لتكون عائقًا ضد وحدة الأمة وخاضت الدول العربية عدة حروب ضد إسرائيل، وشاركت جيوش الدول العربية عام ١٩٤٨م، في الحرب ضد إسرائيل وكانت قيادة عربية موحدة ، ومع العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، كان موقفًا عربيًا مشتركًا شعبيًا ورسميًا، ورغم الحرب الباردة العربية في الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، إلا أن هناك تضامنًا عربيًا، ورغم انتكاسة عام ١٩٦٧م، فقد شاركت الجيوش العربية، وكانت قمة الخرطوم في سبتمبر من نفس العام التي عرفت بقمة اللاءآت الثلاثة محل إجماع عربي، وكانت المصالحة المصرية السعودية وتقديم الدول العربية البترولية المساعدة لدول المواجهة للعدوان وكان تضامنًا عربيًا قويًا.

وأثناء حرب رمضان /أكتوبر ١٩٧٣م، والانتصار الذي حقق العبور لقناة السويس وخط بارليف، استعمل الملك فيصل رحمه الله ملك المملكة العربية السعودية سلاح البترول ضد الدول المؤيدة لإسرائيل، وكانت قمة التضامن العربي الإسلامي، قبل ذلك عام ١٩٦٩م، إثر حريق المسجد الأقصى استطاعت الدول العربية في حشد الطاقات الإسلامية بعلاقات الملك فيصل بالدول الإسلامية، وعلاقات الرئيس عبد الناصر الإقليمية والدولية وكانت قمة الرباط التي أسست لمنظمة التعاون الإسلامي، فكان التعاون بين الدول العربية آنذاك كافلاً لحشد الدول الإفريقية والآسيوية لدعم القضايا العربية، فقد قطعت بعض الدول الإفريقية التي لها علاقات مع إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية.

إن الخلافات السياسية خلال العقود الماضية كان يتم تجاوزها لتحقيق الأمن القومي العربي قبل أن ينهار النظام الإقليمي العربي في السنوات الأخيرة.

أما التحدي الآخر فهو تحدي تصدير الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، وهو التحدي الذي وقفت دول المجلس الخليجي وأغلب الدول العربية متضامنة مع العراق، واستطاع الدعم الخليجي يحقق على صمود العراق ونهاية الحرب، في ما يسمي آنذاك بالجبهة الشرقية، ولكن احتلال العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، كان كارثة على التضامن العربي وانقسام الصف العربي وأدى إلى التدخل الأجنبي في المنطقة، وبعد أن كان الخطر على الأمن القومي العربي نابعًا من القوى الإقليمية والدول الكبرى، أصبحت بعض الدول العربية تخشى بعضها ودفعها لعقد تحالفات مع الدول الأجنبية لحماية نفسها، وأسهم انهيار التضامن العربي إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، مما فتح المجال لتوسع النفوذ الإيراني في كل من العراق وفيما بعد في سوريا واليمن ولبنان، وهذا يحتاج إلى إعادة التضامن العربي لمواجهة هذا الخطر القادم من الجبهة الشرقية .

وتأتي القضية الثالثة التي تواجه الأمن القومي العربي وتحتاج موقفًا عربيًا موحدًا، فهي قضية المياه، فإن تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن كان أحد أسباب حرب يونيو ١٩٦٧م، وكانت أول قمة عربية قد عقدت عام ١٩٦٤م، لمواجهة خطر تحويل مياه نهر الأردن، ونجد الخطر الحالي بناء السدود في إثيوبيا على منابع نهر النيل مما يهدد الأمن القومي المصري والسوداني، فسد النهضة يمثل كارثة للأمن القومي المصري وبالتالي العربي، ولعبت إسرائيل دورًا حيويًا في دعم بناء السد بالمستشارين والدعم المالي للتأثر على أمن مصر وهذا يحتاج إلى تضامن عربي لمواجهة الخطر المائي الإثيوبي، فأمن مصر نقطة ارتكاز للأمن القومي العربي.

والتحدي الرابع وهو نقل الولايات المتحدة السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في ١٤ مايو وإعلان الرئيس الأمريكي ترامب في ديسمبر ٢٠١٧م، أن القدس عاصمة لإسرائيل وهو مخالف لقرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، وجاء هذا الإعلان ونقل السفارة ليعكس حالة الضعف في النظام العربي في الوقت الذي تردد رؤوساء الولايات المتحدة السابقين من نقل السفارة، وقد سميت القمة العربية التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية قمة القدس أبريل الماضي، وهي قضية عربية إسلامية واخيرًا عقدت قمة استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في استنبول في الثامن عشر من مايو الماضي في محاولة لدعم القضية الفلسطينية وخاصة لعدم تهويد القدس، وتأتي القمة العربية والقمة الإسلامية لتفعيل التعاون العربي والإسلامي لإنقاذ القدس ونقل القضية إلى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمحكمة الجنائية ضد جرائم إسرائيل، ولكن إن إقدام إدارة ترامب على هذه الخطوة يأتي لغياب تضامن عربي قوي على غرار حرب ١٩٧٣م، عنما تضامنت الدول العربية وهددت مصالح الدول التي أيدت إسرائيل.

الدور الإسرائيلي في تفكيك التضامن العربي

إن الاستراتيجية الإسرائيلية وحتى الحركة الصهيونية قبل إعلان إسرائيل كانت تعمل على إثارة الخلافات بين الدول العربية ودعم الأقليات العرقية والدينية في المنطقة العربية لإضعاف الدول العربية . فقد أكدت مراسلات بن غوريون – شاريت على أهمية إثارة النزاع بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي العربي، كما أكدت وثيقة استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات عام ١٩٨٢م، (Oded Yinon, A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties)، وأكدت بالذات على تقسيم العراق وسوريا والسودان وغيرها، كما قال رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية شلومو جازيت

الخلافات السياسية بين الدول تختفي ولكن الخطورة أن تتحول إلى خلافات تؤثر على النسيج الاجتماعي للشعوب العربية

النظام العربي يمر الآن بمرحلة حرجة رغم ما يتوفر لديه من مصادر قوة أدت إلى اختراق القوى الإقليمية والكبرى

(١٩٧٤-١٩٧٩م) على أن إسرائيل تفضل التفاوض مع الدول العربية منفردة لتحصل على تنازلات منها لأن الدول العربية في حالة وفد مشترك يصعب الحصول على تنازلات منهم، ثم أنه من خلال المفاوضات الثنائية تثير النزاعات وعدم الثقة بين الدول العربية. إن إسرائيل لا تملك مقومات القوة لا بشريًا ولا اقتصاديا وليس لها عمقًا استراتيجيًا، ولذلك استراتيجيتها تقوم على الاعتماد على دول عظمى كما تفعل مع الولايات المتحدة وإثارة الخلافات الداخلية بين الدول العربية والنزاعات بينها وأيضًا مع الجوار الجغرافي التي تطلق عليها استراتيجية الأطراف، فقوة إسرائيل نابعة من الخلافات العربية ودعم الولايات المتحدة.

وكانت استراتيجية مناحم بيغن في الدخول في مفاوضات كامب ديفيد ١٩٧٨م، هي إخراج مصر من المعادلة العسكرية في الصراع العربي - الإسرائيلي لأنها أكبر قوة عسكرية عربية وأكثرها سكانًا، فتقييدها بمعاهدة يجعل إسرائيل لا تخشى من توازن القوة العسكرية خاصة أنها خاضت أربعة حروب مع مصر، وبعد كامب ديفيد شنت إسرائيل حرب لبنان ١٩٨٢م، لإخراج منظمة التحرير وحروبها المتتالية في لبنان والحرب على غزة.

لقد استطاع وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر في عهد الرئيسين نيكسون وفورد في نقل القضية الفلسطينية من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع عربي - عربي ثم تحويلها

إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، ووصلت الأمور بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م، إلى خلافات فلسطينية والتنسيق الأمني للسلطة الفلسطينية مع قوة الاحتلال الإسرائيلي.

ضرورة العودة للتضامن والعمل الجماعي العربي

إن النظام العربي الحالي في حالة لا يحسد عليها، في ظل وجود ثلاث قوى إقليمية الآن، تركيا وإيران وإسرائيل إضافة لإثيوبيا في القرن الإفريقي تهدد الأمن المائي، ولذلك يبدأ التضامن الفعال من البنية الاقتصادية للدول العربية تعاون وفقًا للنظرية الوظيفية في العلاقات الدولية التي نجحت أوروبا بتطبيقها حتى وصلت إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك تحتاج الدول العربية إلى تفعيل العلاقات على مستوى المؤسسات المتعددة مثل النقابات والمنظمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، تفعيل المنظمات الاجتماعية لإعادة اللحمة الاجتماعية التي تراجعت في ظل القطرية.

وحيث أن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في ظل العولمة فلا بد من ميثاق شرف إعلامي للابتعاد عن إثارة الطائفية والعرقية بين الشعوب العربية، ولعل أخطرها هو الغزو الفكري لبعض النخب في العالم العربي والتسميم السياسي بمعنى نشر قيم وأفكار معينة في مجتمع ما وتشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بطريقة تدريجية من أجل خلخلة البنية العقدية والتماسك النفسي للمجتمع، وهذا ما تركز عليه إسرائيل، فالغزو الثقافي من أخطر ما يهدد تماسك الشعوب العربية.

ويأتي التسميم السياسي من خلال انتشار مراكز الأبحاث الغربية المرتبطة بالأجهزة الأمنية الغربية تحت مسميات متعددة لاختراق المجتمعات العربية والنخب السياسية، مثل مؤسسة راند الأمريكية ومعهد بروكنجز الأمريكي ومؤسسة كارنيجي الأمريكية ومركزها في الشرق الأوسط، بيروت ومعهد المشروع الأمريكي وغيرها.

إن النظام العربي بحاجة لاستراتيجية تتبناها الجامعة العربية والتأكيد على الدبلوماسة الشعبية من أجل التواصل بين الشعوب العربية وهي مع الأسف مهملة من الحكومات العربية علما أن الدول الكبرى مهتمة بها كقوة ناعمة لاختراق المجتمعات الأخرى. وانتشار المجالس الثقافية لكثير من الدول الأجنبية، ونحتاج إلى مؤسسات ثقافية تنشر الثقافة العربية والإسلامية لتقف في وجه الغزو الفكري الذي يسعى لتفكيك المجتمعات العربية وتشجيع النعرات العرقية والطائفية.

والأخطر الذي يهدد التماسك انتشار اللغات الأجنبية في كثير من المجتمعات العربية على حساب اللغة العربية الأم الموحدة للأمة، ونجد التشجيع المشبوه على الحديث باللهجات العامية في المؤسسات التربوية من أجل تعميق القطرية، بل تفتيت البنية الثقافية داخل المجتمعات في داخل الدولة الواحدة، مثل تشجيع الكردية في العراق وسوريا والأمازيغية في بلدان المغرب العربي بدعم من دول غربية مثل فرنسا ودعم اللهجة الأمازيغية. واللغة هي الوعاء الثقافي إلى الأمة وبحاجة إلى إعادة الاهتمام بالمؤسسات الثقافية العربية وتبادل البعثات الدراسية بين الدول العربية، وكما أن هناك فروعًا لجامعات أجنبية، فلماذا لا تكون فروع لجامعات عربية عريقة في دول عربية أخرى.

لا يمكن لدول عربية منفردة أن تحقق مصالحها الوطنية بعيدة عن الدول العربية الأخرى فالمصير العربي مترابط

ويجب تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية والاستثمارات، فالعلاقات الاقتصادية عامل مهم لربط الشعوب مع بعضها، فالاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية أو بينها والولايات واليابان أدى لعلاقات سياسية جيدة، ووجود تعاون اقتصادي بين الدول العربية مع الجوانب الأخرى الثقافية والأمنية وغيرها تعزز من التعاون بين الأنظمة العربية.

إن الخلافات السياسية بين الدول تختفي ولكن الخطورة أن تتحول إلى خلافات تؤثر على النسيج الاجتماعي للشعوب العربية، ولذلك فلا بد من استراتيجية تعزز العلاقات بين الشعوب لأنها هي صمام الأمان لإعادة الشعور القومي والرابطة الإسلامية بين الشعوب العربية التي بدورها يمكن أن تؤثر على سياسات الدول ودفعها للتعاون فيما بينها، خاصة أن النظام العربي يمر الآن في مرحلة حرجة أدت إلى اختراق القوى الإقليمية والكبرى، رغم ما يتوفر لديه من مصادر القوة، علمًا بأنه لا يمكن لدول عربية منفردة أن تحقق مصالحها الوطنية بعيدة عن الدول العربية الأخرى، فالمصير العربي مترابط، ويحتاج لاستراتيجية شاملة تحقق الأمن والاستقرار وتعيد للنظام العربي دوره الإقليمي والعالمي إذا توفرت الإرادة السياسية للقيادات السياسية العربية.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبدالعزيز سابقًا

تسعى دول الخليج لتجنيب الوطن العربي الهيمنة الدولية والإقليمية

دور دول مجلس التعاون الخليجي بين حفظ الأمن العربي والمنافسة الإقليمية

تعتبر العلاقات ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومحيطها العربي علاقات أزلية، تاريخية، مصيرية ولا يمكن فصل الخليج عن العالم العربي ولا الوطن العربي عن دول المجلس فبذلك تعتبر العلاقات تكاملية ولا تكتمل الكفتين إلا سويًا ومعًا وذلك ليس وليد الظروف الحالية إنما هي علاقات قدرية ضاربة في جذور التاريخ الماضي والحديث فجزيرة العرب كانت ومازالت ملهمة لمشاعر جميع العرب والمسلمين فإليها تهوى أفئدتهم ومشاعرهم يوميًا للصلاة أو لإداء مناسك الحج والعمرة. إذا كان هذا هو منطق السياق التاريخي للعلاقات الخليجية العربية فإن المصير المستقبلي للوطن العربي مرهون بتطوير وصلابة تلك العلاقات وزيادة نموها في جميع المجالات سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية وغيرها في ظل ما تعانيه المنطقة العربية من متغيرات داخلية ومن أطماع خارجية واستهداف إقليمي والتي تستوجب مزيدًا من التلاحم والتنسيق العربي من المحيط إلى الخليج.

د. عبد الله بن علي آل خليفة

لقد مرت المنطقة العربية مؤخرًا بتغيرات دراماتيكية سريعة ومذهلة أدت إلى تبدل بعض النظم السياسية فيما لا تزال هذه التغييرات تهدد نظمًا أخرى ومن يتأمل المشهد السياسي الحالي يرى أن بدأت تتشكل فيه خريطة سياسية للمنطقة مغايرة عما كانت عليه قبل ما سمي بـ (الربيع العربي) حيث مرت المنطقة العربية بحالة عدم استقرار في بعض دولها مما شكل تهديدًا للوضع الأمني في المنطقة بمرحلة مهمة من تاريخها الحديث الذي أتى بمردود عكسي وسلبي على واقع المجتمع العربي سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلى مصلحة العلاقات الخليجية – العربية، الأمر الذي أدى لظهور أيديولوجيات مختلفة ومتصارعة تنطوي تحت الحرية وشعارات الديمقراطية لكن تتبنى أجندات إقليمية ودولية، لذلك اعُتبرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأكثر أمنًا واستقرارًا في المنظومة العربية و أخذت على عاتقها زعامة العالم العربي والتي أتبعت فيه مسارين مهمين هما:

١- **تفعيل القوة الناعمة** حيث تمتلك دول المجلس من تلك القوة الكثير منها ما أدى إلى بروزها كقوة إقليمية تسعى إلى أن تكون عالمية لا يستهان بها وتأتي تلك القوة كما عرفها المفكر الأمريكي جوزيف ناي بأنها تقوم على توظيف الوسائل الاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية والثقافية بهدف تشكيل آلية ناعمة تتمثل في القدرة على التأثير على الآخرين بالأقناع والاستقطاب دون الإكراه أو إعطاء مكانة لفعل ما لذلك اتجهت دول المجلس لتفعيل تلك الأدوات والتي منها:

أ- دأبت دول المجلس إلى تقديم المساعدات والمنح المالية إلى الدول العربية بهدف المساعدة من أجل تطوير البنى التحتية ودعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لتلك الدول وهذا هو نهج دول المجلس التي اعتادت على تقديم المساعدات والمنح المالية والاقتصادية للدول العربية الشقيقة مستلهمة بذلك توجهها القومي وأصالتها العربية التي تنبع من إيمان عميق بوحدة الشعب العربي، فقد أشار تقرير لصندوق النقد العربي عن اقتصاد السعودية أن الرياض تقدم مساعدات مالية كبيرة للعديد من الدول من خلال رصدها دعمًا ضخمًا لدول المنطقة وذكر التقرير أن المساعدات المالية المباشرة المقدمة من المملكة العربية السعودية للدول العربية بلغت أكثر من ٢٢,٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير ٢٠١١ حتى أبريل ٢٠١٤م، حيث أتت جمهورية مصر العربية في مقدمة الدول المتلقية للمساعدات المالية بما مجموعة ٦,٥ مليار دولار لنفس الفترة، تلتها الجمهورية اليمنية في المرتبة الثانية بما مجموعة

دول المجلس الأقدر على ملأ الفراغ الأمني والدفاع عن أراضيها ومصالحها والتي كانت أمريكا تشغله قبل موجة الربيع العربي

٣,٨ مليار دولار لنفس الفترة، وقد جاءت المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الثالثة بقيمة بثلاثة مليارات دولار، وفي المرتبة السادسة جاءت الضفة الغربية وقطاع غزة بمساعدات بلغت ١,٨ مليار دولار ثم قدمت مساعدات للسودان وجيبوتي بلغت ١,٦ مليار دولار.

ب- استطاعت دول المجلس من تأسيس صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Founds (SWF) منذ فترة ليست قصيرة استفادت من تراكم المبالغ الضخمة من مردودات مبيعات النفط والغاز واستطاعت بذلك من منافسة دول أوروبية في تلك الثروات فقد بلغت أصول الصناديق الخليجية إلى حوالي ٢ ترليون و٩٨١ مليار دولار وهو ما يعني أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الثروات السيادية في العالم وهي نسبة كبيرة بالنسبة إلى ٦ دول فقط أعضاء مجلس التعاون في الفترة التي أعلنت فيه السعودية عن مشروعها الطموح لتطوير صندوقها السيادي بما يزيد عن ٢ ترليون وزيادة حصة استثماراتها الخارجية من ٥ إلى ٥٠٪ من إجمالي الصندوق السيادي بحلول عام ٢٠٢٠م، وبتلك الاستراتيجية في تنمية صناديق الثروة السيادية فقد حققت دول المجلس أذرع استثماراتية لها في تنمية دول العالم العربي وبعض الدول النامية محققة بذلك أفضل استعمال للأداة اللينة في الاستثمار والذي مع قدوم الفترة القادمة سيبلغ المردود المالي أحد الروافد من روافد الدخل لدول المجلس مستقبلاً.

ج- المساعدات الإنمائية المقدمة من المؤسسات والجمعيات الخيرية غير الحكومية تجاه بعض الدول العربية من أجل رفع مستوى قطاعات التنمية المهمة بالدول سواء منها الاقتصادية أو التجارية أو الصناعية أو البنى التحتية والأهلية التي تمس مصلحة المواطن العادي يوميًا كشبكات النقل والكهرباء والماء والصرف الصحي والمؤسسات التعليمية والصحية وتحسين مستوى أداء الموانئ البحرية والجوية في العديد من دول شمال إفريقيا وآسيا إضافة إلى تمويل العمليات الإنسانية وإيواء اللاجئين في الأماكن التي تتعرض للنزاع أو الإقتتال في الدول العربية.

٢- **تفعيل أدوات القوة الصلبة:** يعتبر دخول الألفية الجديدة وبداية القرن الواحد والعشرين تغييرًا شاملاً في السياسة العالمية ومنها الإقليمية والعربية بالخصوص حيث أخذ مسار ومستقبل المنطقة العربية بالتغيير من القوى الإقليمية الكلاسيكية سواء منها العربية (مصر، العراق، سوريا) أو غير العربية (تركيا، إيران) إلى لاعبين وفاعلين جدد وهم تحديدًا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صاحبه نجاحًا في بناء القاعدة الاقتصادية والتنموية الكبرى والتي بدورها عززت عوامل مهمة منها حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الرضا الشعبي عن الحكومات في دول المجلس والتي أهلها إلى تبوء مراكز عليا في مستوى الرضا الشعبي وتزايد حجم القوة والنفوذ السياسي والنشاط الدبلوماسي الذي وضع أرضية إلى توسيع دائرة اهتمامها في محيط أكبر وأوسع ومن ثم نجاحها في إدارة وتقديم الحلول في أماكن الأزمات والصراعات الإقليمية الأمر الذي صاحبه في تحديث وتوسيع حجم القوة العسكرية الذي أعطاها ميزة وأفضلية بسبب حداثة وتنويع المنظومات العسكرية الفاعلة وبذلك فقد أدت تلك العوامل بدول المجلس إلى اجتياز مرحلة التوازن الإقليمي إلى مرحلة الريادة في المجال العسكري والأمني في الإقليم ومن ثم المحيط، ومن أجل الحفاظ على تلك الريادة فقد اتجهت دول المجلس إلى تفعيل بعض الأدوات والتي منها:

أ- تفعيل القوة الدبلوماسية والتي اتجهت فيه إلى العمل الجماعي بالتعاون مع مؤسسات العمل الدولية المشتركة والتي عززتها كفاءة الدبلوماسية الوطنية الخليجية في توظيف واستغلال مواردها الطبيعة والبشرية في بناء قوتها السياسية الخارجية الأمر الذي عزز من مساعيها الداعية إلى تجديد وتوسيع دور نفوذها الخارجي إلى جانب مشاركتها على الأنشطة الإنسانية والثقافية العالمية والإقليمية كالانخراط في فعاليات كبيرة مهمة ومنها أعمال الإغاثة الإنسانية ومهام حفظ السلام ومواجهة الكوارث إلى جانب المشاركة الدبلوماسية وعلى المستوى الشعبي في حوارات الحضارات والتسامح الديني وغيرها من الفعاليات الحضارية والإنسانية التي أبرزت دور القوة الدبلوماسية المرادفة لها الدور الشعبي والأهلي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي.

ب- تفعيل القوة العسكرية: عملت دول مجلس التعاون على محاصرة إيران بصورة مغايرة عما كانت عليه السياسة السابقة المتبعة من قبل دول المجلس ولا سيما التي كانت مركزة على مواجهة تداعيات ما سمي بـ(ثورات الربيع

العربـي) وكذلـك مواجهـة جماعـات الإسـلام السياسـي ويأتـي ذلـك الاتجـاه المحاصـر لسياسـات إيـران التوسـعية في المنطقـة العربيـة ابتـداء مـن الملـف اليمنـي حيـث انطلقـت عمليـة "عاصفـة الحـزم" في مـارس ٢٠١٥ م، ضـد جماعـة الحوثيـين في اليمـن المدعومـين إيرانيًـا، تلـك العمليـات التـي أتبعتهـا مبـادرة تأسـيس التحالـف الإسـلامي مـن أجـل محاربـة الإرهـاب في فبرايـر ٢٠١٦م، والـذي يتكـون مـن مـا يقـارب ٤٠ دولـة، هـذه الاسـتراتيجية الجديـدة التـي أتـى بهـا خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبدالعزيـز والهـدف منهـا إعـادة تشـكيل توازن جديـد في المنطقـة العربيـة مـن أجـل مواجهـة إيـران واحتـواء نفوذهـا المتصاعـد في المنطقـة العربيـة والإقليميـة ومـدى تأثـير دول المجلـس في الحـد مـن مناطـق النفـوذ الإيرانيـة وتضييقهـا ومـن ثـم فـإن دول المجلـس تعمـل علـى محاصـرة مناطـق النفـوذ الإيرانيـة ومنهـا:

١- اسـتطاعت دول المجلـس كسـب دول مثـل السـودان والصومـال ودول القـرن الإفريقـي مـن توسـع النفـوذ الإيرانـي الـذي يسـعى لبنـاء قواعـد عسـكرية هنـاك مسـتقلة تـردي الأوضـاع الاقتصاديـة في تلـك الـدول، ومـن تلـك المؤشـرات مشـاركة السـودان في عمليـة عاصفـة الحـزم بقـوات بريـة وجويـة وقـد شـارك كذلـك في الائتـلاف الإسـلامي ضـد الإرهـاب فيمـا شـاركت دول القـرن الإفريقـي في تقديمهـا للتسـهيلات العسـكرية لقـوات التحالـف في الوقـت الـذي تزامـن مـع موقفهـا السياسـي والدبلوماسـي الداعـم للإئتـلاف الإسـلامي ضـد التوجـه الإيرانـي في المنطقـة.

٢- كان للموقـف الخليجـي إزاء الأزمـة السـورية تأثيـره المباشـر في المواقـف العربيـة والتـي جـاءت متلائمـة مـع مطالـب دول المجلـس التعـاون بتبنـي مواقـف منتشـرة إزاء نظـام بشـار الأسـد ومنهـا وقـف أشـكال التعامـل الدبلوماسـي كافـة مـع دمشـق وتشـديد العقوبـات الاقتصاديـة المفروضـة عليهـا عـلاوة علـى فتـح قنـوات اتصـال مـع المعارضـة السـورية وتوفيـر كافـة صـور الدعـم السياسـي والمـادي لهـا ومـا تـلاه مـن مواقـف وخطـوات تصعيديـة لإدراكهـا أن هـذه الأزمـة قـد وصلـت إلـى منزلـق خطيـر سـتكون لـه تداعياتـه السياسـية ليسـت علـى دول المجلـس فحسـب بـل إلـى دول العالـم العربـي والإقليـم مازالـت سـوريا تعتبـر الحديقـة الخلفيـة لإيـران حيـث تعـج السـاحة السـورية بالعديـد مـن المليشـيات الإيرانيـة المسـلحة والمليشـيات التـي تتلقـى دعمًـا وتوجيهًـا مباشـرًا مـن طهـران، ولعـل خطـوة المملكـة العربيـة السـعودية لإعـادة تشـكيل "الهيـأة العليـا للمفاوضـات" في اجتمـاع الريـاض ٢ والـذي عقـد في ٢٢ نوفمبـر العـام الماضـي مـن أجـل احتـواء النفـوذ الإيرانـي هنـاك مـن أجـل فـك الارتبـاط مـا بـين روسـيا وإيـران، تتجـه دول المجلـس في رغبتهـا تلـك هـو عـدم تجاهـل الاعتبـارات والدوافـع الإقليميـة لهـا الآخـذة في التطـور في موقفهـا إذ ثمـة رغبـة أكيـدة نابعـة مـن دول المجلـس هـو عـدم تحـول سـوريا إلـى عـراق جديـد بسـبب زيـادة النفـوذ الإيرانيـة هنـاك وفي الوقـت نفسـه لا ترغـب دول المجلـس بـأن تبقـى غائبـة عـن تحديـد مصيـر سـوريا كبلـد عربـي إقليمـي مهـم في المنطقـة العربيـة إذ أن خسـرانه سـوف يفاقـم الوضـع السياسـي والأمنـي في المنطقـة ناهيـك عـن أن نجاحهـا في اسـتغلال الفرصـة السـانحة في التخلـص مـن النفـوذ الإيرانـي في سـوريا سـيؤدي بالتبعيـة إلـى التخلـص مـن المليشـيات المدعومـة مـن غيـر أن في لبنـان كحـزب الله الإرهابـي وغيـره، فيمـا تشـير الأزمـة السـورية الحاليـة إلـى إحـدى سـاحات الشـد والجـذب في العلاقـات الخليجيـة-الإيرانيـة ولذلـك فـإن الهـدف مـن وراء التهديـدات الإيرانيـة مؤخـرًا لـدول المجلـس إنمـا هـي محاولـة منهـا لثنـي دول المجلـس عـن دعـم ومـؤازرة المعارضـة السـورية وإحجـام الدعـم المالـي عنهـا.

٣- محاولـة دول المجلـس والمتمثلـة في المملكـة العربيـة السـعودية الانفتـاح علـى العـراق مـع الأخـذ بالاعتبـار بـأن النفـوذ الإيرانـي بـات متجـذرًا في العـراق لا سـيما بعـد عـام ٢٠٠٣م، بحيـث توالـت الحكومـات العراقيـة ذات الطابـع الإيرانـي، فقـد أصبـح الأمـر ذات صعوبـة بالغـة في التعقيـد بسـبب أنشـاء ودعـم إيـران للمليشـيات المسـلحة وتموضعهـا عسـكريًا وسياسـيًا وكان الهـدف واضحًـا وهـو سـلخ العـراق عـن عروبتـه واعتبـاره تابـع للسياسـة الإيرانيـة ومما سـاعد في ذلـك التغييـر الديموغرافي الكبيـر الـذي قامـت بـه إيـران منـذ تلـك الفتـرة والتـي تزامنـت في الإطاحـة بنظـام صـدام حسـين في إبريـل ٢٠٠٣م، إلا أن المؤشـرات الحاليـة تشـير إلـى أن العـراق في طـور التخلـص مـن الهيمنـة الإيرانيـة ويسـعى إلـى العـودة لمحيطـه العربـي ويمكننـا القيـاس علـى ذلـك الموقـف الظاهـر لنـا جليًـا مـن خـلال الانتخابـات الحاليـة (منتصـف شـهر مايـو٢٠١٨م) والـذي أظهـرت فـوز قائمـة سـائرون بقيـادة رجـل الديـن العراقـي البـارز مقتـدى الصـدر وهـو الـذي يمـر بحالـة فتـور سياسـي مـع إيـران بـل وتفضيلـه المحيـط العربـي علـى الفارسـي وقـد أتـى ذلـك الاسـتنتاج مـن خـلال زياراتـه قبـل فتـرة وجيـزة إلـى الريـاض وبعـض العواصـم الخليجيـة، في حـين بـادرت دول المجلـس متمثلـة بالمملكـة العربيـة السـعودية بتحسـين العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة مـع العـراق

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إحدى ركائز ودعامات العمل العربي والداعمة له بكل ما أوتيت من قوة من أجل العمل العربي المشترك

منذ عام ١٩٩٠م، بزيارة قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى بغداد في أبريل الماضي وهي تعتبر أهم زيارة على المستوى السعودي منذ ١٤ عامًا.

٤- تعتبر الساحة اللبنانية إحدى أهم مناطق النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وذلك من خلال منظمات إرهابية قامت بإنشائها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي كحزب الله والذي صنف كمنظمة إرهابية، لذلك تجد دول المجلس نفسها في مؤازرة الدور اللبناني السياسي الذي يرجح كفة الدولة على حزب يريد اختطاف البلاد وسياستها، وتأتي تلك المؤازرة في مساندة دول المجلس وفي طليعتهم المملكة العربية السعودية لرئيس الوزراء اللبناني دولة الرئيس سعد الحريري حين تراجع عن استقالته في شهر نوفمبر الماضي، صحيح أن الانتخابات الحالية قد ظهرت تقلص عدد المقاعد التابعة لتيار المستقبل بزعامة الحريري إلا أنه يبقى الزعيم الأوفر حظًا في تشكيل الحكومة، أن مواجهة النفوذ الإيراني في لبنان أصبح أكثر قناعة من ذي قبل بفعل هيمنة إيران على مفاصل الدولة وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية الأمر الذي تداركته المملكة العربية السعودية قبل فترة بوقف المساعدات التي تقدمها الرياض للحكومة اللبنانية خاصة فيما يتعلق بملف دعم الجيش اللبناني وتهدف من ذلك هو إقصاء دور حزب الله من استغلال الدولة اللبنانية، في الوقت الذي اتجهت فيه دول المجلس حاليًا إلى استصدار قائمة بالأشخاص والكيانات الداعمة والممولة للإرهاب بحيث أتت كوادر حزب الله على رأس تلك القوائم في الوقت الذي ترى فيه دول المجلس أن بإمكان اللبنانيين أنفسهم للتصدي لتلك الخروقات والوقوف ضد تنامي النفوذ الإيراني المستمر في الأراضي اللبنانية وأذرعها المنتشرة في لبنان.

تعتبر العوامل الخارجية من أهم محددات التوجه الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهذا يبدو طبيعيًا فجميع الدول والمنظمات تتأثر بالعوامل الخارجية في توجهاتها وفي تبني مواقفها لكن الأمر بالنسبة لدول المجلس يبدو أكثر من ذلك بحكم أهمية الدور القيادي الملقى عليها حاليًا والتي حققت منه ميدانًا واسعًا في مساعدة الدول العربية الشقيقة والذي سينعكس بطبيعة الحال إلى علاقات دولية أوسع وأشمل لذلك فقد أصبحت دول المجلس حاليًا هي الأقدر لملء الفراغ الأمني والدفاع عن أراضيها ومصالحها والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشغله ما قبل موجة الربيع العربي ومن ثم توجهها إلى إعادة تمركزها في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى تطلعات من قبل دول كبرى كالصين وروسيا ودول إقليمية كالهند لمحاولاتها التوغل سياسيًا وعسكريًا بالمنطقة، لقد أدى هذا الوضع الدولي الجديد الذي صاحبه تزايد في حدة الأزمات والصراعات والتهديدات التي تعج بها البيئة الدولية كالإرهاب والجريمة المنظمة وموجات الثورات والحركات المتطرفة والانفصالية وزيادة في ما عرف بالفاعلين من غير الدول (Non State Actors) إلى زيادة الإنفاق العسكري لدول المجلس من أجل بناء المنظومة العسكرية والأمنية التي تصاحب تلك التهديدات، لقد اتجهت دول المجلس إلى عقد تحالفات وتوازنات مع قوى جديدة تضمن للمنطقة الأمن والاستقرار وهو ما يفسر التقارب الخليجي- الأوروبي الذي يعد محاولة من دول المجلس لموازنة النفوذ الدولية والإقليمية المتزايدة، كذلك سعت إلى عقد تحالفات مع دول عربية محورية كجمهورية مصر العربية ضد الإرهاب وحماية الممرات والمضائق المائية مؤكدين أن الدفاع عنهم هو من صميم الدفاع الأمن القومي الخليجي والعربي لافتين إلى أهمية موقعهم الاستراتيجي وبخاصة بواباته البحرية وفي مقدمتها باب المندب الذي يتحكم بجزء كبير من التجارة العالمية وكذلك مضيق هرمز الذي لا يقل أهمية عن باقي المضائق والممرات المائية ليست بسبب أهميته لدول المجلس فحسب بل تمتد إلى الدول المطلة على حوض مياه الخليج العربي ومنها إيران والعراق والذي يتدفق من خلاله ما نسبته أكثر من ٤٠٪ من النفط العالمي.

الخاتمة:

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إحدى ركائز ودعامات العمل العربي والداعمة له بكل ما أوتيت من قوة من أجل العمل العربي المشترك إذ أخذت دول المجلس على عاتقها من الثلاثة عقود الماضية نهجًا مغايرًا من العمل السياسي الخارجي المدعوم بالقوة الاقتصادية والعنصر البشري المؤهل، وظهر ذلك جليًا بعد موجة ما سمي ب(ثورات الربيع العربي) في مساعدة الدول العربية الشقيقة في محاور مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية بهدف تنمية تلك الأقطار العربية واجتيازها لتلك الفترة المضطربة في تاريخنا الحديث والمعاصر فيما تسعى دول المجلس في نفس الوقت بأن تجنب الوطن العربي الهيمنة الدولية والإقليمية من بعض القوى مستغلة تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية من أجل فرض أجندتها الانقسامية أو الطائفية وجعل الساحة العربية مكان للتنافس الدولي والإقليمي المحموم.

* كاتب متخصص في القانون العام والعلوم السياسية - مملكة البحرين

التكتل الخليجي المركزي أسهم في تحديد وصناعة السياسات العربية

دور الكتلة الخليجية "النوعية" في تفعيل العمل العربي المشترك

أي "كتلة خليجية"؟؛ هذا هو السؤال الأساسي الذي يوحي به مباشرة عنوان هذا المقال. فمفهوم الكتلة الخليجية لم يعد المحصلة التلقائية لمجموع دول مجلس التعاون الخليجي، على الأقل منذ الأزمة مع قطر في مايو ٢٠١٧م. وهناك دول ثلاث (قطر، سلطنة عمان، الكويت) تختلف سياساتها كليًا أو جزئيًا عن سياسات الثلاثي (السعودية والإمارات والبحرين)، مما يعني أن الحديث عن كتلة خليجية لا يعني دول مجلس التعاون الست، وإنما المجموعة المركزية في المجلس، والتي تعد الأقرب إلى بعضها من ناحية التنسيق السياسي والاستراتيجي، والأكثر توافقها والأقل تعارضها، وهي هنا السعودية والإمارات والبحرين، خصوصًا وأن الدول الثلاث الأخرى لم تشكل كتلة فيما بينها، ويبقى أن ما بين سلطنة عمان والكويت والثلاثي (السعودية والإمارات والبحرين) أكبر من أي تقارب بين أي منهما والسياسة القطرية.

د. معتز سلامة

ويعني مفهوم الكتلة تقارب التصورات والمدركات أو تطابقها بشأن مصادر تهديد الأمن القومي، والاستعداد من جانب أي طرف داخل الكتلة لإعلاء شأن علاقاته مع أطراف الكتلة على مصالحه مع أطراف آخرين من خارج الكتلة، ويعني أيضًا التقارب أو الاندماج في رؤى الأمن القومي، واستعداد كل طرف داخل الكتلة لاعتبار التهديد على إحداها تهديدًا لها جميعًا، وهو أمر لم يعد متحققًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، على الأقل منذ الأزمة مع قطر. ووفقًا لذلك، فإن اهتمام هذا الموضوع سينصب بالأساس على سياسات دول المجلس الثلاث السعودية والإمارات والبحرين، علاوة على الكويت وعمان، في تفعيل العمل العربي المشترك. وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من أطر الحركة الأساسية التي ينبغي على دول المجلس العمل لأجلها، تتمثل فيما يلي:

أولاً: مفهوم الكتلة الخليجية النوعية:

فأهم أساس يمكن أن يعزز دور الكتلة الخليجية في تفعيل العمل العربي المشترك، هو الحفاظ على وحدة هذه الكتلة نفسها، وهي الكتلة التي قامت في السنوات الأخيرة بدور قيادي عوضًا عن القوى العربية المركزية، وذلك يتحقق باستعادة التماسك داخل هذه الكتلة، والسعي إلى إعادة تأهيل العضو المتنافر مع السياسات الجماعية للكتلة، أو الخارج عن الإجماع المركزي داخلها، ولا يعني ذلك أن تعمل دول المجلس على استعادة قطر بوضعيتها الراهنة، وإنما حين تتوافر المؤشرات على رغبتها بالانسجام مع سياسات الكتلة، ودفع أذى قطر عن قطر، فذلك أضمن لصلابة وتماسك الكتلة الخليجية؛ حيث أن السياسات الانفرادية القطرية كانت أكثر ما انعكس سلبًا على العمل الخليجي والعربي بشكل عام.

ولكن في ظل تعذر التوافق على بناء كتلة تشمل دول مجلس التعاون الست في ضوء السياسات الانفرادية لقطر؛ فإن البديل هو العمل في سياق مفهوم "الكتلة النوعية" أو "الكتلة داخل الكتلة"، وهي التي تشمل الدول التي تتوافق بينها على السياسات، بما في ذلك إمكانية العمل مع دول عربية من خارج الكتلة كدعامة لتوجهات الكتلة الخليجية المركزية. ولقد حققت السعودية والإمارات والبحرين نجاحًا مهمًا في ذلك، يدلل عليه أن توجهات الدول الثلاث شكلت خلال الفترة الماضية أساسًا للتوجه العربي عمومًا، برز أثر ذلك في الواقع العربي، سواء إزاء قطر أو في اليمن أو مع العراق أو إزاء كل من إيران وتركيا، وإلى حد كبير، يمكن القول بأن هذا التكتل الخليجي المركزي

أسهم بنصيب وافر في تحديد وصناعة السياسات العربية، وهو ما انعكس على حال النظام العربي الذي برزت عليه مؤخرًا بعض ملامح الاستقرار.

وضمن هذا السياق، هناك أدوار لدول الوسط داخل الكتلة، التي تمثلها الكويت وسلطنة عمان، فهاتان الدولتان، لا تتفقان كليًا مع سياسات الثلاثي المركزي، لكنهما مستوعبتان تمامًا في الشاغل الخليجي العام، وتوظف كل منهما ذاتها بما يحقق المصلحة الخليجية، برز ذلك، سواء في الدور الذي لعبه البلدان في أوقات مختلفة في الأزمتين اليمنية والقطرية، أو في إدارة العلاقة مع إيران، بحيث أنه يمكن القول بأن أهدافهما أوثق مع مصالح دول الخليج أكثر من اتصالهما بمصالح دول من خارج الكتلة، وعملهما للأمن الخليجي أكثر مصداقية ووثوقية من عملهما لمصلحة أي توجهات أخرى خارج الكتلة الخليجية، على الرغم من استمرار التباين الجزئي بين سياسة كل منهما والتوجه المركزي في الكتلة الخليجية.

وفي الحقيقة، فإن مفهوم الكتلة النوعية داخل مجلس التعاون الخليجي، هو مجرد مفهوم كاشف عن شيء متحقق فعليًا داخل مجلس التعاون؛ حيث كانت هناك على الدوام دولة أو مجموعة مركزية تشكل الفاعل الأهم في صنع قرارات المجلس والتأثير في سياساته؛ ففي وقت من الأوقات عزفت أغلب دول المجلس عن لعب دور كبير في القرار العربي، بينما استأثرت دولة قطر بهذا الدور بشكل انفرادي، وهو الأمر الذي استمر حتى عام ٢٠١٣م، ولكن منذ الثورات العربية برز دول الكتلة الخليجية النوعية، أو الكتلة المركزية داخل الكتلة الخليجية والممثلة في كل من السعودية والإمارات والبحرين. ويمثل الوضع الخليجي الراهن -في ظل الأزمة القطرية-فرصة للثلاثي (السعودية والإمارات والبحرين) للعمل بمفهوم الكتلة المركزية؛ فغياب قطر وتراجع تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية يتيح فرصة أكبر أمام هذه الكتلة الخليجية النوعية لتعزيز العمل العربي الجماعي، بدلا من السياسات الانفرادية لقطر التي أثرت سلبًا على الحال العربي في كل فترات صعود الدور القطري.

ولقد أضاف الدور السعودي والإماراتي قدرًا كبيرًا من الحيوية في أداء الكتلة الخليجية عربيًا، في ظل رؤية استراتيجية أقدر على طرح تصور أكثر توازنًا بشأن الوضع العربي، الأمر الذي بدا انعكاسه الإيجابي على الحال العربي، وللتدليل على ذلك يمكن مقارنة الواقع العربي الحالي بالوضع قبل وبعيد ٢٠١١م؛ حيث عاد قدر من الاستقرار الآن إلى الواقع العربي مجملاً، وظهرت الدول العربية التي سقطت في الفوضى والاضطرابات في ٢٠١١م، أقرب إلى الاستقرار في ٢٠١٧ - ٢٠١٨م، وامتلكت مؤسسات الدولة العربية مقادير من الثقة الذاتية التي مكنت البعض منها من القضاء على خطر الإرهاب، والبدء في مشروع التحديث والبناء الوطني الداخلي.

ثانيًا: الأدوار العربية للكتلة النوعية:

هناك مجموعة من المرتكزات المحددة للدور العربي للكتلة الخليجية النوعية في هذه المرحلة، وهذه المرتكزات مستقاة من أزمات الواقع العربي الراهن، والمسؤولية التاريخية للدول الخليجية في مواجهة ذلك، ويمكن التركيز على أربعة مرتكزات أساسية للإسهام الخليجي في تفعيل الدور العربي، تتمثل فيما يلي:

١- **شراكات ثلاثية الأبعاد:** فعلى الرغم من الاختلاف العربي حول بعض السياسات الخليجية خلال فترة الثورات، وعلى الرغم من اختلاف السياسات الخليجية عن بعضها بعضًا، إلا أن المؤكد أن الثورات دفعت الكتلة الخليجية إلى الالتحام أكثر في الشؤون العربية، بعد أن ظلت عازفة عن لعب دور في الساحة العربية على مدى العقود، باستثناء حالة قطر في السنوات السابقة على الثورات تحديدًا. لكن بعد الثورات، قامت الكتلة الخليجية جماعة ومجموعات وفرادى بأدوار لا تزال تحدد مسار التفاعلات الإقليمية، وسوف تبقى تأثيراتها لعقود. فخلال فترة الثورات قامت دول مجلس التعاون بأدوار جماعية وفردية في الساحة العربية، جسدت فعليًا ما تحدث عنه المفكر الإماراتي د. عبد الخالق عبد الله في كتابه "لحظة الخليج في التاريخ العربي".

والآن وبعد سنوات الثورات، فإن الكتلة الخليجية تحتاج للعمل على أمرين أساسيين: أولهما: تصحيح بعض السياسات التي أنتجتها السياسات العربية لقطر في ظل عملية إعادة التقييم المستمرة، لأجل الوصول بالعالم العربي إلى وضعية استقرار أكثر استدامة، وثانيًا، تقديم النموذج الخليجي في إعادة الإعمار العربي، ليس فقط بالدعم المادي، وإنما بالأساس عبر توظيف الكتلة الخليجية شراكاتها الدولية وخبرتها التي راكمتها لعقود لمصلحة الدول العربية التي تعاني من ضعف القدرة على التواصل الدولي؛ فعلى مدى سنوات طويلة اكتسبت دول مجلس التعاون القدرة على بناء علاقات عامة ودولية مع الشركات والدول والمنظمات والكتل العالمية، وتستطيع دول المجلس توظيف قدراتها تلك في إشراك دول عربية في شراكات دولية تعود عليها بالفائدة، على أن تقوم هذه الدول ذاتها بعد ذلك بدور مساعد ومعزز للكتلة الخليجية، وهنا يمكن عمل شراكات ثلاثية، بين دول الخليج ودول أجنبية لمصلحة تلك الدول العربية، في تعاقدات وشراكات مركبّة، تمتزج فيها السياسة بالاقتصاد بالمصالح، ولا يستطيع أطرافها الفكاك منها بسهولة، وذلك يجعلهم في تماسك سياسي واقتصادي معزز بوضعية أشبه بوضعية الأحلاف. وذلك في الحقيقة ليس تفكيرًا جديدًا، وإنما مستقى من خبرة وتجربة الفترة الماضية، التي برزت بها ملامح على مثل تلك الشراكات ثلاثية الأضلاع.

بهذا تتشكل الكتلة الخليجية دولا عربية من بوتقة الفقر والتأخر، في الوقت الذي تستثمر شراكاتها مع القوى الدولية وتحول دون قيام حالات مستنسخة لـ"فلسطينيات" جديدة في دول الانهيار العربي. والهدف من ذلك تحقيق استفادة الدول العربية بمزايا النموذج الخليجي المدفوع بالإنجاز والقدرة، وسط محيط من الدول العربية المصابة بأمراض الفقر والبطء والتأخر والبيروقراطية. وينطلق ذلك من إدراك أن مشكلة العرب هي مشكلات اقتصاد وتعليم وتأخر في اللحاق بركب التنافس الدولي، وأنه كلما سد العرب تلك الفجوات مع الآخرين، فإن قدراتهم وفرصهم للانطلاق في المجالات الأخرى ستزداد.

٢- **بناء كتلة قيادية:** منذ ما قبل الثورات، ظلت الحقيقة الأبرز في النظام العربي هي غياب القيادة، وكان الوصف الأكثر شيوعًا للإقليم العربي بعد الثورات أنه "إقليم بلا قيادة"، حيث لم تكن هناك دولة أو مجموعة دول تتقدم لتمارس دورًا قياديًا، وفي ظل عزوف البعض وعدم قدرة البعض الآخر، وتغيرات مفهوم الدور القيادي، وفي ظل حاجة النظام العربي لمن يملأ هذا الدور، فإن الفرصة متاحة لتكتل قيادي من الكتلة الخليجية مع دولة عربية مركزية (تكتل خليجي مصري). وذلك استنباط من دروس ما تحقق في علاقات السعودية والإمارات والبحرين بمصر في الفترة الماضية، فصمود هذا التكتل القيادي في مواجهة قطر، يشير إلى ولادة شكل جديد من النظام الإقليمي، الذي تستطيع فيه دول التكتل ممارسة سياسات مناهضة ضد من يهدم القواعد والأصول العربية، ويخرج على الإجماع والمصالح التي يحددها هذا التكتل، والتصدي لتدخلات دول الجوار، مع طرح مجموعة من الأسس والمبادئ المطلوبة لاستعادة عمل النظام في ظل الوضع العربي الجديد.

هنا من المهم للتكتل القيادي الخليجي - المصري أن ينتقل بمحطته التالية ليصيغ موقفًا موحدًا إزاء القضايا العربية الأساسية، مثل القضية الفلسطينية وإيران، فضلا عن العراق وسوريا واليمن، باعتبارها القضايا المركزية لمستقبل النظام الإقليمي؛ حيث تمر القضية الفلسطينية الآن بالمرحلة الأخطر في تاريخها، بعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتتالي اعتراف بعض الدول الأجنبية بها كعاصمة لإسرائيل، واحتمال أن تشهد الفترة المقبلة انهيارات جديدة في المواقف الدولية بخصوص القضية الفلسطينية، وتسريع إسرائيل تطبيق مخططات التغيير السريع للمعالم الثقافية والروحية والسكانية للمدينة. وهنا يمكن لدول الكتلة الخليجية التدخل مسبقًا للتأثير في "صفقة القرن"، التي لم تعلن عنها إدارة الرئيس دونالد ترامب بعد، لأنه وفقًا لذلك سيجري رسم نظام إقليمي جديد، ستكون فيه الدول العربية الأطراف في الصفقة هي مركز النظام العربي المقبل، وقد تتضمن الصفقة التزامات عربية ودولية تجاه المناطق الفلسطينية وضمانات متبادلة بين الأطراف العربية وإسرائيل، وإجراءات بمقتضى إجراءات التطبيع المحتملة.

وفي الواقع فإن علامات ومؤشرات الكتلة المركزية الخليجية المصرية تتنامى بشكل تدريجي منذ أعوام؛ فلم تعد السعودية ومصر والإمارات والبحرين تتبنى فقط موقفًا من قطر والإرهاب، وإنما أيضًا تتداول فيما بينها بشأن العراق وتركيا وإيران وسوريا واليمن وليبيا، كما أصبحت علاقات الدول الأربع أكثر رسوخًا، بعد تعرضها لاختبارات قاسية ونجاحها في تجاوزها، سواء في علاقات المملكة بمصر عام ٢٠١٦ وأوائل ٢٠١٧م، وانتهى الأمر إلى إقرار اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين البلدين، وتخصيص مصر ألف كم٢ من سيناء لمشروع نيوم الذي أطلقته المملكة وإنشاء صندوق استثماري مشترك، أو بعلاقات السعودية والإمارات وانتهاء الأمر بين البلدين إلى تأسيس مجلس التنسيق المشترك مايو ٢٠١٦م، ولجنة التعاون والتنسيق في ديسمبر ٢٠١٧م، وإجراء الحوار الاستراتيجي "خلوة العزم"، ودراسة هيآت الطيران المدني في البلدين إنشاء سوق مشتركة للطيران، وإعلان الإمارات عن إطلاق مسمى "مدينة الرياض" على أضخم مشروع إسكاني في إمارة أبوظبي.

٣- تطوير منظومة ثقافية: لا يحتاج النظام العربي الآن أكثر من بناء منظومة ثقافية تحفظ الهوية العربية وتكسبها قدرات التعايش مع العالم، وتنقب في التراث لتأتي بكل ما يتواكب مع ثورات العصر، ولو ركزت الكتلة الخليجية على هذا الهدف، فسوف يكون استثمارًا نوعيًا ولا مثيل له في مجالات يمتلك العرب منها الكثير، وهم فقط في حاجة إلى إعادة اكتشافه والترويج له (القوة الناعمة العربية)، فقد أدخلتنا عقود الصراع مع إسرائيل والصراعات العربية المترتبة عليها، في مزاج نفسي وثقافي وحياتي مغاير لحقيقة الشخصية العربية، وبينما انشغلنا كثيرًا بالتسابق العسكري مع إسرائيل فقد تجاهلنا كل أشكال ومتطلبات السباقات الأخرى اللازمة والأساسية، بينما لم يمنع انشغال إسرائيل بالحروب معنا وتدميرها للبنى التحتية العربية، من تمكنها من إحداث اختراقات في مجالات العلم والتقنية!!!. وعلى الرغم من اجتهادات عربية سباقة للدعوة إلى نهوض ثقافي إلا أنها لم تتجاوز بيانات تصدر من الجامعة العربية، لم تعن الكثير، ولم تمنح الفرصة للتطور التدريجي، ومن ثم لم تكن هناك فرصة أمام العرب لاستكشاف واقعهم الثقافي ومحيطهم الحضاري ورصد جوانب الضعف والتطوير في هذه المجالات.

ولقد أصبحت الحاجة الآن ماسة لتجاوز ما سبق، وسد الفجوات العلمية بين العرب والعالم بكل سرعة، مع مرور العرب بمفترق طرق ما بين هزات ثقافية وروحية وحضارية تضرب الثوابت الأخلاقية والدينية والتاريخية، وبين زحف العولمة وتجلياتها والانسحاق الثقافي للأمم الضعيفة، وبين دخول العالم حقبة قد تقضي على الثقافات المتقوقعة والمنعزلة. وعلى الرغم من التفاؤل بعقد قمة ثقافية عربية، إلا أن المطلوب أكثر من ذلك، فالارتقاء الثقافي والحضاري والأخلاقي بالواقع العربي يتطلب توظيف الطاقات المدنية وقدرات الإبداع والابتكار والتحديث.

وفي هذه النقطة بالذات تستطيع الكتلة الخليجية أن تقدم الكثير للواقع العربي؛ فقد أصبحت منطقة الخليج مصدرًا للإشعاع

الفكري والثقافي ومنطقة التلألؤ الحضاري العربي؛ ليس فقط بما تمتلكه من جامعات ومعاهد ومراكز بحث وفكر حديثة ومتقدمة، فضلا عن بعض أهم الجوائز العلمية والأدبية التي أصبحت موضع سمعة ومنافسة وترتيب دولي، وإنما أيضًا في أنها أصبحت مركزًا للنشاط العلمي والثقافي والإنفاق على البحث والتطوير، ومصدرًا لاستقطاب الكفاءات العربية والأجنبية، وهي مركز العشرات من القنوات الفضائية ومركز لشبكة اتصالات وفضاء الكتروني لا مثيل لها في المنطقة مع تفاعل اجتماعي واسع مع العالم، علاوة على شراكات مؤسساتها ومعاهدها العلمية مع أكبر الجامعات والمعاهد العالمية. وتشكل منطقة الخليج الآن ما يشبه بيت خبرة عربي كبير في شؤون الفكر والثقافة، ومن ثم تمتلك الكتلة الخليجية بشكل عام وزنًا وثقلا في مجال القوة الناعمة الحديثة والعصرية التي يمكنها من خلال التلاقح مع القوة الناعمة العربية التقليدية في الدول العربية العتيقة ذات الميراث الفكري والمكنون التراثي، أن تشكلا مزيجًا فريدًا من القوة الناعمة، التي تعيد للمنطقة طابعها الحضاري الفريد الجامع بين المعاصرة والتراث، وذلك مرتكز أساسي آخر للدور الخليجي عربيًا تستطيع الكتلة الخليجية الإسهام فيه بامتياز، وهو ما يتطلب مشروعات ثقافية جماعية ومبتكرة للاستثمار الثقافي الهادف والمتبادل، الذي يحقق مصالح الجانبين العربيين، وهو استثمار خليجي قد ينافس أو يفوق الاستثمار الخليجي في الأندية الرياضية الأوروبية أو المتاحف واللوحات الفنية.

٤- أفكار جديدة للأمن القومي: على الرغم من أن موضوع الأمن القومي العربي هو أحد المشروعات المتعثرة منذ عقود طويلة، وعلى الرغم من أن مختلف الأفكار والمقترحات لإحيائه قد فشلت، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت عددًا من المبادرات الخليجية الجديدة التي أخرجت مفهوم الأمن القومي العربي من أسر المقترحات التي واجهت الفشل؛ فلقد أصبح التفكير في مشروع أمن قومي يشمل كل الإقليم العربي مشروعًا أشبه باليوتوبيا والخيال، كما أن اختزال الأمن العربي في الشأن العسكري فقط، هو اختزال معيب، لأن مهددات الأمن القومي أشمل بكثير من مواجهة التحديات أو الأخطار العسكرية. مع ذلك فقد أكدت القمة العربية بالظهران بالمملكة العربية السعودية مؤخرًا، أن موضوع الأمن القومي العربي بمفهومه التقليدي والعسكري لازال مسألة في قلب التفكير والهموم العربية، ودلّل على ذلك وثيقة الأمن القومي التي صدرت عن القمة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة خطوات يمكن البناء عليها لتحقيق مفهوم الأمن القومي بالمعنى الضيق؛ ففضلا عن أن هناك تصورات أشمل بشأن المفهوم بدأت تطرح، فقد ظهرت تحالفات عسكرية وسياسية عربية جزئية تستهدف حماية الذات بشكل انفرادي أو جماعي، من الأخطار الأدنى والأصغر، ويمكن لهذه "التحالفات الجزئية" أو "تحالفات المهمة والهدف" أن تتطور إلى مستويات للدفاع المشترك أثناء الحروب والصراعات المسلحة. وضمن هذا السياق، يمكن قراءة التحالفات التي نشأت لمواجهة الإرهاب في العراق وسوريا والتحالف العربي في اليمن، وقوائم الإرهاب الجماعية والتكتل الرباعي العرب ضد قطر. فضلا عن كل ذلك تبرز مساعي السعودية والإمارات لتوطين الصناعة العسكرية وإدراجها ضمن خططهما ورؤاهما المستقبلية؛ فتحت بند "توطين الصناعات العسكرية" شملت رؤية ٢٠٣٠ السعودية تطوير هذا القطاع، ووفقًا للرؤية فإن هناك رغبة في توطين ما يزيد على ٥٠٪ من الإنفاق العسكري. ولقد أصدر مجلس الوزراء السعودي قرارًا بإنشاء "الهيأة العامة للصناعات العسكرية" في أغسطس ٢٠١٧، بهدف تنظيم قطاع الصناعات العسكرية في المملكة وتطويره ومراقبة أدائه.

غياب قطر وتراجع تدخلاتها في الشؤون العربية يتيح فرصة للكتلة الخليجية النوعية لتعزيز العمل العربي

وكانت الإمارات قد أعلنت عن تأسيس شركة الإمارات للصناعات العسكرية عام ٢٠١٤م، كما أعلنت التزامها بتطوير مجال التصنيع الدفاعي في إطار خطة شاملة لتطوير قطاع التصنيع داخل الدولة، وتكريس مكانة الإمارات كقوة إقليمية ودولية قادرة على الدفاع عن نفسها ومصالحها وتعزيز السلم والأمن في المنطقة والعالم، وكان أحد المسؤولين العسكريين بالإمارات قد أكد عام ٢٠١٣م، أن التصنيع العسكري المحلي يغطي ٥٠٪ من احتياجات القوات المسلحة الإماراتية. وإذا أضفنا إلى ذلك ما أعلنت عنه الإمارات في مارس ٢٠١٨م، عن اكتمال أعمال بناء المحطة النووية الأولى، ضمن مشروع أكبر لبناء أربع محطات نووية للأغراض السلمية، وأن نسبة الإنجاز الكلية للمشروع في المحطات الأربع بلغت ٨٦٪، ثم موافقة مجلس الوزراء السعودي في مارس ٢٠١٨م، على السياسة الوطنية لبرنامج الطاقة الذرية، يتضح أن البلدين يتحركان في ضوء رؤية لبناء عمل يتجه إلى صيانة الأمن القومي للدولتين. وكل ذلك يشكل إضافات نوعية للأمن القومي العربي بمنظوره العسكري التقليدي، وهو ما يشكل في النهاية إضافات بالغة الأهمية للأمن القومي العربي. وذلك نموذج مهم لدور الكتلة الخليجية النوعية في تفعيل العمل العربي المشترك.

* مدير برنامج الخليج العربي ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أفضل الخيارات المتاحة لدول المنطقة

مستقبل خيار الطاقة والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

لابد للدول العربية مجتمعة أن تأخذ بأسباب التقدم حتى يكون مستقبل العمل العربي المشترك ناصع، وتتحقق الاستفادة من معطيات العلم والتكنولوجيا، وحتى تتحقق الاستفادة تتعدد في الواقع الاستخدامات السلمية للطاقة، حيث تستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي مجال الطب والصيدلة الطب النووي، وتستخدم فيه مواد النظائر المشعة لتحديد المرض ومعالجته، وفي مجال الزراعة وإنتاج الغذاء، وفي مجال الصناعة تستخدم المصادر والمواد المشعة على نطاق واسع في التطبيقات الصناعية على المستوى العالمي لإجراء العمليات الصناعية أو ضبط جودة المنتجات. وفي الواقع يوجد بعدان أساسيان يحكمان السباق النووي في المنطقة، كما في باقي مناطق العالم، البعد الأول يتمثل في الاستخدام السلمي للطاقة النوية، كأحد بدائل الطاقة الجديدة، في مواجهة مصادر الطاقة الأحفورية، القابلة للنضوب، ومن ثم استخدامها للأغراض التنموية المتعددة، كمصدر لتوليد الكهرباء، سواء للأغراض الاستهلاكية، أو للأغراض الصناعية، أما البعد الثاني، وهو الأكثر جدلاً، فيتمثل في الاستخدام العسكري، سواء تم إنتاج أسلحة نووية، الأمر الذي صار محظورًا في الوقت الحالي، أو للتمكين من إنتاج أسلحة نووية.

د. محمد البنا

ورغم أن الطاقة النووية تعتبر بديلاً مهمًا عن النفط والغاز، إلا أن هناك عدد من المحاذير حول ارتباط امتلاك دولة ما للتقنية الضرورية لإنتاج الطاقة النووية، بإمكان الإقدام على إنتاج السلاح النووي، الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي على إبرام العديد من المعاهدات في إطار سعيه إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإلى ممارسة ضغوط كبيرة ووضع العراقيل في وجه الدول الساعية لامتلاك التكنولوجيا النووية على الرغم من أن امتلاك هذه التكنولوجيا يعتبر من الناحية القانونية حقًّا مشروعًا.

وقد بدأت تنتشر في العالم العربي توجهات لتطوير برامج للطاقة النووية السلمية، سواء استجابة لتحدي ارتفاع أسعار النفط، واستغلال الظروف المواتية والموارد المتاحة، والتحوط لما يحدث من تطورات في مصادر الطاقة في العالم، أو تحت هاجس امتلاك قوة ردع عربية، في مواجهة القدرات النووية الإيرانية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يأتي طرح هذا الموضوع، لحوار علمي رصين، مسألة أساسية، وواجب على منابر الفكر، Think Tank والتفكير الخلاق، حول جدوى الطاقة النووية في المنطقة، ومحددات نجاحها.

توجهات الدول العربية نحو الطاقة المتجددة

تبدو الدول العربية في شمال إفريقيا هي الأكثر قابلية لإحداث النقلة النوعية في التحول نحو الطاقة المتجددة نظرًا لتوفر السطوع العالي والمستمر لأشعة الشمس، وتوفر المساحات الكافية لإنشاء المجمعات الكبيرة لإنتاج الطاقة الشمسية، إضافة إلى وجود السواحل الطويلة على البحر الأبيض والأطلسي التي تمثل مواقع استراتيجية لإقامة توربينات الرياح.

كما تمتلك الدول العربية في شمال إفريقيا رصيدًا أفضل من الخبرات في مجال الطاقة المتجددة يمكن البناء عليها لتحقيق نقلة نوعية في مستقبل الطاقة في المنطقة، وعلى رأسها مصر خاصة في مجال الطاقة المتجددة وطاقة الرياح تحديدًا، كما تعتبر المغرب رائدة في الخلايا الشمسية الضوئية، وطاقة الرياح، وتمثل تجربة سخانات المياه الشمسية في تونس إحدى التجارب الناجحة، في حين تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقة، وعلى وجه الخصوص الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى وجود قدرات هائلة للاستفادة من الطاقة المتجددة، وبخاصة الشمس والرياح.

ويبدو مشروع "إيزيرتيك" لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية المركزة ما بين أوروبا والعالم العربي هو المشروع الأكثر طموحًا وقدرة على إحداث تغير استراتيجي في علاقات الطاقة الدولية والإقليمية في المنطقة.

حيث يتم إقامة شبكة مترابطة يتم تزويدها من خلال محطات شمسية تمتد من المغرب إلى السعودية، مرورًا بالجزائر وتونس وليبيا، وتقوم هذه المحطات بتوليد وإنتاج الطاقة الشمسية، مستهدفة استغلال الطاقة غير الأحفورية، لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لإنتاج الكهرباء وتلبية احتياجات السوق الأوروبية من الكهرباء.

محددات امتلاك الطاقة النووية في العالم العربي

رغم مشروعية وجاذبية تملك وسائل توليد الطاقة النووية للأغراض السلمية، إلا أن متطلبات تنفيذ هذا المشروع، وشروطه المسبقة، تثير عددًا من المحاذير الأساسية، تجعل من التوجه نحو الطاقة النووية في العالم العربي بمثابة خطوة محفوفة بالمخاطر، في ظل الرصيد المحدود من التجارب العلمية الوطنية والإقليمية، ومحدودية التطور التقني المحلي بما يتناسب مع هذه الطموحات.

بناء مفاعلات نووية يتطلب بنية أساسية وخبرات متراكمة وكفاءات إدارية وفنية تمتلك مهارات وتقنيات واسعة

فتوليد طاقة نووية وبناء مفاعلات لتوليد الطاقة، وإدارتها، وتوفير عناصر الأمان الصارمة، ليست مثل بناء مصنع للحديد والصلب، والذي يمكن أن يكون تسليم مفتاح، بل ويمكن أن يتم تشغيله بواسطة عمالة وخبرات أجنبية، أما في حالة المفاعلات النووية فالأمر يتطلب مقومات محلية، وبنية أساسية واجتماعية، وخبرات متراكمة، وتوفر كفاءات إدارية عالية، وكفاءات فنية تمتلك مهارات وتقنيات واسعة، وقيم عمل متراكمة.

وحتى في الدول التي تمتلك اليورانيوم مثل الأردن، فالأمر لا يزال رهنًا بإدارة دورة المفاعل، وفي الدول الأخرى فإن الحاجة إلى استيراد اليورانيوم، تضاف إلى العديد من المتطلبات الأخرى بدءًا من المرحلة الطويلة اللازمة لإنشاء المفاعل، ثم متطلبات التشغيل الفنية والإدارية، بل ويضاف إلى كل ذلك متطلبات إدارة المخلفات، والبحث عن مكان آمن، فضلاً عن تكاليف توفير مصادر لمياه التبريد.

فاعلية التكاليف ضرورة لتقييم خيار الطاقة النووية

يتطلب التوجه نحو إنتاج الطاقة النووية قدرًا كبيرًا من الموارد الوطنية، ماليًا، وبشريًا، ومدخلات أخرى مادية، ومن ثم يستحوذ على قدر هام من الموارد الوطنية المحدودة، ذات الاستعمالات المتعددة، وهو ما يتطلب إجراء دراسات تحليلية من نوع خاص، تتمثل في فاعلية التكاليف Cost effectiveness، إضافة إلى دراسة الجدوى التقليدية تجاريًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، ثم إجراء تحليل الحساسية، بما يأخذ في الاعتبار وجود بدائل لتوليد طاقات متجددة من مصادر آمنة، تمتلك دول المنطقة سبل نجاحها، خاصة الطاقة الشمسية.

حيث يكشف أسلوب فاعلية التكاليف Cost effectiveness أسس المفاضلة والاختيار بين البدائل في ضوء الهدف المرجو تحقيقه والتي ستوجه إليها الموارد النادرة المتاحة، فالهدف المرجو في حالتنا هو توفير مصدر مستدام وآمن لتوليد الطاقة، ولدينا قدر معين من الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، الذي يمكن بلوغه بعدة طرق بديلة، وهي الطاقة النووية، أو الطاقة الشمسية، مثل هذا التحليل يعرف ويوضح لنا المنافع التي ستضيع عندما لا يتم اختيار البديل الأفضل.

وهكذا يتيح هذا المنهج الاقتصادي في تقييم المشروعات الكبيرة من هذا النوع، مقارنة التكاليف النسبية، والنتائج والآثار المترتبة لمختلف المشروعات التي يمكن أن تحقق الهدف، وهو يتميز عن أسلوب دراسات الجدوى القائمة على تحليل التكلفة والمنفعة cost–benefit analysis، الذي ينتهي بقياس المحصلة النقدية الصافية من تنفيذ المشروعات، من خلال مقابلة التكاليف أو التدفقات الحاجة، بالمنافع أو التكاليف الداخلة، وهو ما ينطبق على مشروعات توليد الطاقة، التي يصعب قياس محصلتها وأثرها النقدي، ويأخذ شكل نسبة، بسطها المكاسب في شكل الطاقة المتولدة عبر سنوات عمر المشروع، ومقامها التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

محددات الخيار النووي

رغم البعد السياسي والاستراتيجي في قرارات إنتاج الطاقة النووية، إلا أن مثل هذه القرارات المكلفة اقتصاديًا، يجب أن توضع في سلم الأوليات أمام الحاجات الملحة على المستوى الوطني، والتي تتمثل في بناء قدرات إنتاجية قادرة على توليد قيمة مضافة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، والقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الذاتي.

ومع أهمية البعد الاستراتيجي، والهوية الوطنية في تنفيذ بعض المشروعات إلا أنها لا يمكن ان تتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، فالجدوى التجارية يمكن تجاوزها بمنافع اقتصادية، ومكاسب اجتماعية، لكن عدم توفر جدوى اقتصادية،

واجتماعية يفقد المشروعات نفعها، ويعرضها للفشل، لأنها تتعلق بمقومات الاستمرارية، والبقاء، فضلاً عن التخلي عن بدائل يمكن أن تكون أكثر فاعلية في تحقيق الهدف.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم توفر تقنيات الطاقة النووية محليًا، ليس من السهل نقلها، وإذا تم نقلها بنجاح من خلال الشركات العالمية المتخصصة، فإن هذه التقنية ستبقى تحت سيطرة جهات أجنبية، فضلاً عن تعرضها للكثير من الأخطاء فيما يتعلق باعتبارات الأمان، في بيئة لا تتوفر فيها ثقافة الإتقان الإداري. ورغم أن سجل تاريخ الطاقة النووية لم يسجل إلا حالات نادرة من وقوع أخطار التسرب النووي، لكنها حدثت، وفي بيئة حاضنة، وقادرة على تحقيق اعتبارات الأمان المطلق، ناهيك عن أن حدوث الخطأ الوارد، يسبب كارثة إنسانية ليس فقط في موقع الحدث ولكن في محيطها أيضًا.

وهناك بعد آخر حاكم في مسألة الطاقة النووية، يتعلق بقضية النفايات النووية، وتمثل مسألة شائكة وصعبة، ولا تزال الدول الغربية المتطورة صناعيًا، تبحث عن أماكن لدفن هذه النفايات بطريقة نهائية وآمنة في ظل المعايير الصارمة لحماية البيئة والصحة العامة، التي تلتزم بها هذه الدول في بيئتها، فكيف سيتمكن العالم العربي من ضمان تحقيق المعايير البيئية والصحية، ومعالجة هذا التحدي، الذي يضيف تكاليف أخرى غير مباشرة.

من ناحية أخرى فإن القول بأن النزوع إلى الطاقة النووية يمثل أحد الخيارات المستدامة في مواجهة التغيرات المناخية، الناجمة عن استخدام مصار الطاقة الإحفورية، يجب تناولها في ضوء عدد من الاعتبارات، حيث تساهم دول المنطقة بنسبة محدودة٤٪ من مجمل الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة، وهي نسبة يمكن التعامل معها من خلال التحول المطرد نحو الطاقة المتجددة، أو السعي لإقامة مشاريع طموحة للتشجير وتعزيز امتصاص الكربون من المنبعث في هذه الحالات.

أما فيما يتعلق بأفضلية الطاقة النووية على الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء على أساس تفوق الأولى على الثانية في درجة الانتظام والاستمرارية، فإن ذلك يمكن أن ينطبق على الوضع في الدول الغربية عمومًا، في نصف الكرة الشمالي، حيث لا تتوفر الشمس معظم أوقات العام، أما في العالم العربي، حيث يستمر سطوع الشمس لأكثر من ٣٠٠ يوم في السنة، فمن الصعب القول أن الكهرباء الناجمة عن الطاقة الشمسية ستكون متقطعة، خاصة بعدما يتم تجاوز العقبات التكنولوجية التي لا تزل حتى الأن تؤخر الاستخدام الواسع للطاقة الشمسية كمصدر للكهرباء.

كما تجدر الإشارة إلى انحسار موجة المد الخاصة بإقامة المفاعلات النووية، خاصة في الغرب، حيث لم يتم في الوقت الحالي إنشاء أي مفاعل جديد في الولايات المتحدة، ولا يوجد إلا مفاعلان قيد الإنشاء في أوروبا الغربية، على الرغم مما تقدمه هذه الدول من حوافز لجذب المستثمرين للاستثمار، ولا يوجد تقدم في هذا المجال سوى في الصين وبعض دول آسيا وبعض البلدان العربية.

ويمثل تعدد التكلفة الحقيقية لبناء المفاعلات النووية من الأجيال الجديدة، سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، بعدًا آخر في أبعاد الولوج إلى هذا المجال، إذ أن التجربة تثبت أن التكلفة تتزايد بشكل هائل، وهو ما يضيف المزيد من الأعباء على الموارد المالية المتاحة، في حال اضطرت الحكومات إلى تغطية هذه الفجوة من المال العام.

يبقى أن نشير إلى واحد من أهم المحددات والعقبات التي تقف أمام الاندفاع في موجة الطاقة النووية في المنطقة، ويجب التعامل معها بحذر وعناية، وهي ندرة المياه، حيث تقع كافة الدول العربية تحت خط الفقر المائي، الأمر الذي يجعل من تخصيصها لأغراض الاستهلاك المنزلي معضلة تنموية واقتصادية وبيئية بحد ذاتها، ويجعل من الصعب تأمين المياه اللازمة للمفاعلات النووية، وهي مهمة غاية في الصعوبة بالنسبة للدول غير الخليجية، التي تتوفر لديها بدائل تحلية المياه، أو استخدام المياه المالحة بتقنيات حديثة، وهي مكلفة في كل الأحوال.

خيار الطاقة المتجددة

حاجة الدول العربية إلى التنمية الاقتصادية والطاقة التي تتطلبها مثل هذه التنمية

هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن البناء عليها في التحول المطلوب نحو الطاقة المستدامة في العالم العربي، لعل في صدارتها ضرورة توافر معايير الجدارة المهنية، فضلاً عن حل معضلة

توجد بدائل للقدرة النووية مثيرة للاهتمام في العالم وأصبحت الخيارات الجديدة متاحة على نحو متزايد في تكنولوجيا الطاقة

فرص دمج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الطاقة الحالية والمستقبلية باتت أكثر جدوى من أي وقت للتقدم التكنولوجي

أمن الطاقة بطريقة مستدامة، تستجيب لتحديات التنمية ولشح الموارد معًا دون الدخول في مغامرات غير محسوبة.

وفي مناقشات الطاقة النووية، فإن لدى العالم العربي خيارات أفضل من الطاقة النووية، لتوفير الطاقة المطلوبة بشكل فعلي وتلبية أهدافه الاقتصادية المتعلقة برفاهية الإنسان، فبالإضافة إلى ضرورة الموازنة بين احتياجات الطاقة والمخاطر الأمنية، هناك اعتبارات التكلفة ومخاطر الحوادث والتخلص من النفايات وانتشار الأسلحة.

تتباين احتياجات الدول للكهرباء، التي تعد أهم مخرجات مشروعات توليد الطاقة بحسب مستوى المعيشة الذي بلغته تلك الدول، ووفقًا لمعيار متوسط دخل الفرد، الذي يطبقه البنك الدولي يتم تقسيم دول العالم إلى أربع شرائح رئيسة، دول ذات دخل مرتفع (١٢,٤٧٦$ أو أكثر سنويا)، ودول ذات دخل متوسط شريحة عليا (١٢,٤٧٥$ - ٤,٠٣٦$)، ودول ذات دخل متوسط شريحة دنيا (٤,٠٣٥$ - ١,٠٢٦$) سنويا ودول ذات دخل منخفض (١,٠٢٥$ أو أقل سنويًا).

ففي الدول ذات الدخل المنخفض، حيث تعيش نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية، تظهر الحاجة الرئيسية إلى الكهرباء لتلبية الاحتياجات الأساسية من الإضاءة والخدمات الصحية والتعليم الخ. أما في الدول النامية ذات الدخل المتوسط، تحصل شرائح معينة من السكان على قدر محدود من الخدمات الحديثة للكهرباء بينما تظهر شرائح أخرى أنماط استهلاك تشبه كثيرًا تلك الموجودة في الدول الصناعية.

كما أظهرت دراسات عدة أن مستوى المعيشة، يميل إلى التحسن بسرعة مع تقدم المجتمعات في استهلاك الطاقة من المستويات المنخفضة إلى المستويات المتوسطة، لكن هذه الرفاهية لا تتحسن كثيرًا مع زيادة استهلاك الطاقة.

وهكذا يبدو، بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض، أنه من الصعوبة بمكان أن تكون الطاقة النووية هي الخيار المناسب، فاحتياجات هذه الدول للطاقة، على المدى القصير، ليست كبيرة بما يكفي لتبرير استخدام الطاقة النووية، وعلى المدى المتوسط، تستطيع هذه الدول تحقيق تحسينات مهمة وضرورية في رفاهية شعوبها من دون زيادات كبيرة في إمدادات الكهرباء ومن ثم يمكن القول أن خيار الطاقة النووية يعتبر مكلفًا.

لكن الدول ذات الدخل المتوسط، التي تشهد توسعًا عمرانيًا في المدن وتزايدًا في القطاعات الصناعية وقواعد البنية التحتية، قد تكون في الواقع مؤهلة لامتلاك الطاقة النووية، ولكن حتى الدول ذات الدخل المتوسط فإنه يجب عليها أن تضع في اعتبارها حقيقة أن الطاقة النووية لا تتطلب فقط رأس مال كبير ولكنها أيضًا تتطلب قدرات تقنية وصناعية ومؤسسية متطورة لتشغيل المحطات بطرق آمنة وموثوقة.

ويمكن القول أن عددًا قليلا من الدول النامية يستطيع تحمل تكاليف الحفاظ على البنية التحتية اللازمة لضمان سلامة وتأمين المفاعلات النووية، حيث أصبحت معايير السلامة الخاصة بالطاقة النووية أكثر صرامة في العالم الصناعي على مر السنين، كما قامت الدول الغنية باستثمارات كبيرة في منشآت أكثر أمانًا، أما بالنسبة لمعظم الدول النامية، فإن بناء أجيال جديدة من المفاعلات سوف يكون باهظ التكلفة، ويتعين عليها تقييم التبعات الاجتماعية والبيئية الكاملة المترتبة على إنشاء نظم طاقة آمنة وموثوقة، هذه التكاليف تشمل إنشاء المؤسسات العامة اللازمة للتخطيط والتشريع والإشراف على التقنيات والموارد على المدى الكلي لدورات عمرها، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الاعتماد التقني والاقتصادي لهذه الدول على الدول المتقدمة.

وعندما تخطط الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط لمستقبل الطاقة لديها، تكون لديها فرصة للقفز على التكنولوجيات القديمة إلى أنواع مختلفة من أنظمة الطاقة بما يسمح لها بتعزيز قدراتها التكنولوجية والصناعية دون مخاوف الانتشار النووي.

الخلاصة: هناك بدائل للقدرة النووية مثيرة للاهتمام في مختلف أنحاء العالم حيث أصبحت الخيارات الجديدة متاحة على نحو متزايد في تكنولوجيا الطاقة، فإن الفرص لدمج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الطاقة الحالية والمستقبلية باتت أكثر جدوى من أي وقت مضى بسبب التقدم في تكنولوجيا المواد وفي وسائل التخزين والنقل والتوزيع وفي أنظمة الاستخدام النهائي للطاقة.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية. مصر والمستشار الاقتصادي بجامعة الملك عبد العزيز - السعودية

أولى مرتكزات النظام العربي الجديد تبني المعرفة الحديثة واستراتيجية

تحديات النظام العربي: إمكانية بناء نظام فاعل محدد الرؤية والأهداف

يواجه النظام العربي اليوم أزمات حادة ومثيرة ومقلقة تتصل بمتغيرات متداخلة ومتشابكة على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، مع اشتدادها، يكاد أن يفقد صوابه والدخول في أتون متاهات يصعب الخروج منها بسهولة، لولا استنهاض المملكة العربية السعودية الهمم والانتباه إلى حساسية التحولات الجيو-سياسية التي بدأت ملامحها تتشكل في الخريطة العربية، وما تحمله من مخاطر باتت محدقة بالوطن العربي من محيطه الأطلسي إلى خليجه الهادر. إن النظام العربي يواجه تحديات ضخمة سواء على مستوى بناء التنمية والإنسان ومكافحة حالة الضياع والفقر والتهميش كما يظهر في كثير من البلدان العربية، والتي قادت إلى أن تكون قاعدة ملائمة لتوليد الإرهاب بتوظيف واستغلال هذه الأحوال من قبل قوى مختلفة أغلبها تريد الشر للنظام العربي، فضلاً عن انبثاق ظاهرة الربيع العربي وما آلت إليه من نتائج عكسية. وعلى الصعيد الإقليمي يواجه النظام العربي مشاريع استعمارية بغطاء ديني أو تاريخي. أما على الصعيد الدولي أصبحت جغرافية النظام العربي مركزًا للصراع بين الشرق والغرب.

د. عبد الواحد مشعل

أزمات وتحديات تحدق بالنظام العربي:

يعيش النظام العربي في المرحلة الحالية أزمات عميقة على المستويات كافة، لعل أبرزها الأزمات والتحديات الأمنية التي تهدد الأمن العربي، وأخرى يطلق عليها بالغزو الناعم (الثقافي والأفكار الطائفية والمتطرفة) وتأثيره في خلخلة البنى الثقافية والتاريخية العربية، كما أثرت وسائل الاتصال الحديثة في تغير القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي، وانعكست آثاره بشكل كبير على أساليب التنشئة الاجتماعية فيه، فضلاً عما بات ينقل إلى المجتمع العربي من أفكار غريبة عنه تستهدف هويته وثقافته، فاستحوذت الأفكار الإرهابية والشعوبية والطائفية على عقول بعض الشباب العربي أدت إلى انقسامات عرقية وطائفية. شكلت مخاطر جدية على وحدة النظام العربي وهويته القومية متزامنة مع انتشار مظاهر العولمة التي أذكت الهويات الدينية والعرقية على حساب الهوية القومية الجامعة حتى أصبحت الأقليات المتعايشة مع العرب منذ أزمنة طويلة تطالب باستقطاع أجزاء من الأرض العربية دويلات مستقلة لها، وكأن هذه الأرض لا حارس ولا راعي ولا أهل لها. والشواهد على هذه التحديات كثيرة منها ما أصبح ماثلاً أمامنا اليوم بجلاء، فالسودان أصبح دولتين، والعراق وسوريا واليمن وليبيا ودول أخرى في شمال إفريقيا يهددها الانقسام والتقسيم، والعمل جار على قدم وساق تجاه مصر لضربها في وحدتها وثقافتها العربية، وتواجه أقطار الخليج العربية مخاطر وتهديدات إقليمية، ولا يكاد قطر عربي اليوم خارج لعبة ضياع الأرض العربية وتقسيمها. وينبغي الإشارة أن أسباب هذا الضعف ليس فقط بسبب العمل الخارجي إنما تعلب العوامل الداخلية أدوارها أيضًا، ويكفي أن نشير إلى ما تتركه الأوضاع القائمة في بعض البلدان العربية على فئة الشباب، والإشارة إلى الشباب هنا يأتي بعدهم القطاع الأكثر تأثرًا بالأوضاع المتردية في الكثير من البلاد العربية، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦ والصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن الشباب العربي يتعرض إلى ضغوطات ومشكلات مختلفة نتيجة ما تتعرض بلدانهم إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والجدول التالي يوضح أهم التحديات في بلدانهم.

جدول أهم التحديات في بعض البلدان العربية (في المائة)

البلدان	الوضع الاقتصادي الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار	الفساد المالي والإداري	تعزيز (تقوية) (الديمقراطية)	تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي	أخرى
الجزائر	٧٦,٩	١٤,٩	٢,٧	٣,٣	٢,٢
مصر	٨٧,٦	٦,٥	١,٤	١,٣	٣,١
العراق	٥٢,٥	٣٢,٦	٣,٥	٩,٧	١,٧
الأردن	٨١,٠	١٤,٠	١١	٠,٧	٣,٣
الكويت	٥٦,٥	٢٥,٣	٩,٤	٠,٩	٨,٠
لبنان	٦٠,٦	٢٤,٤	٣,٥	٧,١	٤,٣
ليبيا	٢٣,١	٣٢,٣	٢,٣	٠,٧	٤١,٦
المغرب	٨٣,٩	٩,٦	٢,١	٠,٨	٣,٦
فلسطين	٥٠,٣	٨,٧	١,٣	٣	٣٦,٦
السودان	٧٤,٢	١٧,٢	٢,٣	٣,٤	٢,٨
تونس	٨٨,٤	٨,٦	٠,٧	٠,٩	١,٦
اليمن	٧٤,٦	١٧,١	٣,٩	٢,٨	١,٦

جدول ١,١ تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦ (الشباب في المنطقة العربية، آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير) والصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية.

ولعل ذلك يشير إلى أن المجتمع العربي يعاني من أزمات عدة، وهي تزداد ضخامة مع تزايد السكان في كثير من الأقطار العربية، الأمر الذي ينبغي أن يكون هناك توجه عربي جماعي على تمكين الشباب في بناء النظام العربي، وإلا تبقى حالة الوطن العربي فترة طويلة تعاني من مزيد من الأزمات، لاسيما إذا علمنا أن التنمية في البلدان العربية لا تزال دون الطموح إذا استثنينا دول الخليج العربية.

النظام العربي وضرورة المواجهة:

يستلزم التصدي للازمات والتحديات التي تواجه المجتمع العربي، بناء نظام عربي متكامل الأركان، اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وعلميًا وعسكريًا، وهذا لا يأتي بالخطابات أو بسياسة النأي بالنفس عما يجري من تحركات خطرة في المحيط العربي، بل بخطوات عربية شجاعة للتصدي لها، لحفظ الكرامة العربية. وهو يحتاج إلى قيادة عربية واعية للتعامل مع التغيرات الجيو-سياسية التي بدأت ملامحها تظهر في مناطق مختلفة من الوطن العربي لقوى خارجية معادية للعرب، والتي باتت تهدد أمنهم القومي دون تميز في نتائجه الكبرى بين دولة وأخرى، ولا بين نظام عربي وآخر.

ينبغي على أقطاب النظام العربي ،توفير مستلزمات مواجه الأوضاع الطارئة التي بدأت تتفاعل بشكل غير مسبوق على الأرض العربية، بالاعتماد على تأهيل وتفعيل القدرات البشرية والاقتصادية والطبيعة الذاتية، للشروع بتنمية معرفية ومن ثم الأخذ بزمام المبادرة للقيام بتنمية بشرية على وفق جدول زمني ينقل المجتمع إلى حالة الإنتاج الصناعي والزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو لا يأتي إلا عن طريق التعليم والتدريب المهني والتأهيل المدروس لقدرات الإنسان العربي، إذًا الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه نهضة الأمة إحدى أهم المفاتيح الرئيسية لتأسيس مواقف عربية مشتركة في إدارة العلاقة مع الخارج وبناء مرتكزات راسخة لنظام عربي جديد.

مرتكزات النظام العربي الجديد:

من ينظر إلى موقع الوطن العربي الاستراتيجي، سواء على مستوى الطرق البرية والملاحة الجوية والبحرية وتوسطه في منطقة حيوية من العالم، فضلاً عن ثرواته النفطية والغازية وقدرته على إنتاج الغذاء، وحجم سكانه الكبير، يدرك دوره الجيو-سياسي، على الصعيد الإقليمي والدولي، التي ينبغي استغلال هذه الإمكانيات في إرساء قوانين نظام عربي فعال تكون متوافقة مع قوانين النهضة التقنية والإلكترونية في العالم، وعليه فان أولى مرتكزاته تبني المعرفة الحديثة، وتحديث أدواتها باستمرار وتبني استراتيجية بعيدة المدى بهدف تأهيل النظام العربي الجديد ليكون في مصاف النظم الناهضة في العالم حتى تكون له القدرة على التفاعل معها حضاريًا، وفي الوقت نفسه يتمكن في ترسيخ الثقافة العربية، وقيمها الأصيلة بما يحفظ الهوية العربية في زمن العولمة، وأدواتها الاتصالية المتطورة، والتي باتت في متناول مختلف فئات المجتمع العربي، ولاسيما الشباب منها، والذي يعول عليها في بناء نظام عربي متطور يمد الإنسانية محبة وسلامًا، علمًا وعدلاً، وهذا لا يأتي إلا بتحصين الشباب العربي ضد الأفكار الإرهابية والطائفية التي تستهدف النظام العربي بكاملة، والطريق إلى ذلك يتم عن طرق تنمية بشرية فعالة للقضاء على الثغرات التي يتسلل منها الأعداء. كذلك من مرتكزات النظام العربي الجديد الاهتمام بالإنسان العربي وتحسين حياته المعيشية وتحديثها في المجالات المختلفة، وما تطرحه المملكة العربية السعودية اليوم من مشروع تحديثي يمكن أن يكون مثالاً مناسبًا لبناء أساس للنظام العربي على وفق جدول زمني محدد، أيضًا من مرتكزاته صياغة علاقات عربية-عربية فاعلة تتجاوز كل العقبات، وتضع مصلحة العرب فوق كل اعتبار، فإذا ما تبلورت هذه الفكرة في النظام العربي، يمكن عندئذ القول أن الطريق أصبح سالكًا لبناء قوة عربية في المجالات المختلفة تكون قادرة على التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي بثقة عالية. وعليه يمكن تلخيص مرتكزات هذا النظام، وكما يلي: في بناء معرفة عربية حديثة، وضع برنامج تربوي لمحاربة الأفكار

ما تطرحه السعودية من مشروع تحديثي يمكن أن يكون مدخلاً لبناء أساس للنظام العربي وفق جدول زمني محدد يهتم بالإنسان العربي

المتطرفة، قيام حركة تحديث وتنمية مستدامة، بناء منظومة عسكرية دفاعية حديثة عربية متكاملة، بناء تصور سياسي عربي مشترك للتعامل مع العالم الخارجي، بناء مشروع عربي لمجابهة كل أشكال العنف الطائفي والعنصري، بناء منظومة عربية للدفاع عن النسيج المجتمعي العربي من خطر الانقسام، العمل على تأهيل نخبة مثقفة عربية تدافع عن الوجود الحضاري للنظام العربي وترسم ملامحه على وفق التفاعل مع الحضارة الإنسانية والقيم العليا للإسلام المتفاعلة مع مختلف الأديان واحترام الخصوصيات الثقافية في إطار النظام العربي، ومقاومة أي مشاريع خارجية تتقاطع مع ذلك، وتهدد الأمن القومي العربي، نشر ثقافة التسامح والمحبة وزرع الأمل في النفس العربية. ولا ينفصل ذلك عن ترسيخ مبادئ المساعدة الإنسانية الإغاثية للمناطق المنكوبة والتي تتعرض لمخاطر النزاع، وما ينتج عنها من حركة النزوح والهجرة.

اختلالات الربيع العربي والتوجهات الجديدة للنظام العربي:

ترك الربيع العربي خسائر فادحة انعكست على النظام العربي وأدى إلى خروج قوى عربية مؤثرة من دائرة التأثير ساهمت في تفكك النظام الجماعي العربي، وترك في بلدانه صراعات ونزاعات داخلية ولدت مجاميع مسلحة متصارعة تركت آثار سلبية على تلك البلدان وأخرجتها من دائرة التأثير في النظام العربي وفتحت الأبواب أمام القوى الخارجية الأجنبية في التدخل في شؤونها الداخلية وساهمت في تأجيج النزاعات والاقتتال الداخلي، لتحقيق مشاريعها ومصالحها على حساب النظام العربي بكامله، تجاوزت أهداف ما كان يطمح إليه الشباب في ربيعهم في أول الأمر، فلم يتحقق شيء بل أن مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ازدادت سوءًا وتدهورًا. والشيء الأساسي هنا هو خسارة العرب إلى دول كانت تمثل منظومة داخلية جامعة لها بعض المحاسن على استمرارية النظام العربي العام، كما أن انهيار بعض النظم العربية الرسمية لم يتمخض عنه دول بمعنى الدول بل أصبحت معرضة للتقسيم وتراجعت مئات السنين إلى الخلف، وأن حالة العزل الذي أوجده الربيع العربي بين هذه الدول والقضايا العربية شجع أطراف إقليمية في الطمع بالأرض العربية وضرب النظام العربي، وتفتيت مرتكزاته الثقافية والاقتصادية والعسكرية لصالح مشاريعها التي تصب جميعًا في تقويض العمل الجماعي العربي وعزلهم بعضهم البعض، بل وإدخالهم في متاهات أيدلوجية وطائفية بعيدة كل

البعد عن ثقافتهم وقيمهم. ولم يحصد الإنسان العربي فيها سوى إشاعة النعرات العرقية والطائفية والعشائرية، كما أفرز بؤرًا محمية للفساد نهبت ثروات الشعب.

وإزاء ما يشهده النظام العربي من مخاطر وتحديات حتى أصبح الأمر يتطلب صياغة نظام عربي يحفظ للعرب مكانتهم الإقليمية والدولية، ما يتطلب من الباحثين في شأن النظام العربي تحليل الأزمات والتي أضعفت النظام العربي، فالسودان أصبح دولتين، والعراق وسوريا واليمن وليبيا ودول أخرى في شمال إفريقيا يهددها الانقسام والتقسيم، والعمل جار على قدم وساق تجاه مصر لضربها في وحدتها وثقافتها العربية، وتواجه أقطار الخليج العربية مخاطر عديدة، ولا يكاد قطر عربي اليوم خارج لعبة ضياع الأرض العربية وتقسيمها. إلا أن الأمر الذي يمكن أن يعقد عليه الأمل في صياغة نظام عربي جديد فعال، يكمن في كاريزمات البناء الاجتماعي العربي التي تعمل على إعادة بناء النظام العربي من جديد بعد تعرضه إلى صدمات كبيرة، وما يمكن أن تؤديه هذه القوى الذاتية في البناء المجتمعي العربي من العمل على استيعاب التغيرات ومن ثم الوصول إلى حالة التوازن، ثم الوصول أيضًا إلى حالة الاستقرار، أي أن النظام العربي يمتلك قوى ذاتية تعمل على إعادة تشكله من جديد، وتبرز فاعلية ذلك، طالما هناك ما يمكن أن نسميه استشعار الخطر على النظام العربي وهويته، وإزاء ذلك لابد أن يتشكل واقع عربي بعملية تحديثية وبتوجه معرفي للأجيال الجديدة التي ستتميز تجربتهم بسمات جديدة من الإبداع والقدرة على قراءة الواقع قراءة موضوعية دقيقة.

التصدي للأزمات التي تواجه المجتمع العربي يستلزم بناء نظام عربي متكامل الأركان بخطوات عربية شجاعة

إن القادم من الزمن ستتمخض عنه أجيال أكثر التصاقًا بالمعرفة الفنية أو التقنية ومخزن للمعلومات التقنية أي سيكون له دراية دقيقة بتكنولوجيا المعلومات وزيادة وعي المؤسسات في الدولة على توظيف الآليات الالكترونية في العمل الإداري وقدرتها على التميز في التنظيم والإبداع في إدارة الدولة، أي أن الأجيال الجديدة ستمتلك آليات متطورة في إدارة الدولة، وبناء مؤسساتها الإنتاجية والإدارية على أساس الأساليب الالكترونية التي تخلص العمل الإداري من الروتين والأساليب التقليدية التي تستغرق وقتًا طويلاً، وسيكون احترام الزمن من أبرز قيمها الحضارية، وبهذا سيكون النظام العربي قادرًا على تجاوز البنى التقليدية في الإدارة والتعامل الكترونيا في إنجاز مهام المؤسسات والذي سيقود إلى التميز التنظيمي، الأمر الذي يجعل النظام العربي يتفاعل مع التجارب العالمية في مجال التنظيم الإداري واستخدام التكنولوجيا ببنية عقلية تحديثيه يعول عليه في مشاريع تحديثية عربية واعدة تساعد النظام العربي على الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإبداع يقودها جيل يتسلح بالمعرفة وتطبيقاتها في المجالات كافة لتتشكل ثقافة جديدة نابعة من الواقع العربي متجاوزة كل الأيدلوجيات المستوردة أو المقلدة ليؤسس نظامه بتوجهات معرفية وتربوية وتكنولوجية ونظم إدارية متطورة، فالنظام العربي القادم سيكون أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات المؤثرة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء الإقليمية أم الدولية بطريقة تخدم الإنسان العربي وتضع مصالح بلدانه في مقدمة الأولويات. كما أن ذلك لا يمكن أن ينفصل عن التوجهات نحو بناء قوة أو تحالف عربي وتكامل اقتصادي عربي سواء على مستوى الأقاليم العربية كما هو واقع دول الخليج العربي أو كما هو عليه الحال في المغرب العربي، فضلاً عن استقطاب قوى عربية كمصر والسودان وغيرها لتكون فاعلة فيه، كذلك ينبغي بناء مؤسسات سياسية قادرة على إدارة الأزمات بكفاءة والعمل على بناء سياسة إعلامية عربية تصب في توعية الإنسان العربي بأهمية النظام العربي واستنهاض القدرات والهمم لمواجهات المخاطر بأنواعها المختلفة، لاسيما وأن الوطن العربي يمتلك موقعًا جيو-سياسيًا مهمًا في قلب العالم، فضلاً عن قدراته الاقتصادية الهائلة التي بها يمكن مواجهة كل التحديات القادمة من الخارج ومعالجة المشكلات الاقتصادية من الداخل من خلال بناء استراتيجية التكامل التنموي المميز لنظام عربي فاعل، وهو قادم لا محال.

النظام العربي وعلاقاته المستقبلية مع محيطه الإقليمي والدولي:

إذا سلمنا بان كل ما يحصل اليوم، هو في جوهره صراع بين محاور المصالح الاقتصادية والسياسية، الإقليمية والدولية على مناطق النفوذ الحيوية التي تتحكم بمشارق الأرض ومغاربها، فإن ذلك لا يخرج عن مسألة جوهرية هي أمن إسرائيل التي لا تختلف تلك المصالح بشأنه، وأن تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون دون ضرب الثقافة العربية الإسلامية في صميمها، فعلى المستوى الدولي هناك المحور الأمريكي والغربي الذي يعمل على تقويض نفوذ الصين وحلفائها وتمددها المتزايد في إفريقيا وبلدان آسيوية أخرى، وبوابته المنطقة العربية، يقابله المحور الروسي والصيني مقابل تمدد النفوذ الأمريكي الغربي في الشرق الأوسط وفي أوروبا ولاسيما ما يعرف بنطاق الحدود التقليدية لروسيا ،وبوابته المنطقة العربية أيضًا، مع التسليم أن لكل من الصين وروسيا أهدافًا قد تبدو مختلفة عن بعضهما، إلا أنهما يبحثان

عن مناطق نفوذ تمكنهما الحد من التمدد الأمريكي الغربي ابتداء من أوروبا، ولاسيما ما يتصل بأوكرانيا والصواريخ الاستراتيجية في أوروبا، إلى حافات البحر الأبيض المتوسط وشواطئ الخليج العربي، فضلاً عن مصالحهما في آسيا وإفريقيا، وهو صراع مدخله الأساسي اقتصادي بامتياز، بعضها يتعلق بالسيطرة على مناطق النفوذ للسيطرة على مصادر الثروة كالنفط والغاز والأسواق في المنطقة العربية وفي بحر قزوين وغيرها، ما ينذر بسباق نووي جديد بين الشرق والغرب.

وعلى نطاق المدار الإقليمي للمنطقة العربية تنشط المشاريع الإقليمية ومنها الإيرانية والتركية والإسرائيلية، لكل منهم أهدافه، وهي كلها تسبح في بحر المصالح الدولية. أما العرب فهم الخاسرون لأنهم وقعوا بين أفكاك هذه القوى، ولا خلاص لهم إلا ببناء نظامهم العربي القادر على التعامل مع هذه الأطراف بما يحفظ مقدساتهم ويصون أرضهم.

لا يمكن رسم ملامح العلاقة بين النظام العربي والأطراف الإقليمية والدولية إلا بوعي النظام العربي بمخاطرالتحديات التي تواجهه، ويمكن العرب من التصدي الجماعي للمشاريع الإقليمية والدولية ووضع حد لكل الأطماع الأجنبية والتي لا ترحم أحدًا من العرب سواء المتهاون أو المتعاون منهم معها أو الذي يلوذ بالصمت وينأى بنفسه عن كل ذلك، وهنا تكمن الخطورة إذا ما تفاقمت الأمور، ولم يمسك العرب بزمام المبادرة دفاعًا عن النفس، ما يجعل قيام نظام عربي واع أمرًا ضروريا، على كل العرب عدم التهاون بشأن بنائه.

إن التوقعات المستقبلية لعلاقات النظام العربي مع المحيط الإقليمي والدولي مرهونة بمسألتين رئيستين، الأولى مدى قدرة العرب على الاعتماد على أنفسهم في بناء قدراتهم الإنتاجية والبشرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والمعرفية. والثانية مرتبطة ما يجري في المرحلة الحالية من صراع في المنطقة العربية بعد إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية المفاعل النووي الإيراني وما سيتمخض عنه من نتائج. وعلى الرغم من أهمية المسألة الثانية، إلا أن المسألة الأولى تبقى هي الأكثر فائدة وأهمية على المستوى الاستراتيجي. فبناء نظام عربي رصين وقوي يمكن أن يكون مدخلاً مهمًا في بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار قائمة على المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهذا التصور يمكن أن يكون واقعًا إذا امتلك النظام العربي عناصر وآليات القوة وهو لا يأتي إلا بفهم العرب لواقعهم وقراءته قراءة نقدية دقيقة والقناعة بان الانقسامات التي تشهدها الساحة العربية من مشرقها إلى مغربها لا تخدم إلا أعداءهم، كما أن بناء نظام عربي جديد يرتبط ارتباطًا محوريًا ببناء قوة إقليمية عربية محورية تمتلك عناصرها المتكاملة تمكنها من استقطاب العرب إليها، ولعل المملكة العربية السعودية أكثر الأطراف العربية تأهيلاً في تكوين النظام العربي ذات شأن ووزن في منطقة الشرق الأوسط يجمع حوله العرب في إدارة العلاقات مع دول الجوار بما يحفظ مصالح العرب وكرامتهم.

* أستاذ الانثروبولوجيا السياسية في جامعة بغداد

تمكين الفتيات والنساء يقيهن من خطر التطرف واعتراف بقدراتهن

النساء وصياغة النظام الأمنيّ العربي المستقبليّ: حتمية التمكين

دفعت التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخيرة عددًا من صانعي القرار إلى إعادة النظر في سياساتهم ومناويلهم الاقتصادية والتفكير في مواقعهم الجديدة، ورؤيتهم للمستقبل. ولم يتخلّف المفكّرون بدورهم عن إبداء الرأي فيما يحدث فانطلقوا في تحليل مختلف الانعكاسات التي ستترتّب عن هذه التغييرات مقترحين أدوات فهم مختلفة وبراديغمات جديدة. ولم يكن بوسع العرب أن يكونوا خارج هذا السياق التاريخي الذي يستدعي التفكيك ومحاولة الفهم ثمّ البحث عن الحلول والبدائل فتعدّدت تبعًا لذلك المؤلفات التي تسعى إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات الهيكلية. ولئن دأب المثقّفون والمتخصّصون في رسم السياسات المستقبلية على التركيز على المجالين السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص، فإنّنا نعتبر أنّه لابدّ من تغيير عدسة البحث والاهتمام بالمجال الاجتماعي وفتح المجال للنساء حتى يكن شريكات في صياغة السياسيات التي من شأنها أن تحدّد ملامح النظام العربي المستقبليّ، وهي شراكة فعليّة قوامها الاعتراف بالتكافؤ في الفرص بين الجنسين في مواقع صنع القرار ووضع الخطط المستقبلية.

د. آمال قرامي

١- دور التمكين في التنمية

لقد سعت الدول العربية، على اختلاف توجهات حكّامها وحجم مواردها الطبيعية والمادية والبشرية، منذ القرن الماضي، إلى انتهاج سياسة التمكين وتأصيل مفهومه من خلال البحث عن النماذج النسائية التي امتلكت خبرات وكفاءة وقدرات جعلت النساء يساهمن في بناء الحضارة العربية الإسلامية. وبناء على ذلك تعددت التعريفات. فالتمكين من منظور البعض هو توفير الدعم والإسناد اللازمين إلى الجنسين دون تمييز بين الاثنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن الدارسين من قصر التمكين على النساء دون الرجال باعتبارهن من أكثر الفئات التي تعاني التمييز فرأى أنّ تمكين المرأة هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تساعدها على اكتساب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. ومال آخرون إلى الدفاع عن برامج التمكين باعتبارها الحلّ الأمثل لمقاومة التمييز وتغيير حيوات النساء وتحسين ظروف عيشهن وضمان حقوقهن.

وإذا اعتبرنا أنّ جوهر السلطة يتمثّل في القدرة على الاختيار فإنّ التمكين هو المسار الذي يخوّل للفئات الهشّة ممارسة حقّ الاختيار وذلك بعد تنمية قدراتها وتأهيلها وتدريبها على تحمل مختلف المسؤوليات. وليس ثمة شكّ في أنّ وعي مختلف مكونات المجتمع المدني بأهميّة تمكين الفتيات والنساء قد ارتفع في العشرية الأخيرة لعدّة أسباب يعود بعضها إلى دور المنظمات النسائية والجمعيات النسوية في التعبئة والتظاهر وحشد الدعم من أجل المطالبة بالحقوق فضلا عن توفّر إرادة لدى بعض الساسة جعلتهم يعملون على تغيير سياساتهم الاجتماعية.

والمطّلع على مختلف التجارب العربية في مجال تمكين النساء سرعان ما ينتبه إلى التغيير الحاصل في مستوى الإرادة السياسية والوعي المجتمعي وكذلك في درجة إصرار مختلف مكونات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات النسائية على نشر ثقافة دعم النساء والسعي إلى تطوير مهاراتهن وإثبات كفاءتهن في عدّة تخصصات. ولا نعدم أمثلة في هذا السياق تبرهن على النشاط النسائي المكثّف الذي تهدف الناشطات الحقوقيات أو

الجهود المبذولة لضمان المشاركة الفاعلة للرجال والنساء معًا في بلورة برامج التنمية لا تزال في البلدان العربية محدودة

الجمعاويات من خلاله إلى التأكيد على أهمية التمكين النسائي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثمّة فإنّه ما عاد بإمكان أيّ مجتمع أن يتطوّر ويحقق الرخاء ونصفه معطّل، وخبرات النساء فيه مهمشّة.

وبالإضافة إلى النشاط النسائي على أرض الميدان لتوفير فرص التدريب وتعزيز القدرات، وضمان المشاركة النسائية في صنع القرار نلاحظ أنّ حجم الدراسات النسائية التي تعنى بالتعريف بمختلف أشكال التمكين قد تطوّر حتى أنّه بات من الصعب حصر القائمة البيبلوغرافية في هذا الصدد. وهي دراسات تروم تقديم التصوّرات والإحصائيات والبحوث المقارنة بين مختلف السياسات الإقليمية والعالمية والتقييم والنقد كلّ ذلك من أجل ضمان حظّ أوفر لجميع المواطنين بقطع النظر عن جنسهم وعرقهم ودينهم. ويمثّل هذا الإنتاج النسائي على وجه الخصوص وجها آخر من وجوه مشاركة النساء في التفكير في سبل تحقيق التنمية المستدامة وفي التفكير في البدائل المستقبلية.

غير أنّ هذه الجهود المبذولة من أجل ضمان المشاركة الفاعلة للرجال والنساء معاً في بلورة برامج التنمية لا تزال في أغلب البلدان العربية محدودة. فالناظر في نسب مشاركة النساء في مختلف هذه المجالات ينتبه إلى التفاوت الواضح بين الفرص التي أفاد منها الرجال والفرص التي أتيحت للفتيات والنساء يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى مشاركة النساء في المجال السياسي التي تعتبر محتشمة بالرغم من وجود نساء قياديات. وتعزى هذه الفجوة إلى عدّة عوامل لعلّ أهمّها البنى الذهنية التي دعمت ثقافة التمييز بين الجنسين وحافظت على الامتيازات الذكورية لارتباطها بمفهوم السلطة. وليس منع النساء من الخروج إلى الفضاء العام والمشاركة في الإنتاج والتنمية والإبقاء على الأدوار التقليدية وتوزيع السلط طريقة غير منصفة إلاّ علامة دالة على استمرار الرغبة في المحافظة على بنية اجتماعية تميزية.

وبالرغم من هذه العوائق فإنّ ما يسترعي الانتباه في التحولات الإقليمية والتجارب التي مرّت بها بعض

الـدول في السـنوات الأخيـرة هـو "مرئيـة النسـاء" visibility مـن خـلال مقاومتهـن وأفعالهـن وأصواتهـن وحضورهـن في السـاحات العامـة بكثافـة، ومسـاهمتهن في التغييـر السياسـي الاجتماعـي. وقـد أفضـى هـذا الحـراك النسـائي الـذي يتجـاوز منطـق التصنيـف حسـب الطبقـة الاجتماعيـة والسـن والمسـتوى التعليمـي إلـى تحـوّل المسـألة النسـائية إلـى "المركـز" وتحفيـز واضعـي السياسـات علـى التفاعـل مـع مطالـب النسـاء بطريقـة إيجابيـة يكفـي أن نشـير في هـذا الصـدد، إلـى مـا تحقّـق للمـرأة السـعودية مـن مكاسـب، ومـا تحصّلـت عليـه النسـاء في المغـرب وتونـس وغيرهـن مـن حقـوق. ولكـنّ التحـولات الأخيـرة كشـفت النقـاب أيضـا عـن التحديـات الكبـرى التـي سـتواجهها المجتمعـات العربيـة في القـادم مـن السـنوات والتـي لا تشـمل الجانـب الاقتصـادي والاجتماعـي فقـط بـل إنّهـا ذات وشـائج بالمسـألة الأمنيـة في جميـع تجلياتهـا. فـلا غرابـة أن نلاحـظ حركة وطيدة في المنطقة تشمل تطوير مراكز البحث والتنسيق بـين مختلـف البلـدان والعمـل المشـترك مـن أجـل صياغـة نظـام عربـي مسـتقبلي يوفّـر الأمـن ويحفـظ السـلم.

ولكـن أيّ موقـع للنسـاء في صياغـة النظـام الأمنـي العربـي المسـتقبلي؟ ومـا هـو دورهـن في مكافحـة التطـرّف العنيـف؟

٢- في أوجه أخرى من التمكين: أدوار النساء في مجال مكافحة التطرّف العنيف

كتـب الكثيـر عـن فضائـل تمكـين النسـاء ومزايـا تشـريكهن في صياغـة القـرارات وتعـدّدت المقاربـات الاجتماعيـة والسياسـية والثقافيـة وغيرهـا. ولكـنّ اللافـت إلـى الانتبـاه هـو التغاضـي عـن إثـارة أسـئلة تتصـل بسـبل تمكـين النسـاء في مجـال مكافحـة التطـرف العنيـف، وتشـريكهن في وضـع البرامـج وكيفيّـة التعامـل مـع مبادراتهـن في هـذا السـياق فضـلا عـن إيلائهـن المنزلـة اللائقـة بهـن في مراكـز البحـث وداخـل الهيـاكل المسـؤولة عـن وضـع السياسـات وصنـع القـرارات. ولعـلّ سـبب تهميـش هـذه المسـائل راجـع إلـى نظـرة أصحـاب القـرار إلـى النسـاء علـى أسـاس أنّهـن المحميـات والمصونـات وأنّ الرجـال هـم المسـؤولون عـن توفيـر الحمايـة للجميـع هـذا بالإضافـة إلـى هيمنـة النظـرة الذكوريـة إلـى المؤسسـة الأمنيـة والمؤسسـة العسـكرية.

وبنـاء علـى ذلـك يغـدو التمحيـص في أشـكال تمكـين الفتيـات والنسـاء، في تقديرنـا، مـن أوكـد الواجبـات المنوطـة بعهـدة الحكومـات في السـنوات المسـتقبلة. ويتفـرّع هـذا التمكـين إلـى محوريـن: أحدهمـا يُعنـى بوقايـة الفتيـات مـن خطـر التطـرف العنيـف وتوعيـة النسـاء، وتشـريك الفاعـلات في المجتمـع المدنـي في البرامـج المخصّصـة للنهـوض الاقتصـادي والاجتماعـي والسياسـي والثقـافي. أمّـا المحـور الثانـي فيكمـن في الاعتـراف بقـدرات فئـة مـن النسـاء المتخصصـات في دراسـات الإرهـاب أو الدراسـات الأمنيـة أو دراسـات بنـاء السـلام أو دراسـات العنـف وغيرهـا، وفتـح المجـال أمامهـن حتـى يسـاهمن في إبـداء الـرأي ورسـم السياسـات والاسـتراتيجيات الخاصـة بمكافحـة التطـرف العنيـف.

الوقاية من خطر التطرّف العنيف

تشـير بعـض الدراسـات الأمنيـة إلـى أنّ مفهـوم الأمـن يتسـع ليشـمل: أوّلا التصـدي للمظاهـر السـلبية كالتهديـدات، والهشاشـة وغيرهـا، وثانيًـا العنايـة بالجوانـب الإيجابيـة كتنميـة القـدرات وتطويـر المهـارات ووفـق هـذا الطـرح تتنـزّل برامـج تمكـين الفتيـات والنسـاء. فكلّمـا دعّمـت البرامـج التوعيـة والتعليميـة قـدرات الفتيـات والنسـاء علـى الفهـم والتحليـل وممارسـة الفكـر النقـدي صـرن أكثـر حرصـا علـى ممارسـة حقهـن في الاختيـار بطريقـة مسـؤولة وبـتّ أكثـر قـدرة علـى اتّخـاذ القـرارات السـليمة. وهـذا يعنـي أنّ برامـج مقاومـة الأميّـة والحـدّ مـن ظاهـرة الانقطـاع المبكّـر للفتيـات عـن التعليـم، وتغييـر برامـج التعليـم هـي الوسـيلة الأمثـل لحمايـة هـذه الفئـات الهشّـة مـن خطـر الاسـتقطاب. فقـد أثبتـت الدراسـات التـي اعتنـت بالتمحيـص في أسـباب الافتتـان بالفكـر الجهـادي والانضمـام إلـى الجماعـات المتشـددة أو الانخـراط في الأعمـال الإرهابيـة أنّ أغلـب الفتيـات والنسـاء تعوزهـن القـدرة علـى الإدراك وليسـت لهـن ثقافـة متينـة تخـوّل لهـن فهـم 'الأجنـدة' الخفيـة لهـذه الجماعـات المتشـددة.

إنّ هـذه السياسـات متـى احكـم وضعهـا، سـتكون صمّـام الأمـان الحقيقـي والضامـن الرئيـس لتطويـر بيئـة اجتماعيـة آمنـة لاسـيما وأنّ الدراسـات المهتمـة بالأمـن الإنسـاني Human security تشـير إلـى ضـرورة ربـط الاسـتراتيجيات الأمنيـة بالسياسـات الاجتماعيـة إذ لا مجـال لتحقيـق الأمـن في ظـلّ مجتمعـات تكـرّس التمييـز وتضطهـد النسـاء وتحوّلهـن إلـى كائنـات خاضعـة يسـهل السـيطرة عليهـا. كمـا أنّـه لا يمكـن لواضعـي السياسـات الخاصـة بالوقايـة مـن خطـر التطـرّف العنيـف الاسـتمرار في تجاهـل أهميّـة الربـط بـين تحديـد الاسـتراتيجيات الأمنيـة وتمكـين الفتيـات والنسـاء في كلّ مجـالات الحيـاة، وتوفيـر الفـرص لهـنّ حتـى يتحوّلـن مـن فئـات هشّـة تسـهل السـيطرة عليهـا إلـى فاعـلات في مجتمعاتهـن: مقاومـات للجهـل والاسـتغلال والاسـتقطاب.

ولا يمكـن لهـذه السياسـات أن تنجـح مـا لـم تتسّـع قاعـدة الفاعلـين ذلـك أنّ مسـؤولية توفيـر الأمـن لابـد أن تلقـى علـى عاتـق الأفـراد والجماعـات، المسـؤولين في القطـاع الأمنـي والفاعلـين في مختلـف مكونـات المجتمـع المدنـي، علـى حـدّ سـواء. وينجـم عـن تشـريك النسـاء في سياسـات مكافحـة التطـرف العنيـف تغييـر

لا مجال لتحقيق الأمن في مجتمعات تكرّس التمييز وتضطهد النساء وتحوّلهن إلى كائنات خاضعة يسهل السيطرة عليها

نظرة المجتمع إليهن. فهن لسن 'ضحايا' ولا يمثلن الفئة الهشة في المجتمع التي تتطلب الحماية بل إنّ من النساء فئة مناصرة للسلام وعمولات من أجل التصدي للمخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي والإنساني. وهكذا يتغيّر مفهوم الأمن ليشمل بُعد المقاومة وتتحول النظرة إلى الفتيات والنساء تبعًا لذلك من الاستنقاص والدونية والتبخيس إلى الإقرار بوجود نساء فاعلات وذوات كفاءة متميّزة.

وبالاطلاع على بعض التجارب في البلدان التي عانت من ويلات التطرف العنيف ننتبه إلى أهمية التمكين بالنسبة إلى النساء اللواتي يعشن في مناطق يهيمن عليها المتطرفون كباكستان وأفغانستان وسيريلانكا وغيرها. وقد تأسست جمعيات كثيرة تعمل على توعية الأمهات البسيطات وتثقيفهن من أجل مكافحة الفكر المتطرف. وقد وضعت استراتيجيات لإشراك الأمهات في مكافحة التطرف العنيف بناء على الاعتقاد السائد بأنّ الأم هي المسؤولة عن الأخلاق والقيم التي يكتسبها الأطفال وعن غرس الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن وإقامة علاقات إنسانية إيجابية في محيط الأسرة والمجتمع. وعلاوة على ذلك قدّمت بعض الجمعيات الدعم اللازم لبعض النساء اللاتي كنّ يتعاملن مع المتطرفين بحكم عوزهن وحاجتهن إلى المال فيقدمن المؤونة أو يسددن بعض الخدمات. وما إن انطلقت الدورات التدريبية لتعليم النساء مهارات تخول لهن العيش بكرامة حتى صرن أكثر ثقة في أنفسهن ومن أشد المناصرات لبرامج مكافحة التطرف العنيف. وأفضت الدورات التكوينية إلى تمكّن النساء من رصد السلوك والتغيير الحاصل والتعرف على علامات التطرف العنيف لدى الأفراد وفي مجتمعاتهن المحلية ثم مقاومتها من خلال الحوار والتوعية وغيرها من الوسائل.

ويتمثل الدرس المستفاد من مختلف هذه التجارب في" أن المرأة تستطيع المشاركة بفعالية شديدة في تغيير النزاعات ومعالجة مسائل التطرف العنيف، شريطة أن تملك القدرة الاقتصادية والدراية بتلك المسائل والمهارات اللازمة في مجالي المناقشة والتفاوض، وتؤدي أفرقة السلام النسائية، مثل مجموعات أمهات تولانا، دور عناصر التغيير من خلال أنشطة التوعية ومنع التطرف ودعم النساء الأخريات، وعن طريق الدعوة وممارسة الضغط من أجل إشراك المرأة في هياكل السلام والأمن الرئيسية واللجان، بما فيها الهياكل واللجان ذات التأثير على القوانين والسياسات. وتقدم مجموعات أمهات تولانا المعنية بالسلام إسهامات ضخمة في تحقيق المصالحة المجتمعية ومعالجة الصدمات وكفالة الاستقرار في مناطقها أثناء هذه الأوقات العصيبة والمضطربة، بفضل ثقة السكان في أنها تمارس البناء داخل مجتمعاتها المحلية. وتعمل هذه المجموعات بمعية لجان إدارة المدارس ومع المعلمين والآباء في نشر رسائل السلام."

تثبت هذه التجارب وغيرها أنّ بإمكان الفتيات والنساء أن يتحوّلن إلى فاعلات في الواقع وأن يكنّ في الصفوف الأمامية دفاعًا منهن عن حق الحياة بسلام وترسيخًا للمواطنة المسؤولة.

تكافؤ الفرص بين الجنسين وإدماج النساء في مواطن صنع القرار

نادرًا ما يتحدّث واضعو السياسات الأمنية عن الكفاءات المهنية "بتاء التأنيث" ذلك أنّ الخطاب الرسمي لا يعترف إلا بوجود رجال الأمن، ورجال الحماية المدنية، ورجال المطافئ وغيرهم والحال أنّ القطاع الأمني أدمج النساء في عدد من الاختصاصات فصارت لدينا الشرطة المجتمعية النسائية، والنساء الأمنيات وغيرهن ولكن تبقى اللغة ذكورية الهوى تحدّ من مرئية النساء. ولا تكمن المفارقة في مستوى الخطاب فقط بل إنّنا نجدها في مستوى آخر إذ نادرا ما تفتح المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية الأبواب أمام النساء اللواتي أثبتن قدراتهن في مجال تحليل التطرف العنيف ومقاربته من زوايا متعددة حتى يشاركن في تحديد الاستراتيجيات وصياغة الخطط والسياسات. ويترتب عن ذلك التهميش وقصور النظر هدر الطاقات والوقت وضياع فرص إثبات الذات.

ولا معنى لتمكين النساء، في نظرنا، إذا ما اقتصر على تطوير قدراتهن في مجال مكافحة التطرف العنيف إذ ثمة علاقة عضوية بين التمكين (برامج تنمية المهارات وتوفير الموارد...) من جهة، وفسح المجال أمام الفتيات والنساء لإثبات ذواتهن والفعل في الواقع من أجل تغيير بنية العلاقات التمييزية المبنية على هيمنة طرف على آخر، من جهة أخرى. ولا تعقد الصلة بين التمكين وأداء الفاعل النسائي agency فحسب بل ثمة وشائج بين هذه المفاهيم والاستحقاقات achievments إذ ما الجدوى من التمكين إن لم تستطع النساء تغيير واقعهن، وإن لم يتحصّلن على حق العمل في مواقع صنع القرار؟

إنّ إحـلال سياسـات إدماجيـة قائمـة علـى مبـدأ تكافـؤ الفـرص بـين الجنسـين في تحصيـل المعرفـة وتنميـة المهـارات والعمـل في مراكـز صنـع القـرار داخـل مختلـف المؤسسـات التربويـة والاقتصاديـة والثقافيـة والسياسـية ولاسـيما الأمنيـة والعسـكرية مـن أجلـه أن يحقّـق للنسـاء مكاسـب جديـدة علـى قاعـدة الجـدارة والكفـاءة لا العطـاء والمـنّ. وإذا مـا علمنـا أنّ تغييـر مكانـة النسـاء في مختلـف المجـالات بإمكانـه أن يسـاهم في تغييـر البنـى الذهنيـة أمكـن لنـا القـول إنّ إدمـاج النسـاء في وضـع سياسـات مكافحـة التطـرف العنيـف مـن شـأنه أن يحقـق نتائـج أفضـل علـى صعيـد الأمـن الإنسـاني نظـرًا إلـى المسـاهمات القيمـة للنسـاء.

فـإن رجعنـا إلـى الدراسـات الأخيـرة التـي أنجزتهـا مجموعـة مـن الباحثـات النسـويات الغربيـات في مجـال الدراسـات الأمنيـة، ودراسـات الأمـن والسـلام وغيرهـا بانـت لنـا العلاقـة بـين العنـف المسـلط علـى النسـاء والتطـرف العنيـف إذ غالبًـا مـا تسـتغل الجماعـات المتطرفـة ضحايـا العنـف الأسـري فتوهمهـن بأنّهـا سـتوفر لهـن الملجـأ الآمـن وهكـذا تتحـول الضحيـة مـن قبضـة الأهـل إلـى قبضـة الجماعـات التكفيريـة المسـلحة. ومـا كان للمتخصصـين في مجـال الدراسـات الأمنيـة التفطـن إلـى هـذه الوشـائج بـين مختلـف أشـكال العنـف لـولا إجـراء عـدد مـن الباحثـات هـذه الدراسـات الميدانيـة.

ويعـزى الفضـل أيضًـا إلـى الباحثـات المتخصصـات في الدراسـات النسـائية في كشـف النقـاب عـن الصلـة المتينـة بـين مظاهـر اللامسـاواة بـين الجنسـين في المجـال الاقتصـادي مثـلا، واستشـراء التطـرف العنيـف. فالدعايـة التـي أنجزتهـا "داعـش" علـى سـبيل المثـال تأسسـت علـى فكـرة تمكـين النسـاء مـن فـرص أفضـل للعيـش بكرامـة في "دولـة الخلافـة" تلـك التـي حرصـت علـى توفيـر الحمايـة للنسـاء والكسـب 'الشـرعي'. والمطّلـع علـى الشـهادات والنصـوص المنتشـرة في شـبكة الأنترنـت يتفطّـن إلـى أنّ قيـادات 'داعـش' باتـت تغـري الفتيـات والنسـاء بفـرص لاختبـار ذواتهـن إذ أنّهـا فتحـت المجـال لـذوات الكفـاءة والمهـارات لاحتـلال مناصـب هامـة وقياديـة. فـإن كان الأمـر كذلـك مـع 'داعـش' فحـريّ بكافـة الجهـات المسـؤولة عـن وضـع السياسـات مراجعـة تصوراتهـا وخططهـا التنمويـة وسياسـاتها الأمنيـة.

ومـن النتائـج التـي توصلـت إليهـا المتخصصـات في الدراسـات الأمنيـة أن الشـعور بالإحبـاط والقهـر والإحسـاس بالضعـف وانسـداد الأفـق هـو الـذي يدفـع عـددًا مـن الفتيـات والنسـاء إلـى العزلـة فيسـهل اسـتقطابهن والتلاعـب بعقولهـن واسـتغلال حاجتهـن إلـى الأمـن النفسـي. ويتضـح مـن خـلال الدراسـات التـي أنجتهـا الباحثـات علـى اختـلاف اختصاصاتهـن، أنّ إدمـاج الجيـل الجديـد مـن الباحثـات العربيـات في مراكـز البحـث وصياغـة الاسـتراتيجيات الأمنيـة بـات أمـرًا ضروريّـا ومبـرّر ذلـك أنّـه مـا عـاد بالإمـكان تهميـش هـذه الكفـاءات إذ مـن حـقّ الجميـع المشـاركة في بنـاء الوطـن كلّ مـن موقعـه كمـا أنّ المواطنـة المنشـودة والتـي تعتبـر أس مشـروع النهـوض العربـي تتأسـس علـى المسـاواة وتكافـؤ الفـرص والعدالـة الاجتماعيـة وغيرهـا مـن القيـم.

إحلال سياسات تكافؤ الفرص بين الجنسين يحقّق للنساء مكاسب جديدة على قاعدة الجدارة والكفاءة لا العطاء والمنّ

الخاتمة

إنّ تفسـير الواقـع المعقّـد الـذي تهيمـن عليـه الصراعـات والحـروب والعنـف بـأدوات تحليـل مختلفـة ومتنوّعـة يسـمح للمجتمعـات المعاصـرة بـأن تعيـد النظـر في تصوراتهـا وممارسـاتها ونماذجهـا السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة ومناويلهـا الاقتصاديـة ورؤيتهـا للعالـم. ونذكـر مـن بـين هـذه الأدوات التحليليـة التـي لـم تشـق طريقهـا بعـدُ في العالـم العربـي: مقاربـة النـوع الاجتماعـي التـي توفّـر لنـا جهـازًا اصطلاحيًـا ومفهوميًـا يسـمح لنـا بتفكيـك بنيـة العلاقـات الاجتماعيـة ومختلـف التمثـلات والأحـكام السـائدة ويمكننـا مـن فهـم طـرق بنـاء الأنوثـة والذكـورة وغيرهـا مـن المسـائل. وانطلاقًـا مـن هـذه الرؤيـة التحديثيـة التـي تقـرّ بالتقاطـع intersectionality بـين مختلـف الاختصاصـات يتسـنّى للمؤسسـات الأمنيـة والعسـكرية الإفـادة مـن هـذه المكاسـب المعرفيـة الجديـدة وتوظيـف مختلـف المقاربـات في صياغـة السياسـات المسـتقبلية.

وليـس تبنّـي سياسـات تحديثيـة وإدماجيـة علـى قاعـدة المواطنـة والديمقراطيـة التشـاركية إلاّ الحـلّ الأمثـل في نظرنـا، لحمايـة الشـعوب مـن مخاطـر التطـرف العنيـف والفقـر والجهـل وغيرهـا وابتـداع مواقـع جديـدة في النظـام العالمـي الجديـد. فالاسـتعداد للتفكيـر بالأزمنـة الآتيـة وبموقـع إنسـان القـرن الواحـد والعشـرين يتطلّـب الانفتـاح علـى مقاربـات ومناهـج جديـدة مـن جهـة، والإقـرار بأهميـة العمـل المشـترك علـى قاعـدة الكفـاءة لا الجنـس، والعنصـر، والسـن وغيرهـا مـن المعاييـر. أمّـا المقاومـة والممانعـة والضغـط مـن أجـل إبقـاء الحـال علـى مـا هـو عليـه فإنّهـا سـتؤدي بنـا إلـى مواجهـة تحديـات كبـرى وسـتجعلنا خـارج التاريـخ.

* أكاديمية تونسية

تعزيز مفهوم الأمن الجماعي المشترك وحل الخلافات البينية

مستقبل العالم: عصر الآلة ما بعد الثورة الرابعة

حظي العالم طوال أكثر من سبعة عقود، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بسلام كوني توارت فيه احتمالات الحروب الكونية الفاصلة، بين أقطاب العالم الاستراتيجية العظمى، حتى ساد الاعتقاد باستحالة نشوب حرب كونية ثالثة. الغريب هنا: أن سبب استقرار نظام الأمم المتحدة، يكمن استراتيجيًا في تطوير أكثر الأسلحة التدميرية فناءً، التي اخترعها الإنسان (السلاح النووي). هذه القدرة التدميرية المهلكة للسلاح النووي جعلت إمكانية استخدامه لتسوية الصراعات بين القوى العظمى على مكانة الهيمنة الكونية، بعيد الاحتمال، بل من رابع المستحيلات... لكن يبدو أن الأمر لم يعد كذلك، بعد الآن..!؟

د. نواف المطيري

إن المنظمات العربية والإسلامية والدولية نشأت بشكل أساسي لتشجيع التعاون الدولي في جميع المجالات كما أن التطورات التي يشهدها العالم ستزيد من أهمية الدور الذي تضطلع به هذه المنظمات في صناعة الاستقرار وتعزيز الحوار والتعايش ومد جسور التفاهم بين أتباع مختلف الديانات والثقافات ومن تلك المتغيرات التي يتطلب من المنظمات الإقليمية والإسلامية والدولية التعاون والتنسيق فيما بينها هو ما يعرف بالثورة الرابعة **ومن أهم ملامحها:**

١- أنها سريعة وغير مسبوقة مقارنة بالثورات الصناعية السابقة والتي ستشمل مجالات متنوعة مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الخاصة بتخزين الطاقة والتكنولوجيا الحيوية وترتكز على غلبة التكنولوجيا والآلة في الصناعة والتقليل من عدد الأيدي العاملة وتضاؤل الدور البشري.

٢- ستنعكس بشكل كبير على المجتمعات البشرية ومن ضمنها منظومة القيم والهويات مما يتطلب أن تكون هناك رؤية استراتيجية مشتركة حول التعامل مع مستقبل التكنولوجيا من ناحية الفرص والمخاطر فقد لا ترغب بعض الدول والمنظمات أن تكون محمية بالطرق التي تريدها الدول التي تمتلك تلك التكنولوجيا مما قد يؤدي إلى حدوث رد فعل غير مناسب.

٣- إن الصراع بين الإنسان والآلة لا يتعلق بالتنبؤات بل بالاحتمالات أن تتكون سلطة عالمية غير عادلة وتتعارض مع مبادئ المساواة في مجال العلاقات الدولية بين الدول وبين المنظمات الدولية إضافة إلى تغييب العوامل الأخرى مثل الديمقراطية والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة وحقوق الإنسان والحريات والعدالة... الخ.

٤- إن النقلة التكنولوجية ستشمل جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتعليمية وبالتالي التأثير على الهياكل الاجتماعية التي ستكون أكثر عرضه للتحولات فالفرد والمجتمع هو الذي أوجد للآلة المعنى والقيمة وهو ما يتطلب أن تكون تلك التحولات أكثر مراعاة للسياق الاجتماعي واللغة والدين والنسق الحضاري فالفوضى قد تحدث نزاعات وحروبًا وبالتالي ظهور أشكال أخرى من التفاعلات الدولية وهو ما يلقي الضوء على طبيعة العلاقة بين المعرفة والقوة.

التوقعات المستقبلية للثورة الصناعية الرابعة:

١- إن الحياة ستكون متصلة بشكل دائم مع التقنية.

٢- خفض التكاليف وزيادة الجودة.

٣- انتشار الروبوتات بشكل واسع وقد يتم الاستغناء عن ملايين الوظائف.

٤- توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

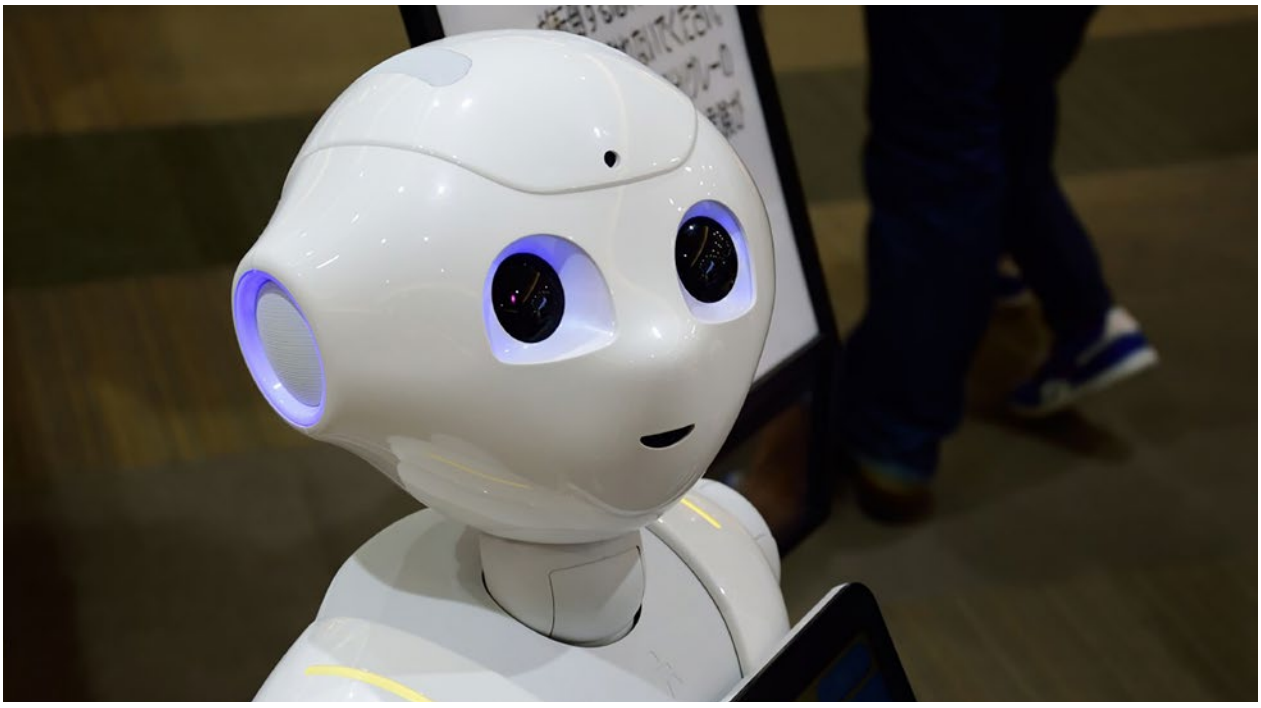

٥- الاعتماد على الآلة بشكل كبير في المجالات العلمية والطبية.

٦- إن تطور استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب وتأثيراته في الأسلحة الحديثة قد تتجاوز استخداماته مجال المنظومات الدفاعية البحرية والطائرات بدون طيار.

٧- تغير في نمط العلاقات الدولية ومدى قدرة الدول على صنع السياسات من خلال الفواعل العابرة للحدود والتي قد تفوق صلاحية الدول والمنظمات وسيطرتهم ونطاق رؤيتهم.

٨- نشوء قضايا جديدة من حيث نطاقها وحجمها وتنوع أساليبها مثل (المناخ، الأوبئة، التكنولوجي، الإرهاب) وما سينتج عنها من تطوير مؤسسات دولية حديثة لم تكن موجودة من قبل في السياسة العالمية.

٩- عدم قدرة الدول على الحوكمة الاقتصادية سينتج عنه قدرة رؤوس الأموال على الانتقال من دولة إلى دولة أخرى مما سيعزز من قوة المال مقارنة بالدولة وهي تحديات لا يمكن تجاهلها.

التوصيات لمواجهة التغيرات وانعكاساتها:

١- وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع المتغيرات الجديدة مما يوجب العمل من خلال أدوات وأساليب حديثة.

٢- تعزيز مفهوم الأمن الجماعي المشترك وحل الخلافات البينية بشكل نهائي.

٣- التأكيد على الهوية الوطنية والانتماء الحضاري بمعناه الشامل وحمايته من الاضمحلال في ظل الثورة الصناعية الغير مسبوقة مما يتطلب مراجعة شاملة للسياسات الإعلامية والسياسات التعليمية والثقافية.

٤- إعداد كوادر متخصصة والاستثمار في رأس المال البشري لخلق بيئة مناسبة لقيام تنمية مستدامة.

٥- التركيز على الإصلاح المؤسساتي لاستيعاب التطور المتسارع على كل الأصعدة.

٦- الاستفادة من الوفورات المالية والاقتصادية لخلق مناخ إيجابي لمواكبة الثورة التكنولوجية.

٧- تطوير التعليم في المدارس والجامعات وتشجيع الإبداع والابتكار.

٨- عدم اليقين في نتائج التغيرات الإقليمية والدولية المستقبلية يتطلب تنويع الخيارات الأمنية والدفاعية لحماية الأمن القومي.

أخيرًا

يمثل ما ذكر تصورًا مبدئيًا قابل للتطوير يستلزم تركيز الباحثين والمتخصصين في كل فروع المعرفة المختلفة لاستشراف ودراسة أثر الثورة التكنولوجية الكونية على دولنا ومجتمعاتنا.

* مستشار الشؤون السياسية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

تهميش اللاجئين في مراكز صناعة القرار الفلسطيني مقصود ومتعمد وخطير

النكبة: من هنا تبدأ القضية

منذ هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨م، وما نتج عنها من تهجير ٨٠٠,٠٠٠ من الشعب الفلسطيني البالغ تعداده آنذاك ١,٤ مليون نسمة قسرًا من أراضيهم وقيام دولة الكيان الصهيوني، وهي الحرب التي سموها نكبة، منذ ذاك التاريخ والشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده يحيي هذه الذكرى وبكل أشكال التعبير عن الغضب وعن الإصرار على التمسك بحق العودة، بل إن العودة كانت كلمة السر والمحرك الأساس للثورة الفلسطينية المعاصرة والتي عنوانها منظمة التحرير الفلسطينية، فهذه الأخيرة قامت منتصف الستينيات وقبل احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو ١٩٦٧م، للتعامل مع أصل القضية والأصل يعود لحرب ١٩٤٨م، وتداعياتها وليس لحرب ١٩٦٧م، وتداعياتها.

د. إبراهيم ابراش

يعتبر اللاجئون الفلسطينيون حالة خاصة ومأساة إنسانية بكل معنى الكلمة، فلم يغادر هؤلاء وطنهم اختياريا بل نتيجة حرب ومجازر ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد السكان المدنيين الآمنين الفلسطينيين لتجبرهم على ترك مدنهم وقراهم، ونتيجة هزيمة سبع جيوش عربية أمام العصابات الصهيونية، وللأسف ساهمت أطراف عربية في ترويج أكذوبة أن الفلسطينيين باعوا أرضهم أو تركوا وطنهم باختيارهم، وذلك لتتهرب الحكومات العربية من مسؤولياتها تجاه ما حدث للفلسطينيين.

يعود أصل قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قرار أممي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة إيمانًا من المجتمع الدولي بعدالة قضية اللاجئين وحقهم بالعودة وهو القرار رقم ١٩٤ (د-٣) بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م، ويقضي بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم، ويعلن في الفقرة (١١) منه ما يلي:

إن الجمعية العامة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد: "تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عمليًا، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات، ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي وعملا بروح الإنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه".

نتيجة لانحياز وعجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها وإلزام إسرائيل بذلك، وخاصة القرار رقم (١٩٤) أنشأت وكالة الغوث الدولية "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٩م. ومن خلال هذا القرار الأممي يتأكد أن الفلسطينيين أجبروا على الخروج من بلادهم ولو كان الخروج أو الهجرة باختيار الفلسطينيين ما كانت الأمم المتحدة طالبت بعودتهم واستمرت بالتأكيد على حق العودة، وما كانت أسست مخيمات خاصة باللاجئين ووكالة الغوث.

على مدار سبعين عامًا توالى صدور قرارات وتوصيات تؤكد على حق الفلسطينيين بالعودة أو البحث عن حل عادل لقضيتهم، ولأن قرار عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم ١٩٤ قرار دولي فلا يمكن إلغاؤه إلا بقرار دولي. وهنا نُذَكِر بأن القرار الأممي ٣٣٧٩ الصادر عام ١٩٧٥م، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري لم يتم إلغاؤه إلا بالتصويت من نفس جهة الإصدار أي الجمعية العامة على قرار يلغي القرار الأول.

عشرات القرارات والتوصيات على مدار سبعين عامًا بما فيها قرارات صادرة عن مجلس الأمن أكدت على حق العودة واعتبرت حق العودة جزءًا من حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم على أرضهم، إلا أن هذه القرارات والتوصيات لم تجد طريقًا للتنفيذ بسبب رفض إسرائيل وبسبب استعمال الولايات المتحدة

الإحصاءات: ٨٠٪ من اليهود في إسرائيل ما زالوا يعيشون فيما لا يتعدى ٣٠٪ من مساحة إسرائيل بحدودها عام ١٩٤٨

لحق النقض في مجلس الأمن ضد أي قرار يلزم إسرائيل بالتنفيذ. وتؤكد الوقائع على الأرض بأن الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين لا يعود لعدم القدرة على استيعابهم جغرافيًا بل السبب هو رفض الاعتراف بأن الفلسطينيين هم أصحاب حق بفلسطين وهو ما يتعارض مع الرواية الصهيونية ومع سعي الصهاينة لإقامة دولة يهودية خالصة، فالإحصاءات تقول بأن ٨٠٪ من اليهود في إسرائيل ما زالوا يعيشون فيما لا يتعدى ٣٠٪ من مساحة إسرائيل بحدودها عام ١٩٤٨م.

من المهم اليوم أن نستمر في إحياء ذكرى النكبة بكل وسائل التعبير المتاحة حفاظًا على حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، وحفاظًا على حق عودة اللاجئين لمدنهم وقراهم، وحفاظًا على ذاكرة الكبار وتغذية ذاكرة الصغار بحقيقة ما جرى في سنة النكبة كأبشع جرائم القرن العشرين حيث ترتقي لجريمة التطهير العرقي، وكأبشع صور الاستعمار في العالم ولا تقل عن جرائم النازيين ضد اليهود، وحتى لا يفلت المجرم الصهيوني بجريمته.

ومن هنا تأتي مسيرة العودة التي كانت فكرتها الأولى عام ٢٠١١م، من فلسطينيي الشتات على أن تنطلق مسيرات مليونية من كل أماكن الشتات وخصوصًا من دول الطوق –الأردن، سوريا، لبنان، مصر– باتجاه الحدود مع الكيان الصهيوني ومن الداخل الفلسطيني وتعثرت الفكرة بسبب أحداث فوضى الربيع العربي. تم إحياء الفكرة مجددًا في ذكرى يوم الأرض ٣٠ مارس الماضي ولكن ونتيجة فوضى الربيع العربي والانقسام الفلسطيني أجهضت الفكرة الأولى وتركزت المسيرة على قطاع غزة تقريبًا مع تداخل ملفات متعددة وخصوصًا تداخل فكرة العودة والاحتجاج على قرار ترامب بنقل السفارة مع الحصار على غزة وقضايا أخرى من تداعيات الانقسام، دون وجود استراتيجية أو رؤية وطنية مشتركة للمسيرة من حيث تنظيمها واستمراريتها وأهدافها النهائية، الأمر الذي يثير القلق على ما ستؤول إليه هذه الفكرة العظيمة. وفي النهاية لا بد من إبداء الملاحظات التالية على قضية اللاجئين في سياقها الوطني العام:

١- إن فشل المعالجات المتجزئة للقضية الفلسطينية وخصوصًا بعد انكشاف حقيقة ومحدودية المواقف الدولية وما يتم تمريره من مشتملات صفقة القرن يتطلب العودة لأصل القضية والأصل لم يكن مع حرب ١٩٦٧م، ولا مع اتفاقية أوسلو بل في نكبة ١٩٤٨م، وقيام دولة إسرائيل.

٢- فشل كل مشاريع التسوية وما ارتبط بها من مبادرات وتنازلات بخصوص قضية اللاجئين يتطلب تراجع القيادة الفلسطينية عن التزاماتها مع إسرائيل المترتبة على اتفاقية أوسلو وهي الاتفاقية التي غاب عنها قرار ١٩٤ الخاص باللاجئين.

٣- إن فشل أو عجز الطبقة السياسية الفلسطينية عن تحقيق الأهداف الوطنية أو ما تسمى بالثوابت الوطنية لا يعني أن قضيتنا فاشلة أو غير عادلة بل الفشل في النخب والأحزاب.

٤- ما يتعرض له اللاجئون في سوريا ولبنان من خطر الإبادة والتهجير الجماعي وفي الدول الأخرى من إذلال وإهانات غير منقطع الصلة بالمؤامرة على حق العودة وتصفية قضية اللاجئين.

٥- إن جيلاً جديدًا لم يعاصر النكبة ولا تختزن ذاكرته ذكريات وطن وأرض وحياة كان يعيشها حرًا وسيدًا، هذا الجيل يتم سحقه في هموم الحياة اليومية وفي الصراعات السياسية بحيث بات همه إما تأمين حياة كريمة حيث يعيش أو التفكير بالهجرة مما تبقى من أرض الوطن ليلتحق بملايين اللاجئين والمهاجرين.

٦- تراجع وتهميش دور اللاجئين الفلسطينيين في مراكز صناعة القرار الفلسطيني: منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسستيها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، اللجنة المركزية لحركة فتح، الحكومة، وهو تهميش مقصود ومتعمد وخطير.

٧- بغض النظر عما ستؤول إليه مسيرة العودة وخصوصًا مع المساومات والضغوط التي تمَارَس على حركة حماس والقيادة الفلسطينية للحد من المسيرة وتمرير ذكرى النكبة دون مواجهات كبيرة مع الاحتلال، بالرغم من ذلك يجب أن تستمر الفكرة وتطويرها وإبداع طرق جديدة لإحياء الذكرى وللصدام مع الاحتلال.

٨- الاهتمام الشعبي والرسمي الكبير بذكرى النكبة وحالة الرعب التي تنتاب كيان الاحتلال يؤكد على أنه وبالرغم من كل ما جرى للشعب الفلسطيني من نكبات ومؤامرات فإنه لم يتخلى عن حقه بالعودة وأن لا سلام في المنطقة والعالم دون التعامل مع جوهر القضية ومع نقطة البداية التي تعود لنكبة ١٩٤٨م.

٩- يجب ألا ننسى أن تعداد الشعب الفلسطيني يتجاوز ١٢ مليون ونصفه يعيش داخل أرض فلسطين وعدد هؤلاء يفوق عدد اليهود وهذه ورقة قوة يجب أن نُحسن توظيفها.

١٠- ضرورة تجنيب القضايا الكبرى كقضية العودة والقدس والمقاومة السلمية للاحتلال و المشاحنات ومناكفات الانقسام السياسي والصراع على السلطة.

* كاتب وأكاديمي فلسطيني

أوروبا غير مستعدة لمنافسة واشنطن وموسكو وتتبنى رد الفعل الأمريكي

أوروبا يمكنها التأثير على العملية السياسية في المنطقة العربية لكن لا تستطيع فرضها

تمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم للأطراف الفاعلة خارجها مجموعة كبيرة من التحديات الجديدة من حيث النزاع السياسي، والصراعات العنيفة، والاستبداد السلطوي، وإعادة ترتيب الأنظمة الداخلية. وإجمالا، يتم اختبار توازن القوى في المنطقة في الوقت الحالي، ولكن لا يوجد ما يشير إلى بديلٍ للهياكل القائمة حاليًا. وعليه، فمثل هذا الوضع يعقد الأمور من ناحية العمل العربي المشترك أو النظام العربي الجماعي في المستقبل. وبالنظر إلى أن التوجه نحو التعاون والتنسيق قد يؤدي إلى استقرار أكبر في منطقة الشرق الأوسط ككل، فإن أوروبا ستكون متحمسة لدعم هذا التوجه. ولكن السؤال الذي يثار هنا هو ما إذا كانت أوروبا لديها الاستعداد والأدوات التي تمكنها من مساعدة العالم العربي للتغلب على حالة الاضطراب الحالية.

د. كريستيان كوخ

من المؤكد أن أوروبا تواجه صعوبة في التعامل مع الحالة الراهنة في الشرق الأوسط. فمن جهة، أدت التطورات في مصر وليبيا وسوريا ومنطقة الخليج واليمن إلى فيض من ردود الفعل من بروكسل والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة يغلب عليها التردد والاعتماد على رد الفعل وحتى على نحو قد يأتي بنتيجة عكسية في بعض الأحيان. ويبدو أن أوروبا في هذا السياق قد دخلت في سباق مستمر لمجاراة الوتيرة السريعة للتغيير الذي يحدث في المنطقة.

تواجه أوروبا تحديات أخرى كثيرة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وتتضمن تلك التحديات الحفاظ على هدفها الذي تبنته لنفسها بأن تكون قوة معيارية من حيث تطبيق مبادئ سيادة القانون وعملية مؤسسية للتنمية السياسية لسياستها الخارجية. ففي الشرق الأوسط، تعتبر إحدى المسائل الهامة التي تواجه أوروبا هي كيفية تشجيع التحولات السياسية بدون أن يؤدي ذلك إلى الفوضى أو الاستبداد السلطوي. من المنصف أن نقول أن الربيع العربي الذي شهده عام ٢٠١١م، قد أخذ الجميع على حين غرة، وليس فقط الاتحاد الأوروبي. إلا أن الانتقادات قد تصاعدت منذ ذلك الوقت بأن السياسات الأوروبية لم تكن كافية للتعامل مع الظروف المتغيرة في المنطقة، وأن الاتحاد الأوروبي مستمر في كونه معتمدًا على رد الفعل بدلاً من المبادرة بالفعل عندما يتعلق الأمر بالتطورات الإقليمية، وأنه قد أخفق في المجمل في وضع سياسة متماسكة تستجيب للأحداث التي تجري في الجوار الجنوبي مباشرةً. وقد ازداد الشعور بالإحباط بزوال الآمال التي لاحت في بداية الربيع العربي مما أدى إلى خيبات أمل في تحقيق بداية جديدة في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، تعاني أوروبا أيضًا مع جوانب معينة في المنطقة، فعلى الصعيد العربي ـ الإسرائيلي، أحد أهم المخاوف المعلنة في أوروبا هو عدم وجود تأثير ملموس على الإطلاق في السنوات الأخيرة. فبدلاً من ذلك، شهدنا استبعاد الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما أن سلبية الاتحاد الأوروبي تجاه قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس يبرز مدى عجز الجانب الأوروبي. وبالرغم أن الممثل الخاص في سوريا ونظيره في ليبيا ما زالا قائمَين، إلا أن أوروبا لم تكن قادرة على فرض نفسها كقوة فاعلة يمكنها أن تؤثر في التطورات على أرض الواقع في تلك المناطق. كما لا يبدو أن أوروبا تملك استراتيجية عن كيفية التعامل مع ظاهرة الجهات غير الحكومية العنيفة. وبالنظر إلى منطقة الخليج، تعاني أوروبا من مسألة تحول حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى جهات فاعلة إيجابية فيما يخص السياسة الخارجية مع الدول المجاورة لتلك الحكومات.

الأوربيون اختُزلوا دورهم كشركاء مؤقتين رغم تحملهم قدر كبير من مسؤولية الآثار الجانبية للعنف والحروب وتبدو أوروبا مانحة أكثر من فاعلة

وأخيـرًا، وجـدت أوروبـا أنـه مـن الصعـب موازنـة سياسـاتها في الشـرق الأوسـط بـين أولوياتهـا الأوروبيـة الداخليـة والأولويـات الخاصـة بالعلاقـات الخارجيـة الأخـرى التـي تسـعى إليهـا أوروبـا، خاصـة مـع الولايـات المتحـدة، وفي سـياق التحالـف عبـر الأطلسـي. وبالرغـم مـن أن الأثـر المباشـر الأكبـر يأتـي مـن التطـورات في المنطقـة، إلا أن عـدم قـدرة أوروبـا وعـدم اسـتعدادها لمضاهـاة الولايـات المتحـدة أو دول مثـل روسـيا في امتدادهـا الاسـتراتيجي يضـع صعوبـة أمامهـا لكـي تظهِـر أنهـا تـؤدي دورًا حاسـمًا في الشـرق الأوسـط. فإلـى جانـب تدخـل اعتبـارات أخـرى في طريقـة تعامـل أوروبـا مـع الشـرق الأوسـط، تجـد أوروبـا نفسـها غالبًـا مجبـرة علـى تبنـي المزيـد مـن مواقـف رد الفعـل علـى أسـاس أن السياسـات الأمريكيـة، علـى سـبيل المثـال، تميـل إلـى إقامـة الحقائـق علـى أرض الواقـع. قـرار الولايـات المتحـدة لغـزو العـراق في ٢٠٠٣م، هـو أحـد الأمثلـة المؤسـفة علـى ذلـك. كمـا يُعـد دور روسـيا الأخيـر في سـوريا وتقـدم الصـين في مبادرتهـا "طريـق واحـد، حـزام واحـد" مـن الأمثلـة الأخـرى التـي تضـع تحديـات أمـام أوروبـا في الجـوار المباشـر.

إن النتيجـة الإجماليـة لذلـك هـي أن الأوربيـين قـد اختُزلـوا إلـى حـدٍ كبيـر في كونهـم شـركاء مؤقتـين ذوي تأثيـر ضئيـل علـى النتائـج السياسـية للتدخـلات في الأزمـات التـي تحـدث برغـم أن عليهـم تحمـل قـدر كبيـر مـن مسـؤولية الآثـار الجانبيـة للعنـف والحـرب علـى الجانـب الإنسـاني. وكثيـرًا مـا يبـدو أن أوروبـا جهـة مانحـة أكثـر مـن كونهـا جهـة فاعلـة مؤثـرة.

ومـا زال التغلـب علـى ذلـك الوضـع مصـدر حيـرة لمسـؤولي السياسـات الأوربيـين. فمـن جهـة، هنـاك انتقـاد أن مـا يفتقـده منهـج السياسـة الأوروبيـة هـو الأسـلوب الواسـع الإقليمـي الـذي يربـط بـين أجزائـه الإقليميـة المتنوعـة، ويُقصـد بذلـك سياسـة الاتحـاد الأوروبـي نحـو منطقـة الشـرق الأوسـط، وموقفـه مـن الصـراع العربـي الإسـرائيلي، و"سياسـة شـرق الأردن" الخاصـة بـه، إلـى جانـب مسـائل أخـرى. وقـد أدى ذلـك إلـى مجموعـة مـن السياسـات الأوروبيـة في الشـرق الأوسـط تتضمـن عناصـر مـن المنهـج الأوروبـي النموذجـي إلـى جانـب عناصـر متنوعـة مخصصـة للطبيعـة المميـزة للتوجهـات والتحديـات في شـتى أجـزاء المنطقـة. وبالرغـم أن فلسـطين ومنطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط عمومًـا مـا زالتـا تشـهدان قـدرًا ضئيـلًا علـى الأقـل مـن المنهـج الجمعـي ذي الطابـع الأوروبـي، إلا أن دور الاتحـاد الأوروبـي أكثـر تشـتتًا وأقـل منهجيـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي وفيمـا يتعلـق بالعـراق.

ولكن من جهة أخرى، وُجه انتقاد إلى سياسة الجوار الأوروبية بأنها غير منطقية على اعتبار أن الجوار نفسه غير متجانس. وفي هذا السياق، لم تتمكن سياسة الجوار الأوروبية بالإضافة إلى مبادرات أخرى مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية واتحاد البحر الأبيض المتوسط من تحقيق أهداف تعزيز النمو الشامل، والمساعدة في التحول السياسي، ودعم التكامل الإقليمي، وتشجيع الدور التعاوني من خلال المشاركة الأوروبية. وفي النهاية، لم تعمل أي من تلك المنهجيات كأساس مرجعي ولم يكن لأي منها الأثر الجغرافي السياسي اللازم.

لقد اتضح خلال السنوات الأخيرة أن أوروبا لا يمكنها ببساطة أن تجلس في سكون منتظرة ظهور الأزمات في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، هناك علاقة واضحة بين اضطراب المنطقة وتدفق اللاجئين نحو أوروبا. وعليه، كما أشار العديد من المعلقين، ستحتاج أوروبا إلى أن تهيئ نفسها للتعامل مع سيناريو جغرافي سياسي أكثر تنوعًا، وحكومات أكثر ثقة، وجمهور أكثر وعيًا وجرأة بشكل متزايد. ومن ثمَّ، ازدادت التحديات التي يضعها الشرق الأوسط أمام أوروبا على نحو جوهري، جغرافيًا وموضوعيًا على مدار العقود الأخيرة. وفي حين أن الشرق الأوسط كان بالنسبة إلى أوربا محصورًا بشكل كبير في شمال إفريقيا وبلاد الشام، إلا أنه يمتد الآن إلى الخليج والمحيط الهندي وإلى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالمثل، لم تعد الأجندة الأمنية الخاصة بالمنطقة مقصورة على الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكنها اتسعت لتشمل الإرهاب، وقضايا انتشار الأسلحة، والطائفية، وفشل الدولة وتدهورها، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب الصور الجديدة للاستبداد، وهي التطورات الأكثر وضوحًا.

ومن النتائج المباشرة لعملية الموازنة تلك هي زيادة السمة الأمنية على السياسات والتي تتراجع فيها الجهود نحو تشجيع التغيير والإصلاح متوسط إلى طويل المدى في الشرق الأوسط لتفسح المجال أمام أولويات إقامة النظام والاستقرار، مما يشكل تناقضًا بين أقوال أوروبا وأفعالها في الشرق الأوسط. وفي ظل إدراك أوروبا مدى ضآلة تأثيرها على أرض الواقع، بدأ الإنهاك المتنامي في فرض نفسه عندما يتعلق الأمر باضطراب المنطقة المجاورة. ويتضح ذلك على الأخص منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعيات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١م، مما أدى إلى تركيز أوروبا بصورة أكبر على حماية حدودها بدلاً من محاولة التأثير على الأحداث في البلدان المجاورة. وكان التركيز على "أمن اتحادنا" في استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية لعام ٢٠١٦م، أحد علامات هذا التوجه

في الوقت نفسه، تدعو وثيقة الاستراتيجية العالمية إلى إعادة النظر في منهج الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط. وفي حين أن الوثيقة تقر بأن "المهمة الأكثر إلحاحًا هي وقف انتشار الإرهابيين والشبكات الإجرامية من خلال تعزيز التكامل بين السياسات الأمنية الداخلية والخارجية" إلى جانب تناول الوثيقة "الأزمات الإنسانية في البلدان التي دمرتها الحروب والبلدان المستضيفة للاجئين عن طريق المساعدة الإنسانية وسياسات اللجوء والتعاون الإنمائي"، تشير الاستراتيجية الى أن التحدي الأكبر يتمثل في "تذكير أنفسنا أن الاستقرار ليس بديلاً عن الاستدامة، وأن الأسباب الأساسية للاستياء -من القمع والحرمان إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني "القديم"- قد تجذرت في جميع أنحاء المنطقة." وبالتالي تحتاج أوروبا إلى "وضع سياسات تؤيد -بدون خطب رنانة- الكرامة الإنسانية، والاندماج الاجتماعي، والاستجابة السياسية، وتحديث التعليم، وسيادة القانون في شتى أنحاء المنطقة. وفي هذا الصدد، يعتبر العامل الأساسي في ذلك هو وضع سياسات معدة خصيصًا في مجالات التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية ودمج الشباب، بالإضافة إلى المساءلة السياسية والعدل والأمن. ولا ينقص عن ذلك في الأهمية تشجيع المصالحة بين جميع الأطراف مع الالتزام بالقوانين عند التعامل مع الصراعات القديمة والجديدة ضمن هيكل أمني إقليمي جديد في النطاق الأوسع للشرق الأوسط."

ينبغي إذن أن يكون من حق أوروبا تطبيق استراتيجية تضم آليات يمكنها أن تستجيب على نحو أكثر فاعلية للوضع الراهن على الأرض بدون أن تفقد التركيز على وضع استراتيجية بعيدة المدى تتضمن الاتجاه الذي يتوجه إليه العالم العربي. ولهذا ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتبنى أفعال إلى جانب تخطيط سياساته لعقدين أو ثلاثة عقود مستقبلاً. كذلك على أوروبا أن تتغلب على انقسامها الداخلي من أجل طرح سياسة أوروبية مستدامة ومكرسة تكون واسعة النطاق بشكل كاف لتكون شاملة ولكن على نحو يركز أيضًا على مواجهة أكثر التحديات صعوبةً. وفي حين أن سجل السياسات الأوروبية حتى هذه المرحلة غير مشجع، إلا أن القرب الجغرافي وحده كافٍ لإلزام أوروبا بالاستمرار في بذل المزيد من الجهد الذي نأمل من خلاله أن يتم الاستفادة من الأخطاء السابقة.

يمكن لأوروبا أن تكون شريكة للعرب في مكافحة الإرهاب وإعادة بناء البلدان من الصراع وتنويع الاقتصادات ودعم حلول القضية الفلسطينية

أوروبـا لـم تكـن قـادرة عـلى فـرض نفسـها كقـوة فاعلـة يمكنهـا أن تؤثــر في التطــورات عــلى أرض الواقــع في تلــك المناطــق

إن المجـالات الرئيسـية التـي يمكـن لأوروبـا أن تكـون شـريكة فيهـا مـع العالـم العربـي، مـن حيـث دعـم العمـل الجمعـي الإقليمـي واسـتعادة الأمـن والاسـتقرار في المنطقـة، تتضمـن مكافحـة الإرهـاب، والمسـاعدة في إعـادة بنـاء البلـدان العربيـة التـي مزقهـا الصـراع، وتوسـيع الروابـط الاقتصاديـة للمسـاعدة في تنويـع الاقتصـادات العربيـة إلـى جانـب التخفيـف مـن الصعوبـة الرئيسـية المتمثلـة في بطالـة الشـباب، وضبـط تدفقـات الهجـرة، ودعـم الحلـول السياسـية للقضيـة الفلسـطينية، والصـراع السـوري الداخلـي، والانقسـام الإقليمـي بـين إيـران والعالـم العربـي.

إن المطلـوب في جميـع الحـالات المذكـورة هـو منهـج يتميـز عـن مناهـج الأطـراف الفاعلـة الخارجيـة الأخـرى، وبالأخـص الولايـات المتحـدة وروسـيا. ويعنـي ذلـك أن تكـون جـذور الأسـباب الحقيقيـة فيمـا يخـص مكافحـة الإرهـاب جـزءًا مـن اسـتجابة السياسـات بـدلاً مـن مجـرد تنـاول القضيـة مـن وجهـة نظـر أمنيـة فحسـب. أمـا بالنسـبة لإعـادة البنـاء، فـإن أوروبـا لديهـا خبـرة في تعميـر البلـدان وإعـادة بنـاء المجتمعـات نتيجـة فتـرات مـن الصـراع الممتـد. ومـن ثـمَّ يمكـن أن يـؤدي ذلـك إلـى تسـليط الضـوء علـى قـوة أوروبـا الاقتصاديـة إلـى جانـب وعيهـا بأهميـة المنهـج بعيـد المـدى لتحقيـق المصالحـة والتعميـر. ويمكـن أن تكـون الأدوات الاقتصاديـة التـي تسـتطيع أوروبـا توفيرهـا فعالـة، ليـس فقـط مـن حيـث إعـادة التعميـر بعـد الصراعـات ولكـن أيضًـا فيمـا يتعلـق بالحـد مـن تدفقـات الهجـرة وإتاحـة الظـروف التـي يمكـن مـن خلالهـا أن يركـز سـكان العالـم العربـي طاقاتهـم علـى الاسـتثمار في مجتمعاتهـم بـدلاً مـن البحـث عـن فـرص للهجـرة. وهنـا، يحتـاج مفهـوم التنقـل الـذي تضمنتـه بعـض المنهجيـات الأوروبيـة السـابقة تجـاه الشـرق الأوسـط إلـى التعزيـز حتـى يتسـنى لشـباب العالـم العربـي أن يكتسـبوا الخبـرة والمهـارات اللازمـة لجهـود التعميـر في أوطانهـم. وفي ظـل تطـور الجهـود الأوروبيـة إلـى حـد كبيـر في تونـس بالفعـل، مـن الضـروري أن تطبـق أوروبـا كل مبـادرة لكـي تضمـن أن تصبـح تونـس مثـالاً يُحتـذى بـه في النهايـة.

وبعيـدًا عـن الجانـب الاقتصـادي، مـن الضـروري أيضًـا أن يكـون لأوروبـا دور سياسـي. فبـدون الحلـول السياسـية للصـراع الـذي يدمـر العالـم العربـي حاليًـا، لـن يكـون هنـاك أثـر ملمـوس مـن زيـادة المشـاركة الاقتصاديـة. فضـلاً عـن ذلـك، لا يمكـن تنـاول جـذور الأسـباب بشـكل سـليم. ولذلـك تحتـاج أوروبـا إلـى طـرح أفـكار معينـة يمكـن أن تنقـل الصراعـات مثـل الصراعـات المتعلقـة بفلسـطين والحـروب الأهليـة في سـوريا واليمـن أو التنافـس مـع إيـران إلـى مسـتوى يمكـن مـن خلالـه أن يصبـح الحـوار والتوافـق أمـرًا ممكنًـا. فعلـى سـبيل المثـال، مـا زال بإمـكان أوروبـا أن يكـون لهـا تأثيـر كبيـر إذا كان لديهـا الاسـتعداد للاسـتفادة مـن الـدروس المناسـبة مـن انسـحاب الولايـات المتحـدة مؤخـرًا مـن الاتفـاق النـووي مـع إيـران مـن خـلال إدراك نقـاط ضعـف الاتفـاق النـووي، وتقديـم مجموعـة جديـدة مـن الاقتراحـات يمكـن لهـا أن تصلـح العيـوب السـابقة، والأهـم مـن ذلـك، إشـراك باقـي منطقـة الخليـج في نقـاش عـن عمليـة أمنيـة إقليميـة واسـعة. فمجـرد الشـعور بالأسـى حـول قـرارات حكومـة ترامـب لـن يـؤدي إلـى منـع الآثـار الجانبيـة السـلبية مـن الظهـور، ولا الـى عـدم الالقـاء بالاتفـاق النـووي ليصبـح أحـد مخلفـات التاريـخ.

أفـاد تقريـر "مؤتمـر ميونـخ للأمـن" أن الاتحـاد الأوروبـي "لـم يصبـح طرفـاً فاعـلاً اسـتراتيجياً بعـد". وبالرغـم أن الاتحـاد الأوروبـي هـو بالتأكيـد طرفـاً فاعـلاً في مجـالات التجـارة والتنميـة الاقتصاديـة والتغيـر المناخـي، إلا أنـه يواجـه صعوبـات في جوانـب القـوة العسـكرية ومسـائل أخـرى اسـتراتيجية. ونتيجـة لذلـك، فـإن الـرأي المطـروح هـو أن "مسـتقبل أوروبـا الاسـتراتيجي سـوف يقـرره الآخـرون".

سيسـتمر التسـاؤل إذن حـول قـدرة أوروبـا واسـتعدادها لإعـادة توجيـه نفسـها عندمـا يتعلـق الأمـر بالشـرق الأوسـط. ولكـن خلاصـة القـول إن أوروبـا يمكنهـا أن تؤثـر علـى العمليـة السياسـية في المنطقـة ولكـن ليـس بإمكانهـا أن تفرضهـا. فقـد وجـدت أوروبـا نفسـها تتحـول بمـرور الوقـت مـن المبالغـة في تقديـر نفوذهـا (مـن خـلال عمليـة برشـلونة) إلـى التقليـل مـن تقديـر تأثيرهـا المحتمـل (الوضـع الراهـن). وفي الوقـت نفسـه، يُعـد الشـرق الأوسـط إلـى حـد كبيـر محـور تركيـز السياسـة الأوروبيـة حيـث أنـه يمثـل الاختبـار الحاسـم لمسـتقبل النظـام الدولـي. وفي هـذا السـياق، علـى الاتحـاد الأوروبـي أن يشـارك بـدور أكثـر تضافـرًا واتسـاعًا فيمـا يتعلـق بشـؤون المنطقـة بـدلاً مـن التحـول إلـى اسـتراتيجيات الاحتـواء في ظـل تزايـد الإحبـاط وتعسـر حـل الخلافـات الجوهريـة في الشـرق الأوسـط. وعلـى اعتبـار أن أوروبـا والشـرق الأوسـط كليهمـا مـن الجـوار المباشـر للآخـر، يتضـح أن المشـاركة هـي الخيـار الأنسـب والوحيـد.

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث في جنيف

المراكز الثقافية في الخارج أكثر عناصر التأثير ومقدمة القوة الناعمة

مكامن القوة الناعمة للدولة: المبادئ والمراكز الثقافية في المقدمة...؟!

تظل "قوة" الدولة -أي دولة- "الخشنة"، أو الصلبة، أو الأساسية (Hard Power) متركزة أساسًا في "العناصر" التالية: ١- نوعية وكم السكان. ٢- الموقع الجغرافي والواقع الطوبوغرافي. ٣- الموارد الطبيعية. ٤-قدرات السكان التقنية والصناعية. ٥- الإمكانات العسكرية... إضافة إلى أهم هذه العناصر هي: نظام حكمها وإدارتها (النظام السياسي). وعند محاولة "قياس" مدى قوة أي دولة، على الساحة الدولية (ونسبة لأقرانها) تؤخذ هذه العناصر الستة في الحسبان الأول أساسًا وأصلاً... باعتبارها تكون (مجتمعة) ما يسمى بـ "القوة الخشنة" للدولة، أو قوتها الصلبة أو المادية، الأساسية. وبناء على مدى قوتها (في العناصر الستة، المشار إليها) تصنف الدول على "سلم القوة الدولية" تنازليا (حسب الأهمية) إلى سبع فئات، هي كالتالي: ١- الدولة العظمى (القطب) ٢- الدولة الكبرى ٣- الدولة الكبيرة ٤- الدولة المتوسطة ٥- الدولة الصغيرة ٦- الدولة الصغرى ٧- الدويلة. وبحيث يمكن تحديد "مكانة" كل دولة في العالم، في أي وقت، على هذا الأساس.

د. صدقه يحيى فاضل

ولا شك أن "نفوذ" الدولة -أي دولة- ومدى قدرتها على تحقيق أهداف سياساتها، يعتمد على: مدى قوتها، وموقعها على "سلم القوة الدولية". فكلما علا هذا الموقع كانت القدرة أكبر، والعكس صحيح. ودائمًا ما يكون للدولة العظمى النفوذ الأقوى، والتأثير الأوسع في مجريات العلاقات الدولية في وقتها.

ومع ذلك، تظل هناك أيضًا "عناصر" متفرعة أخرى لـ "القوة" (مجمل إمكانات الدولة)... وإن كانت أقل أهمية من عناصر القوة الصلبة المذكورة أعلاه. فبالإضافة إلى "القوة الخشنة"، هناك "قوى" أخرى، هي:

أ- **"القوة الناعمة" (Soft Power)**: وهي عبارة عن: إصطلاح سياسي يستعمل الآن للإشارة إلى: أن للدولة -أي دولة- قوة معنوية وروحية... تتجسد في: ما تطرحه وتقدمه وتتمسك به من قيم وعقائد ومبادئ وأساليب إنسانية حضارية، وثقافة وأدب وفن، وما تقدمه من مساعدات اقتصادية وإنسانية واجتماعية... تلقى -من قبل الآخرين- الرضا والاستحسان والتقدير، ومن ثم الدعم والتأييد، لمصادرها. ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما يلي:

ب- **التأييد الدولي**: المستمد من صداقات وتحالفات دولية معينة، أو يمكن تعيينها.

جـ- **الرضا الشعبي** والتماسك (الانصهار) الوطني للدولة المعنية.

إن أهم ما يحدد وضع (ومكانة) أي دولة -في أي وقت- هو: أولاً: عناصر "القوة الصلبة"، ثم القوة الناعمة، ثم ما يليها من قوى -ذكرت آنفًا- ولكن لـ "القوة الناعمة" تأثيرًا كاسحًا يضاهي أحيانًا، وفي بعض الحالات الكثيرة، أثر وتأثير القوة الخشنة، وغيرها. ولا تكتمل قوة أي دولة، ويستتب وضعها، على الساحة الدولية (على أي حال) إلا بتوفر قدر (معقول) من "القوة"، بأنواعها وعناصرها المختلفة، وبشقيها المادي (الخشن) والمعنوي (الناعم).

ففي المدى الطويل، لا يمكن لأي دولة أن تستمر قوية، مرهوبة الجانب، محترمة التوجه، إلا إذا كان لها -إضافة إلى أنواع القوة الأخرى- قوة ناعمة... بمضمون وقدر مناسبين. ولعل أهم عناصر القوة الناعمة، هي -من بين بقية المكونات- العقائد والقيم والمبادئ السامية، التي يقدرها ويحترمها غالبية البشر الأسوياء، في كل زمان ومكان، وفي مقدمتها مبادئ: الحرية والعدالة والمساواة، والديمقراطية، والتكافل الاجتماعي... وغير ذلك. ولا تفوق أهمية هذه العناصر سوى الالتزام بتطبيق هذه

القـوة الناعمـة للـدول تتمثـل في القيـم والعقائـد والثقافـة والمسـاعدات والتأييـد الـدولي والرضـا الشـعبي والتماسـك الوطنـي

المبادئ والقيم بحق، وبالفعل، ويمكن في الواقع اعتبار أن: تأييد (ورضا) الناس والرأي العام للدولة -أي دولة- فيما يتعلق بعناصر القوة الناعمة، يعطي الدولة قوة ونفوذًا... بينما سخط (ومعارضة) الناس والرأي العام، لدولة ما معينة في هذا الشأن، ينقص من قدرها، ويهز مكانتها ويضعف موقفها... لهذا، فإن على الدولة التي تريد حقًا حماية وتنمية "مكانتها"، أن تحمي وتنمي قوتها الصلبة، والناعمة كذلك، وتحرص على كسب التأييد الشعبي، وتحاول جهدها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي الإيجابي، وأن تتجنب العداوات، بأنواعها. والدولة التي تهمل القيام بذلك، وتسمح لقواها الناعمة بأن تتدهور، فإنما تفقد شيئًا من نفوذها، وتأثيرها، وربما مكانتها وسمعتها. ويسهل التفريط في هذه القوى، بينما يصعب استعادتها، واسترداد تأثيرها.

ولنتذكر دائمًا أن الدولة كالإنسان الطبيعي... تحب، وتكره، وتقوى وتضعف، وترضى وتسخط، وتقبل وترفض، وتؤثر وتتأثر... الخ. فالإنسان يتجسد، في الواقع، في هيأة: فرد أو جماعة أو تنظيم، أو دولة، أو منظمة. وسلوكه العام متشابه في أي صورة تجسد. نعم، يختلف هذا السلوك (قليلاً) من صورة لأخرى، ولكن تظل نسبة التشابه هي الأكبر.

"القوة الناعمة" تكمن أصلاً في تطبيق المبادئ المبجلة:

ولا شك أن هناك تفاوت في مدى أهمية كل من عناصر القوة الناعمة وقد ذكرنا أن للقوة الناعمة تأثيرًا كاسحًا... يضارع في بعض الحالات، أثر وتأثير القوة الخشنة. ولا تكتمل قوة أي دولة، ويستتب وضعها، على الساحة الدولية إلا بتوفر قدر (معقول) من "القوة"، بأنواعها وعناصرها المختلفة، وبشقيها المادي والمعنوي. ولعل أول أهم عناصر القوة الناعمة هي: التمسك الفعلي بالعقائد والقيم والمبادئ السامية، التي يقدرها ويحترمها غالبية البشر الأسوياء، في كل زمان ومكان، وفي مقدمتها مبادئ: الحرية والعدالة والمساواة، والديمقراطية (الشورى) والتكافل الاجتماعي... أو ما يسمى بـ "المبادئ المبجلة" عالميًا وإنسانيًا. ويمكن اعتبار المراكز الثقافية للدول خارج حدودها ثانية في درجة الأهمية. وتعتبر المبادئ المبجلة من أهم حقوق الإنسان. ولا يفوق أهمية هذه العناصر-كما أشرنا- سوى الالتزام بتطبيقها بحق، وبالفعل. فالتلاعب بها، أو الادعاء بالتمسك بها، والتمويه بشأنها، له نتائج عكسية تمامًا، على الدولة المدعية، أو المتلاعبة.

أصبح على الدولة التي تريد حقًا حماية وتنمية "قوتها"، أن تحمي وتنمي قوتها الصلبة، والناعمة كذلك، وتحرص على تطبيق هذه المبادئ. فكلما تمسكت الدولة بجوهر هذه المبادئ، كلما كبر احترامها وتقديرها من قبل الآخرين. والعكس صحيح. وهناك بعض من دول العالم تفتقر إلى احترام وتقدير الآخرين، بسبب خرقها لهذه المبادئ، رغم امتلاكها لقدر كبير (نسبيًا) من القوة الخشنة، وعناصر القوة الناعمة، وهذا ما يقلل من نفوذها وتأثيرها، ويسئ لسمعتها.

لقد أصبح الأخذ بهذه المبادئ دليلاً على الاهتداء، والالتزام بأهم ما هو خير وصالح للبشر. وثبت أن الشعوب التي تقيم دساتيرها على هذه المبادئ وتلتزم بمضمونها بالفعل، هي شعوب مستنيرة، وناجحة، وتتمتع بدرجة مرتفعة -نسبيًا- من السعادة العامة. أما الشعوب التي تجهل هذه المبادئ، أو تسيء فهمها، ولا تسير على هداها، فإنها شعوب إما جاهلة، أو فاشلة، ولا تحظى -نتيجة ذلك- بقدر مقبول من السعادة العامة، واحترام الآخرين.

ويلاحظ أن الأديان قاطبة تحض -منذ فجر التاريخ- على التمسك بمضمون هذه المبادئ، رغم اختلاف "تفاصيل" هذا التمسك الملزم، والمطلوب، دينًا، وعرفًا أيضًا. والإسلام هو أكثر الأديان تأكيدًا على هذه القيم. إذ يقدم أفضل مضمون لكل مبدأ من هذه. وجاء الفكر السياسي البشري العالمي ليؤكد نبل وعظمة هذه القيم، وضرورة الالتزام بها في الحياة العامة للمجتمعات الإنسانية، وإقامة الحياة العامة على أساسها، لتخفيف كبد ومعاناة الإنسان في هذه الدنيا، وجعل عيشه فيها أيسر وأكرم.

وهناك اتفاق -شبه تام- على "جوهر" كل من هذه المبادئ، ولكن الاختلاف ينصب على مضامين وتفاصيل كل مبدأ، من طرف لآخر... ولكن هذا الاختلاف بدأ يضيق. كل الأديان والأعراف البشرية -تقريبًا- تتفق على هذا الجوهر، وكذلك أسوياء البشر. فهي -في رأى المفكرين- "مبادئ" صالحة ومطلوبة وضرورية ومفيدة -من حيث المضمون الأساسي- لكل الناس، وفي كل زمان ومكان، وإن اختلفت التفاصيل والملابسات من زمن لآخر، ومن مكان لآخر.

يسعد المجتمع الذي يلتزم بتطبيق جوهرها، ويضع الآليات العملية التي تكفل تحققها في أرض الواقع بالفعل، لا بالأقوال وحسب. وتشقى المجتمعات التي لا تلتزم بتطبيقها، أو لا تطبقها

بشكل صحيح وسليم. وتسوء سمعة البلاد التي تنتهك فيها هذه المبادئ (الحقوق) مهما توفر لها من عناصر القوة، الأساسية والناعمة. إن لكل مجتمع "خصوصية" معينة، بل إن لكل فرد -في أي مكان وزمان- خصوصية معينة خاصة به وحده. ومع ذلك، فإن هناك "عموميات"، وقيم... تجمع فيما بين كل البشر الأسوياء (Universal). ويقال إن هذه القيم هي من أنبل ما يجمع بين بني البشر، وتطبيقها يعتبر -في ذات الوقت- حاجة أساسية وملحة، لحياة عامة غير شقية، ولا سيئة.

المراكز الثقافية للدول:

كما تبين مؤخرا أن "المراكز الثقافية للدول" خارج حدودها تعتبر من أكثر عناصر التأثير الإيجابي في الآخرين، وهي الآن في مقدمة عناصر القوة الناعمة لأي دولة، وتدرج كأصل لما يعرف بالدبلوماسية الشعبية، التي تحسب، بدورها، كعنصر من أهم عناصر القوة الناعمة للدول. ونظرًا لما تحققه الدبلوماسية الشعبية من تأثير ووقع إيجابي لدى الشعوب الأخرى، أصبحت توصف بأنها مكسب يفيد طرفي العلاقات الدولية المعنية، ويحقق مبدأ "الفوز المشترك" Win – Win Situation.

ويعرف "المركز الثقافي الدولي" بأنه: جهاز ثقافي مبتعث، يهدف لتمكين شعوب الدول المضيفة له من فهم وتفهم الفكر السائد في دولته، وثقافتها وقيمها وأنظمتها وقوانينها، ومؤسساتها المختلفة، بغية إقامة علاقات وثيقة بين دولته، وشعوب البلاد المستضيفة، في كل المجالات، وكسب ودها وتعاطفها، ودعمها لقضايا دولة المركز، وتثمين حضارتها، والإعجاب بإنجازاتها. وهو يمثل الجانب الثقافي الرئيس لسفارة بلده ويعتبر محور الدبلوماسية الثقافية المعبرة عن روح أمته، والساعية لكسب ود الشعوب المضيفة تمهيدًا للتأثير فيها، بما يخدم المصالح المشتركة، ويوثق العلاقات بين بلده والبلد المضيف، ويضمن مودة ودعم الدولة المضيفة.

ويهدف المركز الثقافي إلى: إبراز قيم ومبادئ وثقافة دولته، بشكل إيجابي، إذ يتمحور عمله حول إقامة: الدورات والبرامج الثقافية وورش العمل، الترجمة والتأليف والنشر، التعاون العلمي الدولي، المعارض الثقافية والفنية، تعليم ونشر لغة بلاده، والتدريب.

ولعل أهم الدول الرائدة في إقامة هذه المراكز، والاستفادة منها، كل من:

- **فرنسا** التي أسست معهد "اليانس فرانسيز" عام ١٨٨٣م: له الآن ٨٥٠ فرعًا في ١٣٦ دولة.
- **روسيا**: وقد أسست المراكز الثقافية الروسية عام ١٩١٧م، ولها الآن ٤٤ فرعًا حول العالم.
- **بريطانيا**: وأسست "المجلس الثقافي البريطاني" عام ١٩٣٤م، وله الآن ١٢٩ فرعًا في ١١٠ دولة.

هـذا، إضافـة إلـى كل مـن: ألمانيـا، أمريـكا، إيـران، إسـبانيا، الصـين، التـي أقامـت مراكـز مشـابهة.

إن الـدول، مهمـا بلغـت قوتهـا الصلبـة، تحتـاج للقـوة الناعمـة، التـي لا يمكـن تحقيـق الكثيـر مـن الأهـداف الاسـتراتيجية لهـا إلا عبرهـا، وباسـتخدامها وممارسـتها، وخاصـة مـن خـلال المراكـز الثقافيـة ذات التأثيـر الواسـع. ومعظـم الـدول كثيـرًا مـا تعانـي انحسـارًا في مـدى نفوذهـا هنـا أو هنـاك. ويتـم تـدارك هـذا الانحسـار عبـر: تكثيـف اسـتخدام قوتهـا الناعمـة، ورفـع مسـتوى مضمونهـا، ومـن ثـم تأثيرهـا.

ومـن الأمثلـة علـى مـا نقـول هنـا: مـا عانـت منـه أقـوى دول العالـم، في عهـد رئيسـها السـابق بـوش الابـن بخاصـة، وهـي الولايـات المتحـدة، مـن "ضعـف" ملحـوظ في قوتهـا الناعمـة... فهـذه الدولـة، التـي تمتلـك الآن أقـوى "قـوة خشـنة" في العالـم، افتقـرت، بسـبب بعـض سياسـاتها السـلبية لتأييـد (ورضـا) معظـم الـرأي العـام العالمـي، وبخاصـة في العالمـين العربـي والإسـلامي، لعـدم التزامهـا الحقيقـي بالمبـادئ السـامية... حتـى تلـك التـي تدعـي حمايتهـا.

خرجـت أميـركا مـن الحـرب العالميـة الثانيـة بزخـم كبيـر مـن القـوة الناعمـة... سـرعان مـا بـدأت تفقـد معظمـه، عندمـا شـرعت في تحقيـق أهـداف غيـر مقبولـة... كمـا هـو معـروف عـن السياسـات الأمريكيـة الناجمـة عـن: هيمنـة الحركـة الصهيونيـة (وبعـض أصحـاب المصالـح الخاصـة) علـى صناعـة القـرار السياسـي الأمريكـي. والنتيجـة كانـت -ومـا تـزال- رفـض ومعارضـة اغلـب مثقفـي ومفكـري العالـم لهـذه السياسـة، واسـتياء مـن الدولـة التـي تمارسـها.

ولا شـك أن هـذه الحقيقـة أكـدت وجـود تدهـور في القـوة الناعمـة الأمريكيـة... وأضعفـت (بالتالـي) الموقـف العالمـي العـام لأمريـكا... رغـم صلابـة قوتهـا الخشـنة. وهـذا مـا قالـه -صراحـة وضمنًـا- المفكـر الأمريكـي "فرانسـيس فوكوياما"، في كتـاب أصـدره في مـارس ٢٠٠٦م بعنـوان "أمريـكا في مفتـرق طـرق"، عـن مطبعـة "جامعـة ييـل"، وغيـر فوكوياما مـن المفكريـن الأمريكيـين. وتحـاول أميـركا الآن اسـتعادة قـدر كبيـر مـن القـوة الناعمـة التـي افتقدتهـا، علـى المسـتويين الإقليمـي والعالمـي. ويبـدو أن هـذا لـن يتـم إلا بتبنـي تعديـل نوعـي في السياسـات الخارجيـة الأمريكيـة بخاصـة.

مركز الملك فهد الثقافي في سراييفو:

مـن أهـم المراكـز الثقافيـة العربيـة المعاصـرة هـو مركـز الملـك فهـد الثقـافي الـذي أنشـأته المملكـة العربيـة السـعودية عـام ١٩٩٥م، في مدينـة سـراييفو، عاصمـة جمهوريـة البوسـنة والهرسـك. وقـد صـدر عـن هـذا المركـز عـام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)، كتابًـا قيمًـا، يضـم بـين دفتيـه بحثًـا علميًـا جيـدًا، لمؤلفيـه السـعوديين: أ. د. خالـد بـن عبـد العزيـز الدامـغ، ود. جمعـان بـن سـعيد القحطانـي، اللـذان عمـلا في مهمـات تعليميـة وثقافيـة تطوعيـة خـارج بلادهمـا، فاكتسـبا خبـرة علميـة وعمليـة كبيـرة، أهلتهمـا لعمـل هـذا البحـث، وإصـداره في هـذا الكتـاب بعنـوان: القـوة الناعمـة (قـوة كسـب التقديـر... فالتأثيـر). ويقـع في ٣٠٥ صفحـات، ويحتـوي علـى ثمانيـة فصـول.

موضـوع الكتـاب يتمحـور حـول كـون المراكـز الثقافيـة الناجحـة للـدول المختلفـة تأتـى في مقدمـة "وسـائل" القـوة الناعمـة لأي دولـة. عرفًـا (في الفصـل الأول) الدبلوماسـية الثقافيـة، كمـا تتجسـد في المراكـز الثقافيـة للـدول، موضحـين أهميتهـا، ومقترحـين نموذجًـا نشـطًا لهـذا المركـز. ثـم ذكـرا الأهـداف الاسـتراتيجية للدبلوماسـية الثقافيـة كقـوة ناعمـة (ممثلـة في المراكـز الثقافيـة للـدول، ص ١٩) كمـا يلـي:

١- زيـادة الألفـة: جعـل الآخريـن يتعاطفـون مـع بلـدك، وتحسـن فكرتهـم عنـه.

٢- زيـادة التقديـر: أي بنـاء تصـورات إيجابيـة عـن بلـدك، وجعـل الآخريـن يـرون القضايـا التـي تهمـك مـن وجهـة نظـرك أنـت، وليـس مـن وجهـة نظـر المعاديـن لـك.

٣- انجـذاب الآخريـن: أي تشـجيعهم علـى رؤيـة بلـدك كوجهـة جذابـة، للتعامـل مـع منتجاتهـا، وعاداتهـا، والإقـدام علـى السـياحة، والدراسـة فيهـا.

٤- لتأثيـر في سـلوك النـاس: جـذب الشـركات للاسـتثمار، وتشـجيع الدعـم الشـعبي لمواقـف بلـدك، كحليـف... نتيجـة تفهمهـم لثقافتـك، وتكويـن الفهـم الصحيـح عنـك.

ثـم قدمـا "أساسـيات عمـل النمـوذج المقتـرح" التـي تشـمل: الرؤيـة، الرسـالة، الأهـداف (ص ٢٥ - ٣٨). وتضمنـت الأساسـيات مـا أسـمياه بـ "القنـوات السـبع للقـوة الناعمـة". حيـث ذكـرا أن هنـاك سـبعة اتجاهـات متنوعـة للنشـاطات الثقافيـة، تمثـل في مجملهـا مسـارات تخـدم أسـاس إنشـاء المراكـز الثقافيـة، كقـوة ناعمـة. وهـذه

خرجـت أمريـكا مـن الحـرب الثانيـة بزخـم مـن القـوة الناعمـة سـرعان مـا فقـدت معظمهـا بسـبب تحقيـق أهـداف غيـر مقبولـة

القنوات السبع هي:

١- البرامج الثقافية الدورية
٢- الترجمة والتأليف والنشر
٣- التعاون العلمي الدولي
٤- المعارض الثقافية والفنية
٥- الندوات وورش العمل
٦- اللغة
٧- التعليم والتدريب.

وفي الفصل الثاني، لخصا أهم المراكز الثقافية الدولية المنتشرة حول العالم. ولخص التخطيط الاستراتيجي للمراكز الثقافية في الفصل الثالث. وفي الفصل الرابع، أوردا موجزًا لبيئة العمل، وهو هنا دولة البوسنة والهرسك (بافتراض أنها متشابهة مع البيئات الدولية المختلفة). وفي الفصل الخامس أوردا منهجية دراسة مركز الملك فهد الثقافي في سراييفو. وأوردا تحليلاً علميًا موسعًا ومكثفًا للاستفتاء العلمي الذي قاما به لهذه الدراسة الضافية لهذا المركز. وفي الفصل السابع ناقشا "موجهات" نموذج العمل. أما في الفصل الثامن والأخير، فقد قدما ملخصًا نهائيًا لدراستهما لأداء مركز الملك فهد الثقافي، ونشاطه المستقبلي، مقترحين الاجراءات التي تدعمه، وتضمن وجود تأثير واسع له... يجير لصالح المملكة. وقد تكون لنا وقفة أخرى لاحقة مع هذا الكتاب.

والشاهد، أن إقامة وتفعيل مركز ثقافي يمكن أن يخدم المصالح المشتركة المتبادلة بين دولة المركز والدولة المستضيفة. وهو "آلية" لتحقيق هذه المصالح، خاصة إذا تم عمله وفق استراتيجية تدفعه لأداء دوره على الصورة الأمثل المنشودة. وأرى أن تشرع المملكة وبقية دول الخليج العربية، في إعطاء هذه الوسيلة الاهتمام المناسب الذي تستحقه، فتتضافر جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية المختصة، خاصة وزارتي الثقافة والإعلام والخارجية السعودية، في إنشاء مركز باسم مركز الملك عبد العزيز الثقافي، وفروع له في الدول التي تحتفظ المملكة بتمثيل دبلوماسي معها. وبحيث تقام هذه الفروع لتصحيح الصورة غير الايجابية عن المملكة والخليج والعالم العربي. ولعلنا نتمنى، مقدمًا، على المعنيين، تصحيح الصورة عندنا ولدينا، قبل عرضها على علاتها، على الآخرين.

* عضو مجلس الشورى السعودي سابقًا، أستاذ العلوم السياسية

البريكس... مجموعة السبع الكبرى عام ٢٠٣٥ إذا استمر النمو الصيني

اهتمام صيني ـ عربي بالتنمية المتكاملة والسعودية المحطة الرئيسية للحزام والطريق

تدرك الصين أن مجموعة بريكس تكتل اقتصادي يضم خمس دول تجمعها عوامل قوة كبيرة لكن تنازع المصالح لا يستهان به، رغم أن هناك توقعات بتجاوز قوة مجموعة البريكس تضم (البرازيل، الهند، الصين، روسيا، وجنوب إفريقيا) لمجموعة السبع الكبرى بحلول عام ٢٠٣٥م، إذا استمر النمو الصيني. تشكل كتلة البريكس ٤٣٪ من إجمالي سكان العالم وما يكاد يصل إلى ربع الاقتصاد العالمي ٢٩٪ من الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٧م، أي نحو ١٨ تريليون دولار، فيما يبلغ إجمالي الناتج المحلي لدول السبع الصناعية (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا) نحو ٣٥ تريليون دولار، كذلك لا يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول السبع البديلة أكثر من ٢٠ تريليون دولار (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، المكسيك، إندونيسيا، تركيا)، لكن مبادرة الحزام والطريق الطموحة التي اقترحها الرئيس الصيني تربط الصين بأوروبا، وتتعدى على مناطق نفوذ دول بريكس الأخرى، ولا سيما الهند وروسيا، كما تسبب عدم التوازن والتفاوت الاقتصادي الكبير بين أعضاء كتلة بريكس في زيادة المخاوف بشأن مستقبل هذه الآلية الدولية، وذلك وفقًا لتقرير عن وكالة سبوتنيك الإخبارية الروسية.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

استثمارات دول البريكس الخارجية ما مجموعه ١٩٧ مليار دولار في الخارج عام ٢٠١٧م، لكن كانت التجارة بين الكتلة لا تتجاوز ٥,٧٪ فقط، ويهيمن اقتصاد الصين على اقتصاد البريكس بل يفوق اقتصاد البرازيل وروسيا والهند وجنوب إفريقيا مجتمعة وفي المستقبل قد تتضاعف هيمنة الاقتصاد الصيني على اقتصادات كتلة بريكس الأخرى.

تولي الصين أهمية لدور الدول العربية في التحولات المقبلة، خصوصًا بعدما أعلن الرئيس الصيني شي جينبينغ على أن مبادرة الحزام والطريق ليست أداة جيوسياسية، لكنها منصة للتعاون العملي، ويرى في أن الدول العربية أصبحت من الشركاء المهمين في بناء الحزام والطريق، مثمنًا التعاون الأوسع نطاقًا والإنجازات التي تم تحقيقها بين الجانبين خصوصًا وأنها تتجه نحو خلق العقد الذهبي من التعاون.

وتعد مبادرة الحزام والطريق المشروع الصيني الاستراتيجي الضخم الذي يهدف إلى إحياء مفهوم وروح طريق الحرير القديم عن طريق إنشاء شبكة تجارة وبنية تحتية من طرق وموانئ وجسور وخدمات اتصالات ونقل وغيرها لتصل الصين مع آسيا وأوروبا وإفريقيا، ومن المحتمل أن يغطي المشروع ٦٠ دولة ونحو ٦٥٪ من سكان العالم وثلث الناتج الإجمالي العالمي، وربع البضائع والخدمات التي تتحرك في العالم.

العلاقات الصينية العربية تطورت لا سيما بعد تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني في عام ٢٠٠٤م، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري عشرات المرات خلال السنوات العشر الماضية، ووصلت العلاقات الصينية العربية إلى المستوى الاستراتيجي منذ عام ٢٠١٠م، لأن التعاون بين الجانبين تمتد جذوره عبر التاريخ إلى آلاف السنين، بل إن وضع العلاقات في أطر مؤسسية واضحة وثابتة وقابلة للتطور في جميع مجالات التعاون بما يخدم مصلحة الجانبين العربي والصيني.

العالم العربي ضمن أولويات هذه المبادرة الكبيرة كونه ملتقى لطريقي الحرير البري والبحري خصوصًا وأن العالم أصبح يوجه أنظاره إلى العالم العربي ويتسابق في كسب موضع قدم سياسي واقتصادي في هذه المنطقة، ولكن يبقى الاهتمام الصيني مرحبًا به لأنه عبر التاريخ ارتبطت الصين والدول العربية بعلاقات متميزة سليمة قائمة على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة.

بلغ إجمال حجم التجارة البينية بين الصين والدول العربية عام ٢٠١٧م، نحو ١٧١ مليار دولار منها نحو ١٠١ مليار دولار صادرات صينية ونحو ٧٠ مليار دولار واردات من الدول العربية، ولا تزال الدول العربية مصدر رئيسي للبترول الخام للصين حيث بلغت واردات الصين من البترول العربي في ٢٠١٧ نحو ١٥٠ مليون طن وهو ما يمثل ٤٠ في المائة من واردات الصين من البترول الخام. كما بلغت قيمة عقود مشروعات المقاولات للشركات الصينية الموقعة مع الدول العربية في ٢٠١٧م، نحو ٤٠ مليار دولار بزيادة نسبتها ٤٠٪ على أساس سنوي، وهو ما يمثل ١٦٪ من إجمالي العقود الصينية الموقعة مع العالم في العام نفسه.

هناك تغيرات ضخمة في التجارة الخارجية العربية خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، وكذلك على صعيد الوجهات الجغرافية، ولكن مع حدوث تغيرات طفيفة على صعيد التوزيع السلعي لهيكل الصادرات والواردات. وبلغ المتوسط السنوي لقيمة التجارة السلعية العربية الذي قفز من ٤٩٧ مليار دولار من الألفية الخمس الأولى من الألفية الثالثة إلى متوسط بلغ ١٩٥٣ مليار دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى ٢٠١٧م، بمعدل يزيد على ضعف نمو التجارة العالمية السلعية في المتوسط خلال نفس الفترة حسب (اونكتاد) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نشرتها الفصلية الأولى لعام ٢٠١٨م.

ترتب عليه ارتفاع حصة دول المنطقة في التجارة السلعية من ٣ إلى ٥٪ ما بين الفترتين وذلك بسبب ارتفاع أسعار تصدير المنتجات العربية ولا سيما الوقود، في مقابل ارتفاع كميات الواردات السلعية العربية.

كما تضاعف حجم التجارة البينية من حيث القيمة بأكثر من ٤,٥ مرة من متوسط ٢٧,٤ مليار دولار إلى متوسط ١٢٦,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة، إلا أن نسبتها من مجمل التجارة السلعية للدول العربية لم ترتق إلا بشكل طفيف من ١١ إلى ١٣٪.

أيضا تزايدت مساهمة دول مجلس التعاون في التجارة البينية السلعية العربية من ٥٩٪ إلى نحو ٦٥٪ خلال نفس الفترة، أيضا شهد التوزيع الجغرافي تغيرات واضحة حيث حلت الدول النامية محل الدول المتقدمة كأهم شريك تجاري للدول العربية ارتفعت حصتها من مجمل التجارة من ٤٤٪ إلى نحو ٦٠٪، فيما تراجعت حصة الدول المتقدمة من ٥٥٪ إلى نحو ٣٩٪.

لكن لم يشهد التوزيع السلعي للتجارة العربية تغيرات كبيرة، حيث تراجعت حصة صادرات السلع الأولية بشكل طفيف من ٨٠,٦٪ إلى ٧٧,٥٪، في مقابل تحسن صادرات السلع المصنعة من ١٨,٤٪ إلى ٢١,٧٪، أما على صعيد الواردات فقد شهدت استمرار لسيطرة السلع المصنعة رغم انخفاض حصتها من إجمالي الواردات من ٦٨,٧ إلى ٦٧,١٪، مقابل ارتفاع حصة السلع الأولية من ٢٥,٣٪ إلى ٣٠,٥٪.

ما يتطلب أن تكثف الدول العربية جهودها في تحسين الميزة التنافسية للصناعات المحلية ودعم حصتها من الصادرات السلعية العالمية، مع تحقيق حد أدنى من التنوع في هيكل الصادرات تفاديًا للصدمات الخارجية السعرية والقطاعية.

وصل معدل النمو السكاني في المنطقة العربية إلى ٤,٩٪ عام ٢٠١٦م، فتراجع دخل الفرد من سبعة آلاف و٣٢٤ دولارًا عام ٢٠١٥م، إلى سبعة آلاف و٢٣١ دولارًا في عام ٢٠١٦م، كذلك عاود

التضخم الارتفاع ليبلغ ٥,٦٪ عام ٢٠١٦م، بعدما بلغ ٤,٨٪ عام ٢٠١٥م، وذلك انعكاسًا لارتفاع أسعار عدد من السلع الرئيسية في المنطقة، كذلك تراجع الاستثمار الأجنبي للمنطقة بمعدل ١٠٪ إلى نحو ٤٠ مليار دولار عام م٢٠١٥، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته ٢,٣٪ فقط من الإجمالي العالمي البالغ ١,٧٦ تريليون دولار و٥,٢٪ من إجمالي الدول النامية البالغ ٧٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٥م.

على الرغم من إنجازات مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك إلا أن ما تحقق لا يلبي التطلعات وذلك للواقع العربي الذي تعيشه الدول العربية، وهناك واقع عربي يشهد تحديات كبرى، وهناك نزاعات في بعض الدول وعدم استقرار في بعض الدول، والواقع العربي فيه بعض التحديات، وذلك ينعكس بصورة مباشرة على الواقع الاقتصادي.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية للدول الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية ارتفعت من ١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧م، إلى نحو ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦م، بعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية ودخولها حيز النفاذ من ٢٠٠٥م، وذلك بمعدل سنوي يقدر بـ ١٤٪، وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية لتمثل نحو ١٢٪ في مقابل ٥٪ قبل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتجاوز التجارة البينية لبعض الدول غير النفطية نحو ٤٥٪ ولولا هيمنة النفط على هيكل الصادرات في الدول العربية لتجاوزت التجارة البينية نسبة٪ من التجارة الإجمالية.

السعودية المحطة الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق:

السعودية ستكون المحطة الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق ونقطة الربط بين القارات، والصين تنظر للسعودية بصفتها قائد للعالمين العربي والإسلامي فضلاً عن كونها مركزًا أساسيًا للاستقرار في المنطقة، وبناء على هذا التوافق وهذه الرؤية هناك تعاون في العديد من المجالات، ومن أهمها التعاون بين المؤسسات العسكرية في البلدين، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وإطلاق بعض المبادرات الجديدة من خلال لجنة كبرى رفيعة وتضم اللجنة ٥ لجان فرعية شاملة المحاور كافة لعلاقة استراتيجية بين البلدين منها السياسي والأمني والعسكري والتبادل التجاري والثقافي، ومنها شركة تتمحور حول مبادرة حزام الطريق لرؤية السعودية ٢٠٣٠ وتنمية القطاعات الإنتاجية بين البلدين بما فيها الاستمرار في العلاقة الاستراتيجية للطاقة.

الصين بحاجة إلى منصة تصل من خلالها إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ووسط آسيا وأوروبا، آخذة في الاعتبار الموقع الجغرافي للسعودية والمكانة الدينية وتبنيها رؤية السعودية ٢٠٣٠ لتفعيل هذا الموقع من خلال الشراكات الاستراتيجية واللوجستية، وهي ترى أن السعودية بيئة جاهزة لتفعيل المحور الرئيسي في قارة آسيا بين الصين التي ستكون هي القطب الشرقي لهذه القارة، وبين السعودية التي تعد أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث وصلت قيمة الاتفاقات السعودية الصينية ٦٠ مليار دولار جزء منها خاص بمبادرة الحزام والطريق، وجزء آخر للصناعات.

السعودية تطمح إلى أن تكون المستثمر الأكبر في قطاع التكرير والبتروكيماويات في الصين وليس فقط للنفط الخام، ويجمع السعودية والصين طموحات مشتركة، فالصين أعلنت عن الحزام والطريق عام ٢٠١٣م، التي تنفق عليها حاليا نحو ١٥٠ مليار دولار سنويا في الدول الـ ٦٨ دولة التي وافقت على المشاركة في المبادرة تلتقي مع إعلان السعودية عن رؤية السعودية ٢٠٣٠.

أبرمت السعودية والصين مذكرة تأسيس صندوق استثمار تمويلي مشترك بين البلدين، قيمته ٢٠ مليار دولار، تكون إدارته مشتركة مع تقاسم التكلفة والأرباح مناصفة، ويعد الصندوق الأول الذي تقوم به السعودية مع دولة كبرى مثل الصين، في الوقت الذي أبدت السعودية استعدادها لدراسة تمويل جانب من احتياجاتها باليوان الصيني.

هناك حراك اقتصادي قوي بين البلدين، وهناك فرص كبيرة تمتلكها السوق السعودية وحتى الآن هناك اتفاقيات بين البلدين تجاوزت الـ ٦٠ مذكرة تفاهم إجمالي الاستثمارات التي تنتج عنها نحو ٧٠ مليار دولار، وسيكون القطاع الخاص المحلي المحرك الرئيسي في مسيرة السعودية خلال العقود المقبلة ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تدعو لتنويع الاقتصاد.

السعودية ترحب باستثمارات وإسهامات الشركات الصينية في جهود تنويع الاقتصاد السعودي، من خلال القطاعات الواعدة مثل البنية التحتية والصناعات المختلفة، ومشروعات النقل بأنواعها كافة، ومشروعات التحول الرقمي، والطاقة المتجددة، ومشروعات الإنتاج العسكري، وغيرها، خصوصًا وأن السعودية مقبلة على مجموعة من المشروعات التنموية الكبرى مثل مشاريع البحر الأحمر، ومدينة الفيصلية، ومشروعات إسكان فيها مئات الآلاف من الوحدات، مجهزة بجميع الخدمات، بحيث تكون مدنًا مصغرة وذكية وصديقة للبيئة. السعودية درست تجربة التحول الصيني إلى ثاني أكبر سوق على مستوى العالم، وهذه السوق تمر بمراحل تحولية شاملة، وهذه بالنسبة للسعودية تحول كبير على السعودية أن تتفاعل معه، مع وجود طموح لدى السعودية أن تبادر الصين للمشاركة في عملية التحول هذه، خصوصًا وأن هناك العديد من المشتركات بين الجانبين.

* أستاذ بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة

التنافس الأمريكي - الروسي حرب اقتصادية وإن أخذت شكل صراعات سياسية

بوتين بعقليته الأمنية وثرائه يتحرك لملء الفراغ الدولي بعد التخبط الأمريكي

لا تخفي الحكومة التركية منذ سنوات موقفها المنتقد لأداء مؤسسات الأمم المتحدة حول قضايا دول العالم الثالث أو العالم الإسلامي، بل وانتقاد سياسات حكومات الدول الكبرى واتهامها بازدواجية المعايير أيضاً، وهذا الانتقاد ليس في تركيا فقط بل تتحدث عنه دول عربية وإسلامية أخرى، والانتقاد لعدم حلها القضايا الكبرى التي عانت منها الشعوب المسلمة، ومنها القضية الفلسطينية والقضية الكشميرية والقبرصية وغيرها، فالقضايا الدولية المزمنة هي قضايا العالم الإسلامي غالبًا، والتي تناولتها الأمم المتحدة في العقود الماضية، وأصدرت بحقها مئات القرارات الدولية، ولكن دون تنفيذها ولا حلها، وفي العقد الأخير زادت الانتقادات التركية لمنظمات الأمم المتحدة لعدم حمايتها الشعوب الإسلامية والعربية في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن وليبيا والروهينغا وسيريلانكا وغيرها، والتي أريقت فيها الدماء الغزيرة، فضلاً عما لحقها من دمار وتشريد لشعوبها دون أن تقوم الأمم المتحدة بواجباتها الإنسانية، ولا تأمين حياة كريمة للمشردين في مخيمات اللجوء وهم في أصعب الظروف البيئية.

محمد زاهد جول

إن الانتقاد لمؤسسات الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن إنما هو في الحقيقة انتقاد للدول الخمس الكبرى، التي تملك مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن، بحسب النظام الداخلي للأمم المتحدة، وهي الدول الكبرى التي وضعت نظام وقوانين الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بنفسها، ويترتب على هذا الانتقاد المطالبة بتعديل هذا النظام الذي يحكم الأمم المتحدة ومؤسساتها منذ ذلك التاريخ، كما يتضمن مطالبة صريحة لإقامة نظام جديد للأمم المتحدة أكثر عدلاً لشعوب العالم كافة، فلا يبقى مجلس الأمن ولا قراراته الدولية حصرًا على عدد قليل من دول العالم أولاً، ولا حصرًا على تمثيل حضارات معينة وإقصاء حضارات أخرى أكثر انتشارًا في العالم ظلمًا، فالعالم أكبر من خمس دول تهيمن على مجلس الأمن والأمم المتحدة كما يقول الرئيس التركي أردوغان في مناسبات عديدة، إضافة إلى أنه لا يوجد من بينها دولة إسلامية لتمثيل خمس سكان البشرية من المسلمين وحضارتهم ولا غيرها من الشعوب الأخرى، وتصحيح النظام الدولي ليكون أكثر عدلاً وقدرة على إطفاء الحروب ينبغي أن يبدأ بتغيير النظام الداخلي للأمم المتحدة.

ضعف قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إطفاء حرائق الحروب الإقليمية:

إن العامل الأكبر المؤثر على تشكيل النظام الدولي الحديث هي الأوضاع الدولية الناشئة عن حربين عالميتين، فقد نشأت عصبة الأمم عام ١٩١٩م، وانهارت مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦م، وقد وصفت هذه المرحلة بعهد عصبة الأمم، وتم توقيع ميثاق الأمم المتحدة يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥م، وقد جاء في ديباجة تأسيس ميثاق الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا: أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف. وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها".

هذه من مقولات ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، ومصوغات تأسيسها وأهدافها، ولذا فهي اليوم أمام تحد كبير، فبعد أكثر

انتقاد مؤسسات الأمم المتحدة هو انتقاد للدول الخمس الكبرى التي وضعت نظام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية

من ستين عامًا تجد شعوب العالم أن الأمم المتحدة قد فشلت في الوصول لهذه الأهداف، وبالأخص الشعوب المستضعفة في العالم من دول العالم الثالث ودول العالم الإسلامي، والسبب في ذلك أن نظام الأمم المتحدة قد أوقف تنفيذ القرارات الدولية الكبيرة على مجلس الأمن فقط، الذي يتشكل من خمسة دول كبرى دائمة العضوية، ولهم وحدهم حق نقض القرارات التي يتفق عليها مجلس الأمن نفسه، والدول العشر المكملة لباقي أعضاء مجلس الأمن غير دائمة العضوية وليس لهم حق النقض، بحسب المادة ٢٣ من الفصل الخامس من نظام الأمم المتحدة، فهذه المادة من نظام الأمم المتحدة جعلت العالم كله بيد خمس دول كبرى فقط، وحيث أن هذه الدول الكبرى هي من أكثر الدول العالمية مباشرة بشن الحروب العالمية فإن مجلس الأمن لن يستطيع منع الاعتداءات التي تقوم بها هذه الدول الكبرى أولاً، وهذا يؤدي لعجز مجلس الأمن عن منع العدوان الذي تقوم به دولة مدعومة كليًا أو جزئيًا من إحدى دول مجلس الأمن دائمة العضوية ولها حق النقض الفيتو ثانيًا، وهذا سيحول دون قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على إطفاء حرائق الحروب الإقليمية والدولية معًا في المستقبل أيضًا، ما لم يتم تعديل نظام الامم المتحدة ومجلس الأمن أيضًا.

لقد تجسد ذلك الخلل في النظام الدولي من خلال أمثلة سافرة منها: الدعم الأمريكي السافر للدولة الإسرائيلية في عدوانها على الشعب الفلسطيني لأكثر من نصف قرن، وتجسد كذلك في الموقف الروسي الداعم والمشارك لنظام بشار الأسد في سوريا في عدوانهما مع إيران على الشعب السوري منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن، بل شنت روسيا نفسها مع حليفها الإيراني وجيش بشار الأسد حربًا بكافة الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليًا والأسلحة الحربية والصواريخ المجنحة والقنابل الفسفورية والنابالم دون أن تتمكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من حماية الشعب السوري بسبب الفيتو الروسي.

إن سبب عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن إطفاء الحروب الإقليمية والدولية هو بسبب عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ قرار عادل أولاً، والعجز عن تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة ثانيًا، طالما وجد معارضة لها بين أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية، فقرارات الجمعية العامة غير ملزمة للتنفيذ أولاً، ويمكن التحايل عليها من أعضاء مجلس الأمن أيضًا، كما حصل بشأن قرار الرئيس الأمريكي ترامب حول نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس المحتلة بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧م، فالقرار الأمريكي كان مخالفاً للقانون الدولي أولاً، واستخدمت أمريكا حق النقض الفيتو ضد إجماع أربعة عشر دولة من باقي أعضاء مجلس الأمن ثانيًا، وتم التحايل على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص أيضًا.

أسباب فشل الأمم المتحدة في منع الكثير من الحروب إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية:

لقد أعقب التزامن بين وضع ميثاق الأمم المتحدة ونهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩٤٥م، خللاً في النظام الدولي منذ نشوئه، فقد نشأ في ظروف مضطربة، وفي ظل مخلفات حروب دولية أو استمرار صراعات دولية بين الدول الكبرى، فأمريكا بعد الحرب العالمية الأولى تولت قيادة العالم الغربي وتوابعه الدولية بطلب رسمي من الحكومة البريطانية، التي كانت تتولى ذلك قبل الحرب العالمية الثانية، وتم نقل النفوذ الدولي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، هذا النقل حمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية مواجهة أطماع الاتحاد السوفيتي لنشر الشيوعية في العالم، وبالأخص في غرب أوروبا وفي منطقة الشرق الأوسط، بعد أن سيطر الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا وجمعها في حلف عسكري باسم حلف وارسو، فدخل العالم في حرب باردة بين الحلف الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وزعامته لحلف وارسو، والحلف الغربي بزعامة أمريكا وزعامته لحلف شمال الأطلسي الناتو من بداية الخمسينات من القرن العشرين الماضي.

وقد أخذت أمريكا بالدفاع عن حلفائها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مقابل حماية الاتحاد السوفيتي لحلفائه والدول التي كان يعتبرها صديقة له، وهذا ما جعل الحروب الدولية في ظل الحرب الباردة هي حروبا بالوكالة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، مثل الحرب بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، والحرب الفيتنامية، وحرب كوبا والعديد من الصراعات الدولية في القارة الإفريقية، ومنها الحروب التي خاضتها الحركة الصهيونية باحتلال فلسطين عام ١٩٤٨م، وحرب ١٩٥٦م، وحرب عام ١٩٦٧م، واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، والحرب العراقية الإيرانية الأولى عام ١٩٩٠م، والتي تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور دولة روسيا الاتحادية.

هذه الصراعات الدولية لم تكن بعيدة عن الصراع الدولي

بين حلف الناتو وحلف وارسو، وإن كانت بصورة خفية أو ظاهرة، وفي كل تلك الحروب لم تستطع الأمم المتحدة إطفاء نار هذه الحروب، بل ساعدت على تقسيم الدول بين الشرق والغرب، كما فعلت مع الكوريتين والفيتناميتين واليمنيين وغيرها، فالتقسيم لم يقتصر على تقسيم ألمانيا إلى شرقية وغربية وإنما طال الكثير من الدول، وقد كانت هذه التقسيمات للشعوب والدول وعدم حلها سببا لاستمرار الصراع الدولي الإقليمي والدولي طول ستين عامًا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات الدولية مجرد عبارات أو قوانين تطبق على الدول الضعيفة فقط.

تفعيل دور الأمم المتحدة سبيل لمنع الحروب وتثبيت الأمن والسلم الدوليين:

هذه الصراعات الاقليمية ذات الأبعاد الدولية لم تتوقف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، فأمريكا عجزت عن حكم العالم بمفردها، لأنها لم تحاول إقامة نظام دولي عادل، بل سعت إلى افتراض نفسها دولة منتصرة في الحرب الباردة، بل وافتراض أن الحضارة الغربية الرأسمالية قد انتصرت على الشيوعية والاشتراكية والأنظمة الشمولية، وجعل بعض فلاسفتها ينظرون لصراع الحضارات، وهم يقصدون هزيمة الحضارات العالمية بما فيها الحضارة الإسلامية أمام الحضارة الغربية الرأسمالية المسيحية، ولذا تعمدت السياسات الأمريكية من بداية العقد الأخير من القرن العشرين الماضي على حل مشاكلها الخارجية بالقوة العسكرية، بل وافتعال تدخلها العسكري في العالم بهدف نشر وتوسيع نفوذها العسكري في العالم، طالما هي قائدة للعالم دون منازع، وبدأت برفض الحل السياسي لاحتلال العراق للكويت، وسعت لإخراجه بالحرب العسكرية المدمرة، أولاً المدمرة للجيش العراقي، وثانيًا المدمرة لأموال النفط الخليجية، ولكن خسائرها كانت أكبر من مكاسبها وإن تمكنت بسهولة من الانتصار العسكري بسبب فارق القوة العسكرية الهائلة بين أمريكا والدول التي تهاجمها وتحتلها دون وجه حق.

ومنذ ذلك الحين أخذ الفلاسفة والسياسيون الأمريكيون والغربيون ينظرون لإيجاد عدو جديد لأمريكا وللغرب، بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية وتحول الكثير من دول شرق أوروبا إلى دول صديقة للغرب وتنتمي لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، بل ومعادية للسياسات الروسية، وبالأخص بعد مجيئ رجل الاستخبارات السوفيتية السابق فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية، وبنوع من التوأمة أو التحالف الخبيث بين المفكرين والفلاسفة الغربيين مع القادة السياسيين والعسكريين في الغرب أصبح الإسلام هو العدو المعين للغرب، وتم اتهام المسلمين في أكثر من حادثة بالإرهاب، وبأنهم يستهدفون نمط الحياة الغربية الديمقراطية وقيمها الإنسانية بالكراهية والعداء، دون أن يدرك علماء المسلمين وفلاسفتهم حقيقة هذه الخطط الغربية الخبيثة، بل ساهم بعض المسلمين بتمريرها على شعوبهم، وهم لا يدركون خطرها على العالم الإسلامي والعالم أجمع.

لم تكن جهود الأمم المتحدة واضحة ولا حاسمة ضد صناعة عداء دولي ضد الإسلام والمسلمين، وتلكأت كثيرًا بالأخذ بأجزاء من وجهة نظر بعض الدول الإسلامية لمواجهة تشويه الإسلام في الغرب والعالم، ممثلة بجهود قامت بها دول منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٧م، فقد بدأت هذه الدول جهودها لإصدار قرار (تحت بند جدول أعمال العنصرية) لإدانة ما سمته "بالتهجم على الإسلام"، وذلك مع بداية انعقاد دورات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩م.

ونيابة عن دول العالم الإسلامي تقدم السفير الباكستاني "أكرم" بمسودة قرار يوم ٢٩ أبريل ١٩٩٩م، رقم ٤٠ تحت عنوان "التهجم على الإسلام"، وحتى يمرر نص المشروع قارن السفير الباكستاني " بين ظهور شكل جديد من عدم التسامح وسوء التفاهم والفهم الخاطئ عن الإسلام وللمسلمين في أماكن مختلفة من العالم، وبين العداء للسامية الذي ظهر في فترات سابقه في الماضي".

إلا أن الدول الغربية في الأمم المتحدة رفضت قبول قرار يحتوي على عنوان مثير مثل "التهجم على الاسلام"، فكان رد السفير الباكستاني هو إنذار الرافضين بأن ذلك سيكون له أثر كبير على العالم الإسلامي، فكان أن توصل الطرفان إلى اعتماد نص معمم يندد "بالتهجم على الأديان"، دون ذكر للإسلام، وهو العنوان الذي أعطي للقرار رقم ٨٢ لعام ١٩٩٩م.

هذه المحاولة الإسلامية لمنع الغرب عن تشويه صورة الإسلام في العالم في نهاية القرن العشرين لم تكن الأولى ولا الأخيرة أولاً، ولم تكن تعرف أن مؤسسات الغرب الماكرة كانت تعد العدة الإعلامية لتشويه أكبر، باتهام الإسلام والمسلمين بالإرهاب ثانيًا، ومن ثم إعلان الحروب الصليبية على العالم الإسلامي والمسلمين من جديد على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام ٢٠٠١م، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة، فقد تم تجريم الإسلام والمسلمين بالإرهاب قبل أن يتم التحقيق مع المتهمين، واكتفت المخططات الأمريكية باتهام الإسلام والمسلمين بالإرهاب لمجرد أن المنفذين من العرب والمسلمين دون التحقيق والبحث عن المخططين الحقيقيين لهذه الأحداث الأليمة، فالجهات المخططة للإرهاب مسؤولة أكثر عنه من المنفذين له، أو مساوية لهم على أقل تقدير، ولكن أمريكا

أمريكا لا تريد تعريفًا للإرهاب وتحصره في الواقع الذي تريده فكل من يعادي أمريكا أو حلفاءها فهو إرهابي سواء كان فردًا أو تنظيمًا أو دولة

ترفض هذا السؤال وذهبت إلى قانون جاستا، باعتبار أن الدول التي ينتمي إليها المنفذون للأحداث الإرهابية هم المسؤولون عنها وعن التعويض عن الخسائر التي تلحق بالمتضررين منها، وهذا ظلم آخر، لأن المسؤولين عن الأحداث هم المخططون الحقيقيون لها، فقد يستخدم أي جهاز مخابرات دولي مواطنًا عربيًا أو أمريكيًا أو أوروبيًا أو تركيًا لتنفيذ عملية إرهابية، فينبغي البحث عن الجهة المخططة أولاً، والبحث عن الجهة المستفيدة من الأحداث الإرهابية ثانيًا، ومن المؤكد أن المسلمين لم يكونوا من المخططين ولا من المستفيدين من كل أحداث الإرهاب العالمية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

لم تستطع الأمم المتحدة في ظل الهيمنة الدولية للدول الكبرى في النظام الدولي الجديد أن تمارس دورًا أفضل من سابقه، الذي كان أيام الحرب الباردة، فقد أصبحت الأمم المتحدة أداة بيد الدول الكبرى وبالذات بيد أمريكا، فإن لم تشرع لها عدوانها بشكل علني، فإنها لم تستطع منعها ولا إدانتها عن شن حروب دولية كبيرة بحجة الإرهاب، بل عجزت الأمم المتحدة عن إيجاد تعريف دولي متفق عليه لمفهوم الإرهاب، مما يعني أن أمريكا لا تريد تعريفًا له، وإنما تحصر التعريف بالواقع الذي تريده، فمن يعادي أمريكا أو حلفاءها فهو إرهابي، سواء كان فردًا أو تنظيما أو دولة، بل أطلقت أمريكا اسم الدول الشريرة أو الدول الإرهابية على الدول التي تعارض السياسة الأمريكية، وهذا يعني أن أمريكا استخدمت شعار الحرب على الإرهاب كأداة لفرض النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة، ولكن ردود الفعل العالمية كانت بعكس ما خططت له أمريكا، بل جاء رئيس أمريكي مثل الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب ليتهم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما وإدارته بتأسيس منظمات إرهابية مثل تنظيم داعش، واهل مكة أدرى بشعابها!.

لقد كانت نتائج الحروب الأمريكية العدوانية مدمرة لبلاد المسلمين أولاً، ومدمرة للاقتصاد الأمريكي ثانيًا، ومن دون أن يجني الشعب الأمريكي منها خيرًا، ولذا فإن السؤال يزداد أهمية لمعرفة الأسباب الحقيقية، لماذا تصر الإدارات الأمريكية على مواصلة خوض هذه الحروب الخاسرة؟ وهل وراء ذلك مكاسب لشركات أمريكية معنية بتجارة السلاح والأدوية الأمريكية وغيرها، أم أن الإدارات الأمريكية لا تجد مشروعية أخرى لفرض هيمنتها على العالم إلا بهذه الحروب المدمرة، بحسب أوصاف بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، وهذا يعني أن الشركات العالمية الكبرى من المساهمين في إضعاف الأمم المتحدة عالميًا.

إن العقلية التي ينطلق منها الرئيس الروسي بوتين لاستعادة دوره العالمي هي أن أمريكا قد عجزت خلال عقد واحد من قيادة العالم بمفردها، وبحكم عقليته الأمنية أولاً، وثرائه المالي ثانيًا، فقد بدأ بوتين يتحرك لملء الفراغ الدولي، فالتخبط الأمريكي والأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها أمريكا في العقدين الماضيين جعل أمريكا أمام اقتصاد متهاو وازمة اقتصادية لم تخرج منها منذ عام ٢٠٠٨م، ولعل ما يركز عليه الرئيس الأمريكي ترامب دليل على ذلك، فهو يريد وقف صرف المال الأمريكي خارج أمريكا أولاً، ثم جلب المال من دول العالم الغنية إلى داخل أمريكا، ولذلك فإن منطقة الشرق الأوسط أمام تجاذب رئيسين طامعين بالهيمنة على العالم سياسيًا، ويسعيان لجلب أمواله أكثر إلى روسيا وأمريكا، فالتنافس الأمريكي الروسي الجديد، أو الحرب الباردة الجديدة هي حرب اقتصادية ومالية، وإن أخذت في بعض أبعاده مشاهد صراعات أمنية وسياسية وعسكرية، مثل محاولة روسيا طرح تصنيع أسلحتها الروسية في الدول الصديقة لها، أي خارج روسيا في ظاهرة لم تعمل عليها من قبل، فالتنافس الدولي أو الحرب الباردة ستبقى في السنوات القادمة عامل توتير دولي، وسببًا رئيسًا لإشعال أو استمرار العديد من الحروب الإقليمية والدولية، وليس العكس.

تركيا إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي:

أدركت الحكومة التركية خطورة قيادة العالم تحت شعار صدام الحضارات، فتقدمت الحكومة التركية بمبادرة مشتركة مع الحكومة الإسبانية عام ٢٠٠٥م، لإطلاق مبادرة دولية باسم: "مبادرة تحالف الحضارات"، وقد أطلقها كل من رئيس وزراء الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإسباني السيد خوسيه لويس رودريغيس ثاباتيرو ، وقد تم دعوة الأمم المتحدة لاعتماد المبادرة، في نفس العام، وباعتماد هذه المبادرة من قبل السيد أمين عام الأمم المتحدة تحولت إلى مبادرة أممية.

وقد كان من أهداف المبادرة عدم استغلال بعض العناصر المتطرفة أجواء الشك المتبادل والخوف والاستقطاب السائدة فيما بين الدول الإسلامية والمجتمعات الغربية، فهدفت إلى وقف هذه النزعة عن طريق الاحترام المتبادل فيما بين الثقافات، وقد

أمريكا استخدمت شعار الحرب على الإرهاب كأداة لفرض النظام الدولي الجديد

بعد الحرب الباردة ولكن ردود الفعل العالمية عكس ما خططت له واشنطن

اعتمدت المبادرة على موضوع الترابط بين كافة المجتمعات فيما يخص مواضيع التنمية والأمن والبيئة والازدهار، كما هدفت إلى تكوين إرادة سياسية مشتركة من أجل مواجهة الأحكام المسبقة والفهم الخاطئ والاستقطاب.

لقد عقدت المبادرة عدة منتديات دولية لها في مدريد واسطنبول والدوحة وريوديجانيرو، وبأعلى المستويات السياسية، ولكن تأثيرها على مسار السياسات الدولية الغربية كان ضعيفًا، لنفس السبب الذي أضعف دور الأمم المتحدة، وهو تغول الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية على مواقف الأمم المتحدة، وهيمنة أمريكا على الساحة الفكرية والسياسية، فقادة الدول الغربية يملكون الإعلام العالمي، ويصرون في تصريحاتهم الصحفية على الربط بين الإسلام والإرهاب دون مبرر ولا رادع.

إن عجز أمريكا عن قيادة العالم منفردة أولاً، وإدخالها للعالم في حروب محلية واقليمية ودولية كبيرة خلال العقدين الماضيين ثانيًا، وعجز الأمم المتحدة منذ تأسيسها على حل هذه الحروب ثالثًا، ثم عودة روسيا إلى الحرب الباردة من جديد رابعًا، كل ذلك وغيره فرض على العديد من الدول الدعوة إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، وإلا فإن العالم يتجه نحو حروب وصراعات أكبر.

وقد كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من الداعين إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، وإصلاح نظام مجلس الأمن على وجه التحديد، وصرح مرارًا أن العالم أكبر من خمس دول، وهو يشير إلى الدول الخمس دائمة العضوية وتملك حق نقض القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، وقد عبر عن ذلك رئيس الوزراء التركي السابق البروفسور أحمد داود أغلو في المحافل الدولية بشكل علني وصريح، فقال أوغلو في كلمة قمة دافوس الاقتصادية الدولية عام ٢٠١٥م: "هناك العديد من القضايا التي تحتاج لاهتمام مجلس الأمن، من ذلك قضايا أمنية في إفريقيا، ولكن مع هذا لا توجد أي دولة إفريقية من بين الدول دائمة العضوية بالمجلس، لكل هذا نحن نقترح إجراء إصلاح في نظام الأمم المتحدة، بحيث يشارك الجميع في حل المشاكل التي تهم العالم أجمع".

كما طالبت دول عدة مجددًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصلاح عاجل لمجلس الأمن الدولي، وشددت مجموعة الدول الأربع: ألمانيا واليابان والهند والبرازيل، والتي تتمتع بثقل اقتصادي مهم في العالم على ضرورة إصلاح مجلس الأمن "بأسرع وقت" حتى تصبح هذه الدول أعضاء دائمة فيه، ولكن هذه المطالبات تراوح مكانها منذ سنوات، لأن الدول الكبرى دائمة العضوية ترفض ذلك، وهو ما يعني أن يصل المجتمع الدولي إلى إعلان موت الأمم المتحدة طالما لا تمثل إلا دولا لا تزيد عن ربع سكان الأرض.

خاتمة:

إن الأمم المتحدة من وجهة نظر شعوب دول العالم الثالث هي هيأة فاشلة وعاجزة عن حل المشاكل والأزمات الدولية، وقد تأكد هذا العجز كثيرًا في السنوات العشر الماضية، فالحروب المدمرة قتلت ملايين الشعوب في العقد الأخير دون أن تتمكن الأمم المتحدة عمل شيء يذكر، ومن المقلق أن المستقبل القريب لن يكون أفضل من سابقه، فالإدارة الأمريكية الجديدة لا تنظر بأي احترام ولا تقدير لهيأة الأمم المتحدة، فمستشار الأمن القومي الجديد جون بولتون يصرح علانية باحتقاره للأمم المتحدة، فيقول منذ عام ١٩٩٤م:" لا توجد أمم متحدة، هناك مجتمع دولي يمكن قيادته من وقت لآخر بالقوة الوحيدة الحقيقية المتبقية في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك كلما تناسب هذا الدور مع المصالح الأميركية وكلما استطعنا جعل الآخرين يسيرون معنا".

وعن إصلاح الأمم المتحدة قال بولتون:" لو كُلفت بإعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي لخفضت عدد الدول دائمة العضوية إلى واحدة فقط، وهي أمريكا، لأن ذلك هو التعبير الحقيقي عن ميزان القوة في العالم".

هذا ما تناقلته الصحف الأمريكية بعد تعيين بولتون مستشارًا للأمن القومي الأمريكي قبل أيام، وأجمعت كل الصحف على وصف بولتون بالمتعصب والمتشدد والمتوحش، وأنه في الماضي أرهب محللي الاستخبارات ودفعهم إلى اصطناع أدلة على أن كوبا تطور برنامجًا لحرب بيولوجية، وأن العراق يطور أسلحة دمار شامل، كما يطالب اليوم بشن الحروب، بما فيها الحرب على إيران وإلغاء الاتفاق النووي معها، وإلزام كوريا الشمالية بالتنازل عن برنامجها النووي بالتهديد العسكري، أي أن الأمم المتحدة قادمة على شلل كامل مع هذه الإدارة الأمريكية الجديدة.

* كاتب وباحث تركي

مخاوف من عودة المقاتلين الأجانب إلى ليبيا بغطاء قطري

الأزمة الخليجية أدت لانكماش دور قطر وحلفائها في ليبيا

كان من الصعب أن أنطلق في تحديد شكل وطبيعة العلاقات التي جمعت ليبيا بدول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أنني سأبحث عن إبرة في كومة قش سواء من حيث ما يعرفه الوضع الداخلي الليبي من تداخل وتصادم. أو من حيث واقع ما وصل إليه مجلس التعاون الخليجي خلال سنة ٢٠١٧م، وهنا سأقول إننا نتحدث على أشكال متعددة للعلاقات على ضوء هذه المعطيات. مع اشتداد الأزمة الليبية السياسية المتفاقمة، واتساع رقعة العمليات العسكرية في الآونة الأخيرة، تصعد أصوات من الداخل والخارج إلى ضرورة حسم الصراع عبر حوار وطني شامل، بيد أن الأمور لم تحسم بعد، بسبب تدخل جهات خارجية في الشأن الليبي. وبالتالي، منذ أن دخلت ليبيا لهيب الصراع، انقسمت دول الخليج العربي في تعاطيهم مع الأوضاع الجارية، فمنهم من دعم "الجيش" ضد الجماعات الإسلامية، وآخرون دعموا الجماعات الإسلامية. فسنة ٢٠١٧م، كانت حاسمة على مستوى العلاقات الليبية الخليجية.

العيناني مراد

أولا: دوافع اهتمام دول الخليج بليبيا:

- تسعى دول الخليج من خلال اهتمامها بالملف الليبي إلى الحيلولة دون تحول ليبيا إلى ساحة صراع طويلة المدى كما حصل بالعراق واستثمار إيران وتركيا في حالة الفراغ المؤسساتي الموجود بليبيا لتحويلها إلى بؤرة أزمات مفتوحة ومنه توظيف ليبيا كورقة في حلبة التنافس الاقتصادي في القارة الإفريقية.
- الدور القطري السلبي في ليبيا وتأثيره على دول الخليج بل وتصادمه ومواقف دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية مما يدفع بكل من الإمارات والمملكة العربية السعودية بالتحرك في سياق مضاد للدور القطري السلبي في المنطقة.
- خوف دول الخليج أيضًا من بقاء النفط الليبي خارج السيطرة ووقوعه بيد التنظيمات الإرهابية، والتحكم في أسواق النفط الدولية مما يضر بالاتفاق النفطي.
- التمدد الإرهابي وتهديده للأمن الخليجي باعتبار أن الإرهاب تحول إلى ظاهرة عابرة للأوطان ومهددة للأمن القومي.
- إتباع دول الخليج بشكل عام سياسة خارجية في التعامل مع الأزمات المتتالية في المنطقة العربية، والتي باتت اليوم تمثل ثقلاً سياسيًا وقوة اقتصادية تؤهلها للعب دور هام في الصراع الجاري.

ثانيًا: أي دور لدول الخليج بليبيا؟

أولاً: السعودية والإمارات:

يعد الموقف السعودي مبني على زاوية أمنية باعتبار أن المملكة العربية السعودية تنظر الى ما يجري في ليبيا خطر "إرهابي" يهدد دول الجوار وغيرها، وأن مجلس الأمن الذي أخفق في التعامل مع الملف السوري فترك الشعب السوري يواجه الطغيان لتتصاعد الأزمة وتظهر المجموعات الإرهابية مشكّلة خطرًا على المنطقة؛ أخفق أيضًا في التعامل مع الملف الليبي بعد تدخله فيه. وانطلاقًا من هذا التحليل الأمني الذي وضعته المملكة العربية السعودية فهي تدعم مصر والإمارات في ليبيا وإسقاط الحركات الإسلامية وخصوصًا الإخوان المسلمين. عبر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وعند الحديث عن الموقف الإماراتي فهو لا يختلف كثيرًا عن الموقف السعودي. حيث تعمل الإمارات على دعم القوى الليبية ضد الجماعات الإسلامية الجهادية المسلحة، وعملت على جمع الأطراف السياسية المتخاصمة صيف ٢٠١٧م، بالإمارات.

تحول دور دول الخليج في ليبيا إلى ضامن ومواجه للتواجد القطري الذي تسبب في أضرار مشتركة لليبيا ودول الخليج

ثانيًا: قطر

يختلف توجه قطر في التعاطي مع الوضع الليبي عن نظيراتها السعودية والإمارات، فهي تدعم الجماعات الإسلامية المسلحة والمتطرفة، الأمر الذي أثر في علاقاتها مع مصر وبعض دول الخليج، بعد دعوتهم إياها الكف عن دعم الميليشيات المتشددة في ليبيا، وهذا ما تترجمه الأزمة الخليجية وما قدمه الناطق الرسمي باسم قوات عملية الكرامة التابع للمشير خليفة حفتر حيث أبرز من خلالها الطرق التي تتورط من خلالها قطر في تغذية الأزمة الليبية وعمليات نقل المسلحين والأسلحة بالإضافة إلى دعم المتطرفين على الأرض.

ولقد وجهت دول الخليج ومصر رسالة شديدة اللهجة إلى قطر قبل التوجه نحو المقاطعة حيث تضمنت الرسالة حينها وقف أسلوب قطر في صب الزيت على الأزمات الإقليمية مثلما جرى في مصر ويجري حاليًا في ليبيا حيث تدعم الدوحة ميليشيات معزولة شعبيًا.

ثالثًا-انعكاسات الأزمة الخليجية على واقع الأزمة الليبية:

أدت المقاطعة الخليجية لقطر من انكماش حلفاء قطر في ليبيا وتراجعهم وتحول دور دول الخليج في ليبيا إلى ضامن ومواجه للتواجد القطري الذي تسبب في أضرار مشتركة لليبيا ودول الخليج اقتصاديًا من خلال توقف مختلف الاتفاقات والمشاريع المشتركة بالتالي تحول ذلك الدور إلى خسائر مادية بالجملة.

وبينما تكثف الجبهة المناوئة لقطر، حملتها السياسية والإعلامية وكذلك العسكرية ميدانيًا ضد الميليشيات المسلحة في غرب ليبيا، تبدو الجبهة المقابلة في حالة انكماش نسبي.

لكن يقابل هذا الانكماش النسبي لحلفاء قطر بليبيا تخوف من عودة المقاتلين الأجانب من بؤر التوتر نحو ليبيا عبر عدة بوابات وبغطاء جماعات تجد من الرعاية القطرية خلفية يمكن الاحتماء بها وهو ما قد يدفع بالأزمة الخليجية نحو منعطف حاسم وقد تكون من خلاله ليبيا حلبة مفتوحة على كل الاحتمالات.

ولا ننسى أن الدول المقاطعة لقطر قد أصدرت قائمة اسمية بالأشخاص والمنظمات على قائمة المطلوبين بتهم الإرهاب والتطرف، ومنها أسماء ومنظمات ليبية وهي نقطة من شأنها التأثير على الواقع من خلال توجه هؤلاء المتشددين المطلوبين من اتخاذ خطوات مجنونة على الأرض قد تنسف أي مبادرة حل.

رابعًا- شكل ٢٠١٨ لليبيا ودور الخليج لمستقبل آمن:

سنة ٢٠١٨ يمكن أن تشكل فرصة لـ:

١- إعادة بناء علاقات متكاملة بين دول الخليج وليبيا في إطار إعادة الإعمار ومساعدة الليبيين اجتماعيًا.

٢- العمل على دعم مسار التسوية السياسية من خلال تنسيق الجهود ودعم دول الخليج لجهود دول الجوار الليبي الساعية لإيجاد حل سياسي.

٣- إعادة بعث الاتفاقات الاقتصادية وإعادة الحركية الاقتصادية بين دول الخليج وليبيا مما سيساهم من خلال الحضور الاقتصادي على امتصاص الفراغ الموجود وتعزيز تواجد دول الخليج مقابل الحضور السلبي لقطر.

٤- يمكن لليبيا الاستفادة من الأزمة الخليجية من خلال تجديد وتطوير علاقاتها بدول الخليج والعمل على بعث جسور للتواصل والعمل المشترك.

يمكن لسنة ٢٠١٨م، أن تكون سنة حافلة على كل المستويات إذا ما كان هناك تنسيق وعمل مشترك من شأنه تقريب وجهات النظر ويصب في تسوية سياسية للازمة الليبية وتضافر للجهود للحيلولة دون استباحة الأراضي الليبية من قبل قوى الجماعات الإرهابية والدول الراعية لهم والتي تشكل حديقة خلفية لنشر سموم التطرف وتكريس ثقافة الخوف والإجرام.

فسنة ٢٠١٨ م، هي فرصة لدول الخليج لتعزيز وتجديد دعمها لليبيا آمنة وفرصة لتحقيق انتصار ضد الخطر الإرهابي الذي عاث فسادًا في المنطقة وبناء سد منيع للتصدي للأجندات الطائفية ومواجهة رعاة الإرهاب والتطرف ومنها العمل على تسوية سياسية للازمة الليبية مما سيسمح بتفعيل مؤسسات دولة ليبية قادرة على الوقوف في وجه المشاريع التكفيرية الهدامة.

* باحث ليبي مهتم بالقضايا السياسية والأمنية

قراءة في كتاب:

سعود الفيصل
حياته وشخصيته.. رؤاه وأفكاره.. أعماله وإنجازاته

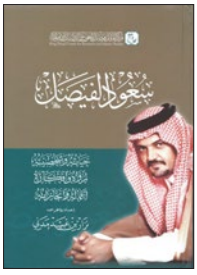

صدر مؤخرًا عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية كتاب (سعود الفيصل: رؤاه وأفكاره .. أعماله وإنجازاته) من إعداد وإشراف معالي الدكتور نزار ابن عبيد مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية، وجاء في ثلاثة فصول و٤٨٩ صفحة، وتضمن ٢٥ مقالاً ودراسة عن سمو الأمير سعود الفيصل بأقلام نخبة من المفكرين السعوديين والعرب ومن كبار المسؤولين الذين عملوا وتعاملوا مع سموه، وجاء ذلك في ثلاثة فصول رئيسية وثلاثة ملاحق. وقد كتب مقدمة الكتاب معالي الدكتور نزار بن عبيد مدني، وجاء الفصل الأول تحت عنوان (حياته وشخصيته) وكتب مقالات هذا الفصل كل من صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، وأبناء وبنات سمو الأمير سعود الفيصل، حسن يوسف ياسين، وسعود الشواف.

آراء حول الخليج - جدة

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان (إنجازاته في مجالات التربية والتعليم والمحافظة على الحياة الفطرية والشؤون الاقتصادية المحلية والدولية) وكتب مقالات هذا الفصل كل من: محمد بن شحات حسين الخطيب، عبد العزيز حامد أبو زناده، جواد عمر السقا، يوسف بن طراد السعدون، عبد الله بن إبراهيم القويز.

والفصل الثالث تضمن ثلاثة أقسام و جاء تحت عنوان (إنجازاته في المجال السياسي) وكتب مقالات هذا الفصل كل من: محمد بن مبارك بن حمد آل خليفة، خالد بن إبراهيم الجندان، رضوان السيد، نزار عبيد مدني، أحمد عبد العزيز قطان، فؤاد السنيورة، متعب بن عبد الله بن عبد العزيز، عبد العزيز بن عثمان بن صقر، عبد العزيز بن إبراهيم الفايز.

وجاء القسم الثاني من الفصل الثالث تحت عنوان (العلاقات متعددة الأطراف) وكتب مقالات هذا القسم كل من: عبد الله يعقوب بشارة، عمرو موسى، أياد أمين مدني، فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، عبد الرحمن الشبيلي، خالد بن سعود بن خالد.

وجاءت الملاحق تحت عناوين: نماذج من خطب الأمير سعود الفيصل وكلماته، صور الأمير سعود الفيصل، والمشاركون في الكتاب.

واستهل صاحب السمو الملكي الكتاب بمقال أو مرثية معبرة ومؤثرة نقتبس منها "كنت خير من يمثل الملوك الخمسة الذين شرفوك بخدمتهم، ومع ذلك اعتبرت كل ذلك جهد المقل، تميزت بتواضعك، أبهرت بسرعة بديهتك، وأقنعت بحجتك، لم يغرك فيك وسامة طلعتك، ولا بريق ذكائك، ولا علو نسبك، احترمت من كبرك، وحنوت على من صغر عنك. لم ترفع صوتك على أحد، حتى على عدوك، اعتبرت الحجة وحدها هي ضالتك، ولم تقل لا، ولم تمل في طلب الحق، فكنت أنت رجل الحق".

"أجل لقد وهبت حياتك لخدمة سياسة بلدك، فرفعت خيمتها، وغرست أطنابها عميقة، وشددت حبالها متينة، لكيلا يتسرب إلى داخلها غبار الطامعين، أو يتسلل إليها دسائس المتآمرين. صارحت العدو والصديق، فأربكت المدلسين، وأقلقت المنافقين، وطمأنت الأصدقاء، وأسعدت المحبين، فأصبح عدوك وجلاً منك، ورفيقك واثقًا منك".

وتتذكر ابنته.. فقالت (في إحدى السنوات صادف شهر رمضان وقت دراسة، وكان -رحمه الله- يبادر إلى تجهيز إفطار لي قبل خروجه من المنزل. أتذكر أناقته وشهامته، وهو يتقدم نحوي مرتديًا المشلح "البشت، أو العباءة". كنت صغيرة وقتها، ولكنه شيء لا أنساه مدى حياتي، وكلما استرجعت الموقف، فإن ما يؤثر في نفسي هو اقتطاعه وقتًا من صباحه، وفي شهر رمضان، ليجهز وجبة لي. وكان يُصر على أن تعود المكلفة بتجهيز الإفطار إلى غرفتها كي تستريح، إشفاقًا منه، ولعلمه وقت صيام ومشقة على من يعمل لدينا).

الكتاب توثيق وشهادات من الذين عرفوا سمو الأمير سعود الفيصل -يرحمه الله- وهو يثري المكتبة العربية في أقسام السير، والسياسة، وإدارة الأزمات، والتواضع والبساطة، وتوثيق لمرحلة تاريخية مهمة من تاريخ المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية والعالم.

النظام العربي الجديد على مفترق طرق

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

من المؤكد أن النظام العربي الجماعي المتعارف عليه منذ أن تأسست جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن العشرين، لم يعد قادرًا على التعامل مع المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خاصة بعد مرحلة ما يسمى بثورات الربيع العربي، رغم أن هذا النظام نفسه لم يكن فاعلاً كثيرًا قبل هذه، فالجامعة العربية غير قادرة على أن تكون منظمة إقليمية لها قوة فرض إرادتها على الدول الأعضاء لكون ميثاق تأسيس الجامعة لم يجعلها منظمة فوق الدول، بل دون الدولة، إضافة إلى أسلوب التصويت على القرارات، ومعوق التمويل المالي، الأمر الذي أضعف قدرة الجامعة، بل أن القرارات الأكثر أهمية في التاريخ العربي اتخذت خارج نطاق الجامعة ولعل أبرزها قرار حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، الذي جاء بتنسيق عربي ثنائي بعيدًا عن الجامعة.

لكن تظل الجامعة العربية أو جهاز الأمانة العامة لا تخضع لمقياس القوة والضعف، فقوة الجامعة أو ضعفها هو قرار عربي ومرهون بإرادة بالدول العربية، وليس لجهاز الأمانة العامة دخل في ذلك، فمن البداية، الميثاق لم يفوض الجامعة ولم يمنحها حرية اتخاذ القرار، بل أخضعها لإرادة الدول الأعضاء، وجعلها مرآة عاكسة للوضع العربي وتوجهات الدول الأعضاء وسياساتها ومصالحها، وتجسد مدى توافقها وخلافاتها، إضافة إلى معضلة تمويل الجامعة وربطه بالدول الأعضاء ما جعلها عرضة لنقص التمويل، أو التأثر بمصدر التمويل.

الجامعة العربية لم تُؤسس من البداية لتكون منظمة حاكمة، أو لديها صلاحيات مثل تلك الممنوحة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بل هي أقرب إلى نادي أو منتدى إقليمي يعمل تحت شعارات مطاطة، وهذا ما أثبتته الأزمات العربية منذ أن تأسست الجامعة وما تضمنه بيان قمة انشاص شمال شرق القاهرة عام ١٩٤٦م حول القضية الفلسطينية، وحتى الوقت الحاضر مرورًا بحروب عام ١٩٦٧م، ثم حربي الخليج الأولى والثانية وحرب احتلال العراق، وأخيرًا تداعيات أحداث الربيع العربي حيث لم يكن للجامعة الحد الأدنى من التأثير في تلك القضايا العربية التي عصفت بالمنطقة ومازالت، بل فتحت هذه الأزمات الباب للتدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية.

القضية الفلسطينية التي شهدت بزوغ نجم الجامعة، أو التي كانت أهم أسباب تأسيسها مازالت بدون حل، بل تزداد الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة سوءًا، خاصة في القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك.

والخطورة في التدخلات الخارجية بشؤون الدول العربية، ولا يبدو أي دور واضح للجامعة العربية مثلاً تجاه التدخلات الإيرانية العلنية في شؤون الدول العربية وما تقوم به من نشر الفتن المذهبية والطائفية، وتصدير التشيع ونظرية ولاية الفقيه للخارج ومنها دول عربية، وهذا ما ينطبق أيضًا على إسرائيل وتركيا.

الجامعة "أي العمل العربي المشترك" لم تقدم مشروعًا عربيًا متفق عليه في أي مجال كان رغم وجود مشروعات لدول إقليمية غير عربية واضحة بل تستهدف هذه المشروعات الوجود العربي نفسه، ما جعل الدول العربية تبحث عن صيغ تكاملية أخرى لملء الفراغ في كل منطقة على حدة، فظهر مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون الرباعي العربي.

في الوقت الحالي يجري الحديث عن سيناريوهات متعددة للنظام العربي الجديد، منها: صياغة نظام عربي جديد يقوم على الدول العربية الفاعلة التي لم تتأثر بأحداث الربيع العربي أو تعافت منها وهي السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين، والجزائر والمغرب، وينضم إليه من يرغب أي ما يسمى تحالف الراغبين الفاعلين، على أن يكون لهذه الدول المؤسسة دور قيادي على غرار الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهذا السيناريو هو الأقرب للتطبيق.

والسيناريو الثاني هو تطوير ودعم جامعة الدول العربية وإصلاح الميثاق وإنشاء المؤسسات المنبثقة عنها ومنها مثلاً محكمة العدل العربية، والقوات العربية المشتركة، السوق العربية المشتركة وغير ذلك.

لكل سيناريو من هذه السيناريوهات المطروحة لمستقبل النظام العربي دوافعه وقدرته على التنفيذ والتجسيد، لكن في كل الأحوال المطلوب رؤية جديدة لنظام عربي جديد يراعي المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، بعد أن أثبت النظام الحالي بعد أكثر من ٧٠ سنة عدم قدرته على تجديد نفسه، ولم يستطع الإفلات من غياب الإرادة العربية، ولم يطرح نموذجًا مناسبًا حتى لتمويل الجامعة ذاتها أو يجعل وقفية تدر دخلاً لإدارة الجامعة، ولم يرسم إطارًا عامًا لمشروع عربي يدخل به حلبة المنافسة الإقليمية ويشحذ خلفه أبناء الأمة العربية.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+